

[كتاب] المكاتب

٤٢١٣- حدثنا أبو بكر التيسابوري، حدثنا أحمد بن سعيد بن صخر،
حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا همام، حدثنا عباس الجريري،
حدثنا عمرو بن شعيب، عن أبيه

عن جدّه، أن رسول الله ﷺ، قال: «أئما عبد كاتب على مئة
أوقية، فأداها إلا عشر أوقية، فهو عبد، وأئما عبد كاتب على مئة
دينار، فأداها إلا عشرة دنانير، فهو عبد» (١).

وقال المقرئ: وعمرو بن عاصم، عن عباس الجريري.

المكاتب: هو بفتح العين: من تقع له الكتابة، وبكسرهما من تقع منه،
[فالسيد مكاتب، والعبد مكاتب] وكاف الكتابة تكسر، وتفتح كعين العتاقة،
قال الراغب: اشتقاقها من: كتب بمعنى: أوجب، فتكون مأخوذة من معنى
الالتزام، أو بمعنى جمع وضم، ومنه كتبت الخط، فتكون مأخوذة من الخط
لوجوده عند عقدها غالباً، قال الروياني: الكتابة إسلامية، ولم تكن تُعرف في
الجاهلية كذا قال، وكلام غيره ياباه، واختلف في تعريف الكتابة، وأحسنه:
تعليق عتق بصفة على معاوضة مخصوصة، كذا في «الفتح» (١٨٤/٥).

٤٢١٣- قوله: «عن أبيه، عن جدّه أن رسول الله ﷺ» الحديث أخرجه
أصحاب السنن الأربعة [أبو داود (٣٩٢٧)، وابن ماجه (٢٥١٩)، والترمذي
(١٢٦٠)، والنسائي في «الكبرى» (٥٠٠٧)] عن عمرو بن شعيب، عن أبيه،
عن جدّه، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (١٧/٤) وقال: صحيح الإسناد ولم
يخرجاه، وقال الشافعي رحمه الله في حديث عمرو بن شعيب: لا أعلم أحداً =

(١) هو في «مسند» أحمد (٦٦٦٦) و(٦٧٢٦) و(٦٩٢٣) و(٦٩٤٩)، و«صحيح» ابن
حبان (٤٣٢١)، وهو حديث حسن.

٤٢١٤- حدثنا يحيى بن عبدالله بن يحيى العطار ، حدثنا محمد بن عمرو بن أبي مذعور ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا حماد بن سلمة ، عن أيوب ، عن عكرمة عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، قال : « إذا أصاب المكاتبُ حداً أو ميراثاً ورثَ بحساب ما عتقَ منه ، وأقيم عليه الحدُّ بحساب ما عتقَ منه » (١) .

٤٢١٥- حدثنا أبو بكر النيسابوري ، حدثنا أبو الزنباغ رَوْحُ بن الفرج ، حدثنا يحيى بن بكير ، حدثنا عبدُ الله بن عبدالعزيز الليثي ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري أنه حدثه

عن أبيه ، أنه قال : اشترتني امرأة من بني ليث بسوق ذي الحجاز بسبع مئة درهم ، ثم قدمت ، فكاتبنتني على أربعين ألفَ درهم ، فأديت

= روى هذا الحديث إلا عمرو بن شعيب ، ولم أرَ من رضىتُ من أهل العلم يُثبتُه ، وعلى هذا فتيا المفتين ، انتهى كذا في « التلخيص » (٢١٦/٤) وعبّاس الجُريري : هو عباس بن فروخ بفتح الفاء وضم الراء [مُشدّدة] آخره معجمة ، الجُريري بضم الجيم أبو محمد البصري ، وقال أحمد : ثقة ثقة ، كذا في « الخلاصة » .

٤٢١٤- قوله : « عن ابن عباس عن النبي ﷺ » الحديث رواه أبو داود (٤٥٨١) ، والترمذي (١٢٥٩) وقال : حديث حسن ، ولفظهما كلفظ المصنف ، ورواه النسائي (٤٦/٨) أيضاً بمعناه ، وقال أحمد في رواية محمد بن الحكم : إذا كان العبدُ نصفه حراً ونصفه عبداً ، ورث بقدرِ الحرّية ، كذلك روي عن النبي ﷺ ، كذا في « المنتقى » وفي شرحه للشوكاني : رجال إسناده ثقات كما قال الحافظ في « الفتح » لكنه اختلف في إرساله ووصله . انتهى .

٤٢١٥- قوله : « قال : اشترتني امرأة » الحديث في إسناده عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عامر الليثي وهو ضعيف ، واختلط بأخرة ، كذا في « التقريب » وقال =

(١) سلف برقم (٣٤٤٨) بنحوه .

إليها عامة^(١) المال ، ثم حملت ما بقي إليها ، فقلت : هذا مالك^(٢) ، فاقبضيه ، قالت : لا والله حتّى أخذه منك شهراً بشهر ، وسنةً بسنة ، فخرجتُ به إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فذكرتُ ذلك له ، فقال عمر بن الخطاب : ارفعه إلى بيتِ المال ، ثم بعث إليها : هذا مالك في بيت المال ، وقد عتق أبو سعيد ، فإن شئت ، فخذي شهراً بشهر و^(٣) سنة بسنة ، قال : فأرسلت فأخذته .

٤٢١٦- حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز ، حدثنا العباس بن الوليد الثّرسي ، حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي

= البخاري : هو منكر الحديث ، وكان مالك يرضاه كذا في «الخلاصة» . وأخرج البخاري [في المكاتب باب (١) ونجومه كل سنة نجم] تعليقاً ولفظه ، قال روح : عن ابن جريج ، قلت لعطاء : أوجب عليّ إذا علمت له مالاً أن أكاتبه؟ قال : ما أراه إلا واجباً ، وقاله عمرو بن دينار ، قلت لعطاء : أتؤثره عن أحد؟ قال : لا ، ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن ابن سيرين سأل أنساً المكاتبه ، وكان كثير المال ، فأبى فانطلق إلى عمر رضي الله عنه ، فقال : كاتبه ، فأبى فضربه بالدرة ، ويتلو عمر : ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور : ٣٣] فكاتبه ، قال الحافظ [«الفتح» : ١٨٥/٥-١٨٦] : هذا الأثر وصله إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» قال : حدثنا علي ابن المديني ، حدثنا روح بن عبادة بهذا ، وكذلك أخرجه عبدالرزاق (١٥٥٧٠) ، والشافعي من وجهين آخرين ، عن ابن جريج انتهى .

٤٢١٦- قوله : «عن ابن عباس» الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة =

(١) جاء في هامش (غ) : «غلبة» نسخة .

(٢) في (غ) : «هذا لك» ، والمثبت من (ت) وهامش (غ) .

(٣) جاء في هامش (غ) : «أو» نسخة .

(ح) وحدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا أحمد بن منصور زاج ، حدثنا
النضر بن شميل ، أخبرنا هشام الدستوائي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة
عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ ، قال : «يُودَى المكاتبُ بقدر ما
عَتَقَ منه ديةَ الحرِّ ، وبقدر ما رَقَّ منه ديةَ العبدِ» (١) .

[أبو داود (٤٥٨١) ، والترمذي (١٢٥٩) ، والنسائي (٤٦/٨) . وأحمد (١٩٤٤)]
إلا ابن ماجه ، قال الترمذي : حديث ابن عباس حديث حسن ، وهكذا روى
يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، وروى خالد
الخداء ، عن عكرمة ، عن علي قوله ، قال الشوكاني : حديث ابن عباس سكت
عنه أبو داود والمنذري ، وهو عند النسائي مسند ، ومرسل ، ورجال إسناده عند
أبي داود ثقات ، انتهى . وضعف صاحب «المشكاة» حديث ابن عباس بلا
وجه ، وأخرج أحمد (٧٢٣) عن علي ، عن النبي ﷺ قال : «يُودَى المكاتبُ
بقدر ما أدَّى» قال الترمذي : وفي الباب عن أم سلمة ، والعمل على هذا
الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، وقال أكثر
أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم : المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ،
وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ، انتهى .

قوله : «يُودَى المكاتبُ . .» إلخ بلفظ المجهول بتخفيف الدال ، من وَدَى
يَدِي دية ، بمعنى يُعطي الدية ، قوله : دية الحر مفعول ثان ، ويحتمل أن يكون
معنى يودى المكاتب بمعنى يؤخذ الدية ، وقوله : دية الحر مفعول مطلق كذا
قيل ، والظاهر أن دية الحر مفعول مطلق على كلا الحالين لبيان النوع ، والله
أعلم .

(١) سلف برقم (٣٤٤٨) .

٤٢١٧- حدثنا الحسن بن أحمد بن الربيع ، حدثنا أبو فروة ، حدثنا يعلى ابن عبيد ، حدثنا حجاج الصواف ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قضى رسول الله ﷺ في المكاتب يُقتل ، يُؤدى ما أدى من مكاتبته دية الحر ، وما بقي دية العبد .

٤٢١٨- حدثنا محمد بن مخلد ، حدثنا محمد بن هارون أبو نسيط ، حدثنا أبو المغيرة ، حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن تميم ، حدثنا الزهري ، عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي عَبْدٍ أَوْ أُمَّةٍ ، فَأَعْتَقَ نَصِيْبَهُ ، فَإِنْ عَلَيْهِ عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي الْعَبْدِ وَالْأُمَّةِ مِنْ حِصَصِ شُرَكَائِهِ ، تَمَّامٌ قِيَمَةُ عَدْلِ ، وَيُؤَدِّي إِلَى شُرَكَائِهِ قِيَمَةَ حِصَصِهِمْ ، وَيُعْتَقُ الْعَبْدَ وَالْأُمَّةَ إِنْ كَانَ فِي مَالِ الْمُعْتَقِ قِيَمَةُ حِصَصِ شُرَكَائِهِ» (١) .

٤٢١٨- قوله : «عن نافع ، عن ابن عمر قال» الحديث متفق عليه بألفاظٍ مختلفة ، إلا أنَّ روايةَ المصنّف ضعيفة ، فيه عبدالرحمن بن يزيد بن تميم السلمي وهو ضعيف كذا في «التقريب» ، ومثل رواية المصنّف أخرج الطحاوي [في «شرح المعاني» : ١٠٥/٣] من طريق ابن إسحاق ، عن نافع مثله ، وقال فيه : حُمِلَ عليه ما بقي في ماله حتى يعتق كله ، وقال إسحاق بن راهويه : إن هذا الحكم مختص بالذكور ، أي : الحكم لعتق رقبة مملوكة بين اثنين مختص =

(١) هو في «مسند» أحمد (٣٩٧) و(٤٤٥١) و(٤٦٣٥) و(٥١٥٠) و(٥٤٧٤) و(٥٨٢١) و(٥٩٢٠) و(٦٠٣٨) و(٦٢٧٩) و(٦٤٥٣) ، وابن حبان في «صحيحه» (٤٣١٥) و(٤٣١٦) و(٤٣١٧) ، وبعضهم يزيد على بعض ، وهو حديث صحيح . وسيأتي برقم (٤٢٢٥) .

٤٢١٩- حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، حدثنا إسماعيل بن مرزوق الكعبي، حدثنا يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن عمر وإسماعيل بن أمية ويحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عِبْدٍ، أَقِيمَ عَلَيْهِ قِيَمَةَ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ، وَعَتَّقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ إِنْ كَانَ مُوسِراً، وَإِلَّا عَتَّقَ مِنْهُ مَا عَتَّقَ، وَرَقّاً مَا بَقِيَ» .

= بالذكور، وقد فَرَّقَ بينهما عثمان الليثي بأخذ آخر، فقال: ينفذ عتقُ الشريك في جميعه، ولا شيء عليه لشريكه إلا أن تكون الأمة جميلة تُراد الوطأ فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر، وقال النووي: قول إسحاق شاذ، وقول عثمان فاسد انتهى .

٤٢١٩- قوله: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ» الشرك بالكسر والسكون، وفي بعض الروايات: «شَقِصاً» بمعجمة وقاف ومهملة، وفي بعضها: «نصيباً»، والكل بمعنى .

قوله: «أقيم عليه قيمة عدل» وفي رواية مسلم (١٥٠١) والنسائي [في «الكبرى» (٤٩٤١)] عن ابن عمر: «قَوْمٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيَمَةُ عَدْلٍ لَا وَكْسَ وَلَا شَطَطًا» والوكس بالسكون والفتح: النقص، والشطط بفتحيتين: الجور .

قوله: «فأعطى شركاءه» قال في «الفتح»: كذا للأكثر على البناء للفاعل، وشركاءه بالنصب، ولبعضهم: فأعطي بالبناء للمفعول وشركاؤه بالضم، انتهى، وعلى كل تقدير مفعوله الثاني محذوف، أي: حصصهم كما هو مصرح في رواية البخاري (٢٥٢٢)، من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أي: قيمة حصصهم إن كان له شركاء، وإن كان له شريك أعطاه جميع الباقي، وهذا لا خلاف فيه، فلو كان مشتركاً بين الثلاثة، فأعتق أحدهم حصته وهي الثلث، =

= والثاني حصته وهي السدس ، فهل يقوم عليهما نصيب صاحب النصف بالسوية ، أو على قدر الحصص ، الجمهور على الثاني ، وعند المالكية والحنابلة خلاف ، كالخلاف في الشفعة إذا كانت لاثنين هل يأخذان بالسوية ، أو على قدر الملك ، كذا في «الفتح» .

قوله : «وَعَتَّقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا . . .» إلخ ، أي : عتق عليه العبدُ كُلَّهُ ، كما جاء مصرحاً عند البخاري [عقب الحديث رقم (٢٥٢٥)] تعليقاً ، ووصلها مسلم (١٥٠١) من طريق إسماعيل بن أمية ، وهي عند عبدالرزاق (١٦٧١٣) أيضاً ، وفي هذا الحديث دليلٌ على أن الموسِرَ إذا أعتق نصيبه من مملوك ، عتق كله ، قال ابنُ عبدِ البر : لا خلافَ في أن التقويمَ لا يكونُ إلا على الموسِرِ .

قوله : «وَالْأَعْتَقُ مِنْهُ مَا عَتَقَ» قال الداودي : هو بفتح العين من الأول ، ويجوز الفتح والضم في الثاني ، وتعقبه ابنُ التين بأنه لم يقله غيره ، وإنما يقالُ عَتَقَ بالفتح ، وأعتق بضم الهمزة ، ولا يُعرفُ عَتِقَ بضم أوله ، لأن الفعل لازم غيرُ متعد .

قوله : «ورق ما بقي» واحتج بهذه الزيادة بعضُ من ضعف رفع الاستسعاء ، وفي إسناده إسماعيل بن مرزوق الكعبي وليس بالمشهور ، عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء عنهم ، وعلى تقدير صحتها ، فليس فيها أن يستمر رقيقاً ، بل هي مقتضى المفهوم من رواية غيره ، وحديثُ الاستسعاء كما سيأتي فيه بيانُ الحكم بعد ذلك ، فللذي صحح رفعه أن يقول : معنى الحديثين أن المُعْسِرَ إذا أعتق حصته لم يسر العتق في حصة شريكه ، بل تبقى حصة شريكه على حالها وهي الرِّقُّ ، ثم يُستسعى في عتق بقيته ، فيحصل ثمنُ الجزء الذي لشريك سيده ، ويدفعه إليه ، ويعتق ، وجعلوه في ذلك كالمكاتب ، وهو الذي جزم به البخاري كذا في «الفتح» .

٤٢٢٠- حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا أحمد بن سعيد بن صخر،
حدثنا النضر بن شميل، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن
بشير بن نهيك

عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال في المملوك بين الرجلين:
فيعتق (١) أحدهما نصيبه، قال: «يضمن» (٢).

وافقه هشام الدستوائي، فلم يذكر الاستسعاء، وشعبة وهشام أحفظ من
رواه عن قتادة، ورواه هشام فجعل الاستسعاء من قول قتادة، وفصله من كلام
النبي ﷺ، ورواه ابن أبي عروبة وجريز بن حازم، عن قتادة فجعل الاستسعاء
من قول النبي ﷺ، وأحسبهما وهما فيه، لمخالفة شعبة وهشام وهمام إياهما.

٤٢٢١- حدثنا أبو بكر الشافعي، حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا محمد
ابن المثني، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن بشير بن نهيك،
عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثل قول شعبة، ولم يذكر النضر بن أنس.

٤٢٢٠- قوله: «عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال في المملوك» الحديث
رواه مسلم (١٥٠٢)، والنسائي [في «الكبرى» (٤٩٤٧)] من طريق غندر، عن
شعبة، عن قتادة بإسناده نحوه، وأخرج أيضاً (٤٩٤٩) من طريق معاذ عن شعبة
بلفظ: «من أعتق شقصاً من مملوك، فهو حر من ماله» وكذا أخرجه أبو عوانة
(٤٧٦٢) من طريق الطيالسي عن شعبة، وأبو داود (٣٩٣٥) من طريق روح عن
شعبة بلفظ: «من أعتق مملوكاً بينه وبين آخر، فعليه خلاصه» وأخرج البخاري =

(١) جاء في هامش (غ): «يعتق» نسخة.

(٢) هو في «مسند» أحمد (٧٤٦٨) و(٨٥٦٥) و(٩٥٠٢) و(١٠٠٥١) و(١٠١٠٧) و(١٠٨٧٣)، و«صحيح» ابن حبان (٤٣١٨) و(٤٣١٩)، وهو حديث صحيح.
وسيرد بعده من عدة طرق وبعضهم يزيد على بعض.

= (٢٤٩٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيباً أَوْ شَقِيقاً فِي مَمْلُوكٍ ، فَخَلَّصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، وَإِلَّا قُوِّمَ عَلَيْهِ ، فَاسْتَسْعَى بِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ» قال البخاري : تابعه حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف ، عن قتادة واختصره شعبة ، انتهى . قال الحافظ : وقد اختصر ذكر السعاية أيضاً هشام الدستوائي عن قتادة ، إلا أنه اختلف عليه في إسناده ، فمنهم من ذكر فيه النضر بن أنس ، ومنهم من لم يذكره ، وأخرجه أبو داود (٣٩٣٦) ، والنسائي [في «الكبرى» (٤٩٤٩)] بالوجهين ولفظ أبي داود والنسائي جميعاً من طريق معاذ بن هشام ، عن أبيه ، من أعتق نصيباً له في مملوك ، عتق من ماله إن كان له مال ، ولم يختلف على هشام في هذا القدر من المتن .

قوله : «وشعبة وهشام أحفظ من رواه . . .» إلخ روى البخاري (٢٥٢٦) قال : حدثني أحمد بن أبي رجاء ، حدثني يحيى بن آدم ، حدثنا جرير بن حازم ، قال : سمعت قتادة ، الحديث ، و(٢٥٢٧) أيضاً قال : حدثنا مسدد ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا سعيد ، عن قتادة الحديث ، فذكر فيه الاستسعاء ثم ذكر أسماء من تابع سعيداً عن قتادة ، ومر أنفاً ، قال الحافظ : [في «الفتح» : ١٥٧/٥ و١٥٨] : أراد البخاري بهذا الرد على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ ، وأن سعيد بن أبي عروبة تفرد به ، فاستظهر له برواية جرير بن حازم بموافقه ، ثم ذكر ثلاثة تابعوهما على ذكرها ، فأما رواية حجاج بن حجاج عن قتادة ، فمن رواية أحمد بن حفص أحد شيوخ البخاري ، عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن حجاج ، وفيها ذكر السعاية ، ورواه عن قتادة أيضاً حجاج بن أرطاة ، أخرجه الطحاوي [في «شرح المعاني» : ١٠٧/٣] وأما رواية أبان فأخرجها أبو داود (٣٩٣٧) ، والنسائي [في «الكبرى» (٤٨٤٩)] قال : حدثنا قتادة : أخبرنا النضر =

= ابن أنس ولفظه : «فإن عليه أن يُعتق بقيته إن كان له مال ، وإلا استسعى العبد» الحديث ، ولأبي داود (٣٩٣٧) : «فعلية أن يُعتقه كله» والباقي سواء ، وأما رواية موسى بن خلف ، فوصلها الخطيب في كتاب «الفصل والوصل» (٣٥٥/١) من طريق أبي ظفر عبد السلام بن مطهر عنه ، عن قتادة ، عن النضر ، وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد وجماعةٌ منهم صاحبها الصحيح ، لأن سعيد بن أبي عروبة أعرفٌ بحديث قتادة ، لكثرة ملازمته له ، وكثرة أخذه عنه من همام وغيره ، وهشام وشعبة وإن كانا أحفظاً من سعيد لكنهما لم يُنافيا ما رواه ، وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه ، وليس المجلسُ متحداً حتى يتوقف في زيادة سعيد ، فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثرَ منهما ، فسمع منه ما لم يسمعه غيره ، وهذا كُلُّه لو انفرد ، وسعيد لم ينفرد ، وقد قال النسائي في حديث أبي قتادة ، عن أبي المليلح في هذا الباب بعد أن ساق الاختلافَ فيه على قتادة ، هشامٌ وسعيدٌ أثبت في قتادة من همام ، ذكره الحافظ .

قوله : «ورواه همام فجعل الاستسعاء . .» إلخ قال النسائي : بلغني أن هماماً رواه ، فجعل هذا الكلام ، أي : الاستسعاء من قول قتادة ، وقال الإسماعيلي : قوله : «ثم استسعى العبد» ليس في الخبر مسند ، إنما هو قول قتادة مُدرجٌ في الخبر على ما رواه همام . وقال ابن المنذر والخطابي ، هذا الكلام الأخيرُ من فتيا قتادة ليس في المتن قال الحافظ [في «الفتح» : ١٥٧/٥] : ورواية همام قد أخرجها أبو داود (٣٩٣٤) عن محمد بن كثير عنه عن قتادة ، لكنه لم يذكر الاستسعاء أصلاً ، ولفظه : أن رجلاً أعتق شقصاً من غلام فأجاز النبي ﷺ عتقه ، وعَرَمَهُ بقية ثمنه ، نعم رواه عبدالله بن يزيد المقرئ ، عن همام فذكر فيه السعاية ، وفصلها من الحديث المرفوع ، أخرج الإسماعيلي وابن المنذر والدارقطني والخطابي والحاكم في «علوم الحديث» (ص ٤٠) ، والبيهقي =

٤٢٢٢- حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا علي بن الحسن بن أبي عيسى،
حدثنا عبدالله بن يزيد المقرئ، حدثنا همام بن يحيى، عن قتادة، عن النضر
ابن أنس، عن بشير بن نهيك

عن أبي هريرة: أن رجلاً أعتق شقيصاً^(١) من مملوك، فأجاز النبي
ﷺ عتقه، وغرّمه بقية ثمنه.

قال قتادة: إن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه.

سمعت النيسابوري يقول: ما أحسن ما رواه همام، ضبطه، وفصل بين قول
النبي ﷺ وبين قول قتادة.

= (٢٨٢/١٠)، والخطيب في «الفصل والوصل» (٣٥٨/١) كلهم من طريقه،
ولفظه مثل رواية محمد بن كثير سواء، وزاد، قال: فكان قتادة يقول: إن لم
يكن له مال استسعى العبد، هكذا جزم هؤلاء بأنه مدرج، وأبى ذلك آخرون،
منهم صاحب الصحيح وهو المرجح عند ابن دقيق العيد، والعجب من طعن في
رفع الاستسعاء بكون همام جعله من قول قتادة، ولم يطعن فيما يدل على ترك
الاستسعاء، وهو قوله في حديث ابن عمر قال نافع: «والأفقد عتق منه ما
عتق» قال أيوب: لا أدري شيء قاله نافع، أو شيء في الحديث. يكون أيوب
جعل من قول نافع، ففصل قول نافع من الحديث، وميزه كما صنع همام سواء،
فلم يجعله مدرجاً كما جعلوا حديث همام مدرجاً، مع كون يحيى بن سعيد
وافق أيوب في ذلك، وهمام لم يوافق أحد، وقد جزم بكون حديث نافع مدرجاً
محمد بن وضاح وآخرون انتهى كلامه.

٤٢٢٢- قوله: «عن أبي هريرة أن رجلاً» الحديث أخرجه الإسماعيلي وابن
المنذر والخطابي والحاكم في «علوم الحديث» (ص ٤٠)، والبيهقي (٢٨٢/١٠)، =

(١) في نسخة بهامش (غ): شقيصاً.

٤٢٢٣- حدثنا عبد الله بن محمد بن سعيد المقرئ ، حدثنا إبراهيم بن الحارث النيسابوري ، حدثنا يحيى بن أبي بكير ، حدثنا جرير بن حازم ، قال : سمعت قتادة ، يقول : حدثني النضر بن أنس ، عن بشير بن نهبك قال :

سمعت أبا هريرة يقول : إن رسول الله ﷺ سئل عن العبد يكون بين الرجلين : يعتق أحدهما نصيبه ، قال : «قد عتق العبد يُقوم عليه في ماله قيمة عدل ، فإن لم يكن له مال ، استسعى العبد غير مشقوق عليه» .

=والخطيب [في «الفصل والوصل» : ٣٥٧/١] ، وبالغ ابن العربي ، فقال : اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ ، وإنما هو من قول قتادة ونقل الخلال في «العلل» عن أحمد أنه ضعف رواية سعيد في الاستسعاء ، وضعفها أيضاً الأثرم عن سليمان بن حرب ، واستند إلى أن فائدة الاستسعاء أن لا يدخل الضرر على الشريك ، قال : فلو كان الاستسعاء مشروعاً للزم أنه لو أعطاه مثلاً كل شهر درهمين أنه يجوز ذلك ، وفي ذلك غاية الضرر على الشريك . قال الحافظ : وبمثل هذا لا تُردُّ الأحاديث الصحيحة ، والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقاً لعمل صاحبي «الصحيح» ، وقال ابن المواق : والإنصاف أن لا نُوهَم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يُفتي به ، فليس بين تحديثه به مرة ، وفتياه به أخرى منافاة ، قال الحافظ : ويؤيد ذلك أن البيهقي أخرج من طريق الأوزاعي عن قتادة أنه أفتى بذلك ، والجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ممكن ، بخلاف ما جزم به الإسماعيلي . قال ابن دقيق العيد : حسبك بما اتفق عليه الشيخان ، فإنه أعلى درجات الصحيح .

٤٢٢٣- قوله : «سمعت أبا هريرة» الحديث رواه البخاري في «صحيحه» (٢٥٢٦) حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا جرير بن حازم نحوه ، وأخرجه =

=الإسماعيليُّ من طريقِ بشرِ بنِ السريِّ ويحيى بن بكيرٍ جميعاً عن جرير بن حازم بلفظ: «من أعتق شقصاً من غلام، وكان للذي أعتقه من المال ما يبلغُ قيمةَ العبدِ، أعتق في ماله، وإن لم يكن له مال استسعى العبد غيرَ مشقوق عليه» انتهى. وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبي هريرة أخرجه الطبراني [في «الأوسط» (٧٠٢٠)] من حديث جابر، وأخرجه البيهقي (٢٨٣/١٠) من طريق خالد، عن أبي قلابة، عن رجل من بني عذرة، والظاهر أن العبدَ في الاستسعاء باختياره، لقوله: «غيرَ مشقوق عليه» فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بأن يكلف العبدُ الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك، لحصل له بذلك غاية المشقة، وهو لا يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور، لأنها غيرُ واجبة، فهذه مثلها، وإلى هذا الجمع مالُ البيهقي، وقال: لا يبقى بين الحديثين معارضةٌ أصلاً، وهو كما قال إلا أنه يلزم منه أن يبقى الرق في حصة الشريك إذا لم يختَر العبدُ الاستسعاء، فيعارضه حديثُ أبي المليلح عن أبيه أن رجلاً أعتق شقصاً له من غلام، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «ليس لله شريك» وفي رواية: فأجاز عتقه، أخرجه أبو داود (٣٩٣٣)، والنسائي [في «الكبرى» (٤٩٥١)] بإسناد قوي، وأخرجه أحمد (٢٠٧١٧) بإسناد حسنٍ من حديث سمرة: أن رجلاً أعتق شقصاً له في مملوك، فقال النبي ﷺ: «هو حرٌّ كلُّه، ليس لله شريك» ويُمكن حملُه على ما إذا كان المُعتق غنياً، أو على ما إذا كان جميعه له، فأعتق بعضه، فقد روى أبو داود (٣٩٤٨) من طريق ملقام بن التلب، عن أبيه أن رجلاً أعتق نصيبه من مملوك، فلم يضمه النبي ﷺ، وإسناده حسن، وهو محمولٌ على المعسر، وإلا لتعارضاً، ذكره الحافظ [في «الفتح»: ١٥٨/٥ و١٥٩].

٤٢٢٤- حدثنا علي بن الحسن بن قحطبة ، حدثنا يعقوب الدورقي ، حدثنا
ابن عُلَيَّة ، عن سعيد .

(ح) وحدثنا يعقوب بن إبراهيم البرّاز ، حدثنا الحسن بن عرفة ، حدثنا
عبدالله بن بكر السّهْمِي ، حدثنا سعيد بن أبي عرّوبة ، عن قتادة ، عن النضر
ابن أنس ، عن بشير بن نَهيكِ

عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيباً أَوْ
شَقِيباً مِنْ مَمْلُوكٍ ، فَخَلَّصَ مَا بَقِيَ مِنْهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ،
وَالْأَقْوَمُ الْمَمْلُوكُ قِيمَةً عَدْلٍ ، وَاسْتُسْعِيَ (١) فِيهَا غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ» .

٤٢٢٤- قوله : «عن أبي هريرة قال» الحديث أخرجه الأئمة الستة [البخاري
(٢٤٩٢) ، ومسلم (١٥٠٣) (٤) ، وأبو داود (٣٩٣٨) ، وابن ماجه (٢٥٢٧) ،
والترمذي (١٣٤٨) ، والنسائي في «الكبرى» (٤٩٤٥)] عن سعيد بن أبي
عرّوبة ، عن قتادة ، فأخرجه البخاري في العتق والشركة ، ومسلم في العتق وفي
النذور ، وأبو داود في العتق ، والترمذي وابن ماجه في الأحكام ، والنسائي في
«سننه الكبرى» ، وألفاظهم متقاربة .

قوله : «فاسْتُسْعِيَ فِيهَا غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ» احتج من أبطل الاستسعاء
بحديث عمران بن حصين عند مسلم : أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند
موته ، لم يكن له مالٌ غيرهم ، فدعاهم رسولُ الله ﷺ فجزأهم أثلاثاً ، ثم أقرعَ
بينهم ، فأعتق اثنين ، وأرق أربعة ، ووجه الدلالة منه أن الاستسعاء لو كان
مشروعاً لَنَجَزَّ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَتَقُ ثُلُثِهِ ، وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته
لورثة الميت ، وأجاب مَنْ أثبت الاستسعاء بأنها واقعة عين ، فيحتمل أن يكونَ =

(١) في (ت) : «فاستسعي» .

٤٢٢٥- حدثنا أبو محمد ابنُ صاعد ، حدثنا محمدُ بنُ زياد بن الربيع
الزِّيادي ، حدثنا محمدُ بنُ عبدالرحمن الطُّفاويُّ ، عن صخر بن جويرية ، عن
نافع

عن ابنِ عمر ، عن رسولِ الله ﷺ أنه قال في العبد والأمة إذا كانا
بَيْنَ شركاء ، فأعتق أحدهم نصيبه منه ، فإنه يجبُ على الذي أعتقه
عتق نصيبهم^(١) منه ، إذا كان له من المال ما يبلغُ ثمنه ، دفعَ بقيةَ ثمنه
إلى شركائه ، ويُحلى سبيلَ المعتق^(٢) .

قال ابن صاعد : زاد في هذا الحديث : والأمة .

= قبل مشروعية الاستسعاء ، ويحتملُ أن يكونَ الاستسعاء مشروعاً إلا في
هذه الصورة ، وهي ما إذا أعتق جميع ما ليس له أن يعتقه ، وقد أخرجه
عبدالرزاق (١٦٧١٩) بإسناد رجاله ثقات ، عن أبي قلابة ، عن رجل من بني
عذرة أن رجلاً منهم أعتق مملوكاً له عندَ موته ، وليس له مال غيره ، فأعتق
رسولُ الله ﷺ ثلثه ، وأمره أن يسعى في الثلثين ، وهذا يُعارضُ حديثَ عمران ،
وطريقَ الجمع بينهما ممكن ، كذا في «الفتح» (١٥٩/٥) .

٤٢٢٥- قوله : «عن ابنِ عمر ، عن رسولِ الله ﷺ» الحديث رواه البخاري
(٢٥٢٥) قال : حدثنا أحمدُ بنُ مقدم ، حدثنا الفضيل بن سليمان ، حدثنا
موسى بن عُقبة ، أخبرني نافع ، عن ابنِ عمر رضي الله عنهما أنه كان يُفتي في
العبد أو الأمة يكونُ بَيْنَ الشركاء ، فَيُعتق أحدهم نصيبه منه ، يقول : قد
وجِبَ عليه عتقه كله ، إذا كان للذي أعتق من المال ما يبلغُ ، يُقوِّم من ماله قيمةً =

(١) في الأصلين : نصيبه ، خطأ .

(٢) سلف برقم (٤٢١٨) .

٤٢٢٦- حدثنا محمد بن إسماعيل الفَارِسِيُّ ، حدثنا جعفر بن محمد القَلَانَسِيُّ ، حدثنا سليمان بن عبدالرحمن ، حدثنا ابن عِيَّاش ، عن ليث ، عن طاووس

عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، قال : «مَنْ أعتق شركاءه في مملوك ، فقد ضَمِنَ عتقه ، يُقوم عليه بقيمةِ عدلٍ ، فيضمن لشركائه أنصباؤهم ويعتق» (١) .

٤٢٢٧- حدثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسَابُورِيُّ ، حدثنا علي بن حرب الجُنْدَيْسَابُورِيُّ ، حدثنا أشعث بن عَطَّاف ، حدثنا العَرَزَمِيُّ ، عن أبي النَّصْرِ ، عن أبي صالح

=العدل ، ويُدْفَعُ إلى الشركاءِ أنصباؤهم ويُخلى سبيلُ المعتق ، يُخبر ذلك ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، ورواه الليثُ وابنُ أبي ذئبٍ وابنُ إسحاق ، وجويرية ويحيى بن سعيد وإسماعيل بن أمية ، عن نافع ، عن ابنِ عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ مختصراً . انتهى كلام البخاري .

قال في «الفتح» (١٥٥/٥) : كأن البخاري أورد هذه الطريق يُشير بها إلى أن ابنَ عمر راوي الحديث أفتى بما يقتضيه ظاهره في حقِّ المُوسِرِ ، ليرد بذلك على من لم يقل به ، ولم يتفرد موسى بن عقبة عن نافع بهذا الإسناد بل وافقه صخرُ ابن جُوَيْرِيَّة ، عن نافع : أخرجه أبو عَوَانَةَ والطحاوي [في «شرح المعاني» : ١٠٦/٣] والدارقطني من طريقه .

٤٢٢٧- قوله : «العزمي تركه ابنُ المبارك» ، قال البيهقي : هذا بما لا يحِلُّ الاحتجاجُ به لإجماعهم على ترك رواية الكلبي والعزمي ، ورؤي عن حفص ابن أبي داود ، عن ابنِ أبي ليلَى ، عن عطاء عن ابن عباس ، وحفص ضعيف ، انتهى ذكره الزيلعي [في «نصب الراية» : ٢٨٠/٣] .

(١) أخرجه البيهقي ٢٧٧/١٠ .

عن ابن عباسٍ أن النبي ﷺ قال : «مَنْ وَلَدَتْ مِنْهُ أُمَّتُهُ ، فَهِيَ حُرَّةٌ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ» (١) .

٤٢٣٠- حدثنا أحمد بن محمد بن سعدان الصَّيْدَلَانِي ، حدثنا شُعَيْبٌ ، حدثنا أَبُو نَعِيمِ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ ، حدثنا شَرِيكٌ ، عَنْ حُسَيْنٍ ، عَنْ عِكْرَمَةَ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا وَلَدَتْ أُمَّةُ الرَّجُلِ مِنْهُ ، فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ ذُبْرِ مِنْهُ» .

٤٢٣١- حدثني عبدُ الله بنُ إسحاق بن إبراهيم البَغَوِيُّ الْمُعَدَّلُ ، حدثنا أبو زيد بن طريف ، حدثنا إبراهيم بن يوسف الحضرمي ، حدثنا الحسين بن عيسى الحَنْفِيُّ ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ ، عَنْ عِكْرَمَةَ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أُمُّ الْوَلَدِ حُرَّةٌ ، وَإِنْ كَانَ سِقِطًا» .

= (٣٤٦/١٠) وله طرق ، وفي إسناده الحسين بن عبدالله الهاشمي وهو ضعيف جداً ، كذا في «التلخيص» (٢١٧/٤) .

٤٢٣١- قوله : «أم الولد حرة» الحديث رواه البيهقي (٣٤٦/١٠ - ٣٤٧) أيضاً وإسناده أيضاً ضعيف ، والصحيح أنه من قول عمر ، كذا في «التلخيص» (٢١٧/٤) قلت : إبراهيم بن يوسف الحضرمي الكندي الكوفي ، قال مُطَيِّنٌ وغيره : صدوق ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، والحكم بن أبان العدني وثقه ابن معين والنسائي وأحمد العجلي .

(١) هو في «مسند» أحمد (٢٧٥٩) و(٢٩١٠) و(٢٩٣٧) ، وهو حديث حسن .
وسياقي برقم (٤٢٣٠) و(٤٢٣٢) و(٤٢٣٦) و(٤٢٤٠) ، وبعضهم يزيد على بعض .

٤٢٣٢- حدثنا أحمدُ بنُ محمد بن سعيد ، حدثنا أحمدُ بنُ تميم بن عبّاد المَرُوزِيّ ، حدثنا حامدُ بنُ آدم ، حدثنا الفضلُ بنُ موسى ، عن سفيان ، عن حُسين بن عبد الله ، عن عِكْرمة

عن ابنِ عباس ، قال رسولُ الله ﷺ : «أثما جاريةٌ ولَدَت لِسيدها ، فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عن دُبُرٍ منه» .

٤٢٣٣- حدثنا الحسن (١) بن إدريس القَافلانيّ ، حدثنا أبو يحيى العَطَّار ، أخبرنا عمرو بنُ محمد العَنَقَرِيّ ، حدثنا أبو بكر بنُ أبي سبرة ، عن حُسين بنِ عبد الله ، عن عِكْرمة

عن ابنِ عباس ، قال : لما ولَدَتُ أمُّ إبراهيم قال رسولُ الله ﷺ : «أعتقها ولَدُها» .

٤٢٣٣- قوله : «لما ولدت» الحديث قال قاسمُ بنُ أصبغ في كتابه : حدثنا محمدُ بنُ وضاح ، حدثنا مصعبُ بن سعيد بن خيثمة المصيصي ، حدثنا عُبيدُالله بن عمر الرقي ، عن عبدالكريم الجزري ، عن عِكْرمة ، عن ابنِ عباس رضي الله عنه ، قال : لما ولدت مارية إبراهيم ، قال رسولُ الله ﷺ : «أعتقها ولَدُها» انتهى ، ومن طريق قاسم بن أصبغ رواه ابنُ عبد البر في «التمهيد» قال ابنُ القطان : هذا إسناد جيد ، ورواه ابنُ ماجه (٢٥١٦) من حديثِ أبي بكر النهشلي ، عن حسين بنِ عبد الله ، عن عِكْرمة ، عن ابنِ عباس به ، ورواه الحاكمُ في «المستدرک» (١٩/٢) في البيوع وسكّته عنه ، قال الزيلعي : [في «نصب الراية» : (٢٨٧/٣)] والحديث معلول ، ورواه ابنِ عدي في «الكامل» (٢٧٥٢/٧) بسند ابنِ ماجه ، وأعلّهُ بأبي بكر بنِ أبي سبرة ، وقال : إنه في جملة من يَضَعُ الحديث ، وأسند عن البخاري أنه قال فيه : منكر الحديث ، وعن النسائي أنه قال : متروك ، وعن ابنِ معين أنه قال فيه : ليس بشيء .

(١) تحرف في (غ) إلى الحسين .

٤٢٣٤- حدثنا عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ الْجَوْهَرِيُّ ، حدثنا إبراهيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ
الْهَمْدَانِي ، حدثنا محمدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْجَعْفَرِيُّ ، حدثنا عبدُ اللَّهِ بن سلمة بن
أسلم ، عن حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عن عِكْرَمَةَ
عن ابنِ عَبَّاسٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : «أُمُّ إِبْرَاهِيمَ أَعْتَقَهَا
وَكَلَّهَا» .

٤٢٣٥- حدثنا أبو عُبيد القاسمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حدثنا زيادُ بْنُ أَيُّوبَ ، حدثنا
سعيدُ بْنُ زَكْرِيَا الْمَدَائِنِيُّ ، عن ابنِ أَبِي سَارَةَ ، عن ابنِ أَبِي حُسَيْنٍ ، عن عِكْرَمَةَ
عن ابنِ عَبَّاسٍ ، قال : لما وُلِدَتْ مَارِيَةُ ، قال رسولُ اللَّهِ ﷺ :
«أَعْتَقَهَا وَكَلَّهَا» (١) .

٤٢٣٦- حدثنا أحمدُ بْنُ عَيْسَى بن السكينِ الْبَلَدِيُّ ، حدثنا عُبيدُ اللَّهِ بنُ
يحيى الرُّهَاقِيُّ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُخْتَارُ ، حدثنا عبدُ الْحَمِيدِ بنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، حدثني
أبي أبو أُوَيْسٍ ، عن حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٢) ، عن عِكْرَمَةَ
عن ابنِ عَبَّاسٍ ، أن النبيَّ ﷺ قال : «أَيُّمَا أُمَّةٍ وُلِدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا ،
فَإِنَّهَا - إِذَا مَاتَ - حُرَّةٌ ، إِلَّا أَنْ يُعْتَقَهَا قَبْلَ مَوْتِهِ» .

٤٢٣٥- قوله : «لَمَّا وُلِدَتْ مَارِيَةُ . .» الحديث ، قال الزيلعي : وسعيدٌ هذا فيه
لين ، وابن أبي سارة مجهولٌ .

٤٢٣٦- قوله : «قال : أَيُّمَا أُمَّةٍ وُلِدَتْ . .» الحديث ، أبو أُوَيْسٍ فيه لين ،
وأخرجه ابن ماجه (٢٥١٥) أيضاً من طريق شريك ، عن حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كما =

(١) جاء في هامش (غ) ما نصه : «تفرد بحديث ابن أبي حُسَيْنِ زياد بن أَيُّوبَ ، وزياد ثقة» .

(٢) جاء في هامش (غ) : «بن عُبيد اللَّهِ» نسخة ، وهو خطأ ، فهو الحُسَيْنِ بن عبد الله

ابن عبید الله بن عباس .

٤٢٣٧- قال : وحدثنا عبدُ الحميد بن أبي أويس ، حدثني أبو بكر بن أبي سبرة القرشي ، عن حسين بن عبدالله ، عن عكرمة

عن ابن عباس ، قال : لما ولدت مارية القبطية إبراهيم ابن النبي ﷺ ، قال رسولُ الله ﷺ : «أعتقها ولدها» .

٤٢٣٨- حدثنا أحمدُ بن محمد بن سعدان ، حدثنا شعيب بن أيوب ، حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ، عن أبي بكر بن أبي سبرة ، بإسناده مثله .

٤٢٣٩- حدثنا ابن مَبَشَّر ، حدثنا أحمد بن سنان ، حدثنا شَبَابَة ، حدثنا أبو بكر بن أبي سبرة المدني بنحوه .

٤٢٤٠- حدثني أبي ، حدثنا أحمد بن زنجويه بن موسى ، حدثنا إبراهيم ابن الوليد بن سلمة^(١) القرشي ، حدثني أبو بكر بن أبي أويس ، حدثني أبي ،

= تقدم للمؤلف ، ورواه الحاكم في «المستدرک» (١٩/٢) وقال : حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخرجاه ، وقال البيهقي : هكذا رواه شريك ، وكذلك رواه أبو أويس المدني في إحدى الروايتين عنه ، ورواه أبو بكر بن أبي سبرة عن حسين بإسناده أن النبي ﷺ قال في أم إبراهيم حين ولدته : «أعتقها ولدها» وكذلك رواه أبو أويس عن حسين إلا أنه أرسله ، ورؤي عن ابن حسين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ولم يثبت فيه شيء ، وقد روى سفيان الثوري ، عن أبيه ، عن عكرمة ، عن عمر أنه قال في أم الولد : أعتقها ولدها وإن كان سقطاً . وبمعناه رواه ابن عيينة ، عن الحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عن عمر ، ورواه خصيف الجزري ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن عمر ، فعاد الحديثُ إلى قول عمر ، وهو الأصل في ذلك ، ذكره الزيلعي [في «نصب الراية» : ٢٨٧-٢٨٨] .

(١) في (ت) : مسلمة .

عن حسين بن عبدالله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ
مثل حديث عبدالحميد بن أبي أويس ، عن أبيه .

٤٢٤١- حدثنا محمد بن إسماعيل الفارسي ، حدثنا أحمد بن محمد بن
الحجاج بن رشدين ، حدثنا يونس بن عبدالرحيم العسقلاني - قال : وسمعه منه
أحمد بن حنبل - قال حدثني رشدين بن سعد المهري ، حدثنا طلحة بن أبي
سعيد ، عن عبيد الله بن أبي جعفر ، عن يعقوب بن الأشج ، عن بسر بن سعيد
عن خوات بن جبير : أن رجلاً أوصى إليه ، وكان فيما ترك أم ولد
له ، وامرأة حرّة ، فوقع بين المرأة وبين أم الولد بعض الشيء ، فأرسلت
إليها الحرّة لتباعدن رقبك يا لكاع^(١) ، فرفع ذلك خوات بن جبير إلى
النبي ﷺ ، فقال : « لا تباعدن »^(٢) وأمر بها فأعتقت .

قال : وحدثني رشدين ، عن ابن لهيعة ، عن عبيد الله بن أبي جعفر ، عن
يعقوب بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن خوات بن جبير ، عن النبي ﷺ
مثله .

٤٢٤١- قوله : « عن خوات بن جبير أن رجلاً . . » الحديث في إسناده
رشدين بن سعد المهري أبو الحجاج المصري ، قال ابن يونس : كان رجلاً صالحاً
أدركته غفلة الصالحين ، فخلط في الحديث ، وقال أحمد : ليس به بأس ، في
أحاديث الرقاق ، وقال ابن معين : لا يكتب حديثه ، وقال عمرو بن علي
الفلاس وأبو زرعة : ضعيف ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث فيه غفلة ، يحدث
بالمناكير عن الثقات .

(١) في الأصول «لكع» ، والمثبت من هامش (غ) ، وفي «النهاية» : اللعع عند العرب :
العبد ، ثم استعمل في الحُمق والذم ، يقال للرجل : لُكع ، وللمرأة : لُكاع .
(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» ٤/ (٤١٤٧) .

٤٢٤٢- حدثنا محمد ، حدثنا أحمد ، حدثنا سعيد بن أبي مريم ، حدثنا ابن لهيعة ، بإسناده نحوه .

٤٢٤٣- حدثنا الفارسي ، قال : حدثنا أحمد ، حدثنا عبدُ الله بنُ محمد بن إسحاق الفهمي البيطاري ، حدثنا ابنُ لهيعة ، عن عُبيدالله بن أبي جعفر ، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج ، عن بُسر بن سعيد ، عن خوات بن جُبَيْر ، عن النبي ﷺ نحوه .

كذا قال بُكير بن عبد الله بن الأشج .

٤٢٤٤- حدثنا ابنُ صاعد ، حدثنا محمدُ بنُ يعقوب الزُّبيري ، أخبرني عبدُ الله بنُ وهب ، عن الليث بن سعد وعبدالله بن لهيعة ، عن عُبيدالله بن أبي جعفر ، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج ، عن نافع

عن ابن عمر ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : «مَنْ أعتق عبداً وله مالٌ ، فماله له ، إلا أن يستثنيه السيّدُ»^(١) .

٤٢٤٤- قوله : «عن ابن عمر قال» الحديثُ رواه أبو داود في «سننه» (٣٩٦٢) نحوه ، ورواه مالك في «الموطأ» (٢٧٢٣) عن ابن شهاب أنه سمعه يقول : مضت السنة أن العبد إذا عتق ، تبعه ماله ، انتهى . ورواه ابن ماجه في «سننه» (٢٥٢٩) قال : حدثنا حرمله بن يحيى ، حدثنا عبدالله بن وهب ، أخبرني ابن لهيعة (ح) وحدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا سعيد بن أبي مريم أنبأنا الليث بن سعد جميعاً ، عن عُبيدالله بن أبي جعفر ، عن بُكير بن الأشج ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسولُ الله ﷺ : «مَنْ أعتق عبداً وله مال ، فمال العبد له ، إلا أن يشترط له السيّد ماله ، فيكون له» ، وقال ابن لهيعة : «إلا أن يستثنيه السيّد» انتهى . وابن لهيعة فيه كلام .

(١) هو في «مسند» أحمد (١٤٣٢٥) من حديث ابن عمر وجابر ، وهو حديث

صحيح .

٤٢٤٥- حدثنا أبو عبدالله عبيدالله بن عبد الصمد بن المهدي بالله ، حدثنا محمد بن عمرو بن خالد ، حدثنا أبي ، حدثنا ابن لهيعة ، عن بُكير بن عبدالله بن الأشج ، عن نافع

عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : «إِذَا أَعْتَقَ الرَّجُلُ الْعَبْدَ ، تَبِعَهُ مَالُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَرَطَهُ الْمُعْتَقُ» .

٤٢٤٦- حدثنا إبراهيم بن حماد ، حدثنا أحمد بن عبيدالله العنبري ، حدثنا مُعْتَمِرٌ ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر

عن عُمَرَ : قَضَى أَنْ أُمَّ الْوَلَدِ لَا تُبَاعُ ، وَلَا تُوَهَّبُ ، وَلَا تُورَثُ ، يَسْتَمْتَعُ بِهَا صَاحِبُهَا مَا عَاشَ ، فَإِذَا مَاتَ ، فَهِيَ حُرَّةٌ (١) .

٤٢٤٧- حدثنا أبو بكر الشافعي ، حدثنا قاسم بن زكريا المقرئ ، حدثنا محمد بن عبدالله المخرمي القاضي ، حدثنا يونس بن محمد من أصل كتابه ، حدثنا عبد العزيز بن مسلم ، عن عبدالله بن دينار

عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ ، وَقَالَ : «لَا يُبْعَنُ ، وَلَا يُوَهَّبُ ، وَلَا يُورَثُ ، يَسْتَمْتَعُ بِهَا (٢) سَيِّدُهَا مَا دَامَ حَيًّا ، فَإِذَا مَاتَ ، فَهِيَ حُرَّةٌ» .

٤٢٤٧- قوله : «عن ابن عمر أن» الحديث ، قال ابن القطان : هذا حديث يرويه عبد العزيز بن مسلم القسَمَلِي وهو ثقة ، عن عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر ، واختلف فيه ، فقال عنه يونس بن محمد وهو ثقة وهو الذي رفعه ، وقال عنه يحيى بن إسحاق ، وفليح بن سليمان عن عمر لم يتجاوزوه ، وكلهم ثقات ، =

(١) أخرجه ابن عدي ١٤٩٤/٤ ، والبيهقي ٣٤٨/١٠ .

(٢) في (غ) : «منها» .

٤٢٤٨- قال : وحدثنا يحيى بن إسحاق ، حدثنا عبدُ العزيز بنُ مسلم ، عن
عبدالله بنِ دينار ، عن ابنِ عمر^(١) ، عن عمر نحوه ، غير مرفوع .

٤٢٤٩- حدثنا عبدُ الله بنُ محمد بنِ عبدالعزيز ، حدثنا محمد بنُ بكَّار ،
حدثنا فُليح بنُ سليمان ، عن عبدالله بنِ دينار ، عن عبدالله بنِ عمر
عن عمر : أنه نهى عن بيعِ أمهاتِ الأولادِ لا يُوهبن ، ولا يُورثنَ ،
يستمتع بها سيِّدُها حياته ، فإذا مات ، فهي حرَّةٌ .

٤٢٥٠- حدثنا أبو بكر الشافعي ، حدثنا الهيثم بن محمد بن خلف ، حدثنا
عبدُ الله بنِ مطيع ، حدثنا عبدُ الله بنُ جعفر ، عن عبدالله بنِ دينار

عن ابنِ عمر ، قال : نهى رسولُ الله ﷺ عن بيعِ أمهاتِ الأولادِ
قال : «لا يُبَّعنَ ، ولا يُوهَبنَ ، ولا يُورثنَ ، يستمتعُ بها سيِّدُها ما بداله ،
فإذا ماتَ فهي حرَّةٌ»^(٢) .

= وهذا كله عند المؤلف ، قال ابنُ القطان : وعندي أن الذي أسنده خير من وقفه ،
والله أعلم .

٤٢٥٠- قوله : «عن ابنِ عمر ، قال : نهى . . . الحديث ، وأعله ابنُ عدي
بعبدالله بن جعفر بن نجيح السَّعدي أبي جعفر المدني ، وأسند تضعيفه عن
النسائي والسعدي ، والفلاس وابنِ معين ، ولينه هو ، وقال : عامة ما يرويه لا
يُتابع عليه ، ومع ضعفه يُكتبُ حديثُه كذا في الزيلعي . وفي «الخلاصة» : وقال
ابنُ عدي : ليس بشيء ، وقال ابنُه : لا تأخذوا عن أبي ، فإنه ضعيف ، انتهى . =

(١) قوله : «عن ابنِ عمر» لم ترد في (ت) .

(٢) سلف برقم (٤٢٤٧) .

٤٢٥١- حدثنا أبو بكر التَّيسَابوريُّ ، حدثنا عبدُ الرحمن بنُ بشر ، حدثنا
 عبدُ الرزاق ، أخبرنا ابنُ جريج ، أخبرني أبو الزبير
 أنه سمع جابرَ بنَ عبد الله يقول : كُنَّا نبيعُ سَرَارِينَا أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ ،
 وَالنَّبِيَّ ﷺ حَيًّا لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا^(١) .

= لكن المصنف صرَّحَ بأنه هو المخرمي كما في النسخة التي بأيدينا ، وهو عبد الله
 ابن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة المخرمي أبو محمد المدني ، وثقه
 العجلي ، انتهى والله أعلم بالصواب .

٤٢٥١- قوله : «أنه سمع جابر» الحديث رواه أحمد (١٤٤٤٦) ، والشافعي
 [في «السنن المأثورة» (٢٨٦)] والنسائي [في «الكبرى» (٥٠٢١)] ، وابن ماجه
 (٢٥١٧) ، والبيهقي (٣٢٨/١٠) من حديث أبي الزبير أنه سمع جابراً يقول :
 كُنَّا نبيعُ سَرَارِينَا أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ وَالنَّبِيَّ ﷺ حَيًّا لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا ، ورواه أبو
 داود (٣٩٥٤) ، وابنُ حبان (٤٣٢٤) والحاكم (١٩-١٨/٢) من حديث جابر
 أيضاً ، وزادوا : في زمن أبي بكر ، وفيه : فلما كان عَمَرُ نَهَانَا فَانْتَهِينَا ، ورواه
 الحاكم (١٩/٢) من حديث أبي سعيد ، وإسناده ضعيف . قال البيهقي : ليسَ
 في شيءٍ من الطرق أنه اطَّلَعَ على ذلك ، وأقرهم عليه ﷺ ، قلتُ : نعم ، وقد
 روى ابنُ أبي شيبَةَ في «مصنفه» من طريق أبي سلمة ، عن جابر ما يدل على
 ذلك .

وقال الخطابي : يحتملُ أن يكونَ بيعُ الأُمَهَاتِ كان مباحاً ، ثم نهى عنه
 ﷺ في آخرِ حياته ، ولم يشتهر ذلك النهي ، فلما بلغ عمر نهاهم ، كذا في
 «التلخيص» (٢١٨/٤) .

(١) هو في «مسند» أحمد (١٤٤٤٦) ، وابن حبان (٤٣٢٣) ، وهو حديث صحيح .

٤٢٥٢- حدثنا عبدُ الله بنُ محمد بن عبد العزيز ، حدثنا عُبيدُ الله بنُ
عُمر ، حدثنا خالدُ بنُ الحارث ، حدثنا شعبة ، عن زيد العَمِي ، عن أبي
الصَّدِيقِ الناجي

عن أبي سعيد الخُدْري أنه قال في أمهاتِ الأولاد : كنا نبتاعُهُنَّ
على عهدِ رسولِ الله ﷺ (١) .

٤٢٥٢- قوله : «عن أبي سعيد الخدري أنه قال» الحديث أخرجه النسائي
[في «الكبرى» (٥٠٢٣)] عن زيد العمي مثله ، وقال : زيد العَمي ليس
بالقوي ، انتهى ، ورواه الحاكم في «المستدرک» (١٩/٢) وصححه ، ورواه العقيلي
(٧٤/٢) وأعله بزید العَمي ، ثم قال : وغيرُ زيدٍ يرويه بإسنادٍ جيدٍ انتهى ، وقال
الحازمي في كتابه «الناسخ والمنسوخ» في ذكر الترجيحات : الوجه الخامسُ
والعشرون أن يكون أحدُ الحديثين منسوباً إلى النبي ﷺ نصاً وقولاً ، والآخرُ
يُنسب إليه استدلالاً واجتهاداً ، فيكون الأول مرجحاً نحو حديث ابن عمر : أن
النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد ، وقال : «لا يبعن» إلخ فهذا أولى
بالعمل به من حديث أبي سعيد الخدري «كنا نبيعُ أمهات الأولاد على عهد
رسول الله ﷺ» لأن حديث ابن عمر قولُهُ عليه السلام ، ولا خلاف أنه حجة ،
وحديث أبي سعيد ليس فيه تنصيص منه عليه السلام ، فيحتمل أن مَنْ كان
يرى هذا لم يسمع من النبي ﷺ خلافه ، وكان ذلك اجتهاداً منه ، وكان تقديمُ
ما نسب إلى النبي ﷺ نصاً أولى ، ونظيرُهُ حديث أبي رافع في المزارعة ، كنا
نُخابِرُ وكنا نكري الأرض ، إذ لم يكن فعلهم ذلك مسنداً إلى إذنه عليه
السلام ، انتهى .

(١) هو في «مسند» أحمد (١١١٦٤) ، وهو حديث صحيح لغيره .

٤٢٥٣- حدثنا ابنُ صاعد ، حدثنا بُندار ، حدثنا محمد ، حدثنا شعبةٌ بهذا

قال : كنا نبيعُ أمهاتِ الأولادِ على عهدِ رسولِ الله ﷺ .

٤٢٥٤- حدثنا محمدُ بنُ الحسنِ النقاش ، حدثنا الحسنُ بنُ سفيان ، حدثنا

مصرف بنُ عمرو ، حدثنا سفيان بن عُيينة ، عن عبدالرحمن الإفريقي ، عن مسلم بن يسار ، عن سعيد بن المسيب

أن عمر أعتق أمهاتِ الأولاد ، قال عمر : أعتقهن رسولُ الله ﷺ .

٤٢٥٥- حدثنا عبدُالله بنُ محمد بن عبدالعزیز ، حدثنا عثمان بنُ أبي

شيبه ، حدثنا إسحاق بن منصور السلولي ، حدثنا عبدُالسلام بنُ حرب ، عن يزيد بن عبدالرحمن الدالاني ، عن الحكم ، عن ميمون بن أبي شبيب

عن علي بن أبي طالب : أنه فرَّقَ بينَ جاريةٍ وولدها ، فنهاه رسولُ الله ﷺ عن ذلك ، فردَّ البيعَ (١) .

٤٢٥٤- قوله : «عن سعيد بن المسيب أن عمر» الحديث في إسناده الإفريقي

وهو غيرُ محتج به ، قال القطان : وسعيدٌ ، عن عمر منقطع ، ونقل عبدالحق في «أحكامه» عن ابن أبي حاتم أنه قال : قال أحمد بن حنبل : سعيد بن المسيب عن عمر عندنا حجةٌ ، فإنه رآه وسمعَ منه ، انتهى .

٤٢٥٥- قوله : «عن علي» الحديث أخرجه أبو داود (٢٦٩٦) ، عن يزيد

ابن أبي خالد الدالاني بسند المصنف ومثته ، وضعفه أبو داود بأن ميمونَ بن أبي شبيب لم يُدرِك عَلِيًّا ، ورواه الحاكم في «المستدرک» (٥٥/٢) في البيوع والجهاد ، وقال في الموضوعين : صحيح على شرط الشيخين ، انتهى كذا في الزيلعي .

(١) هو في «مسند» أحمد (٨٠٠) بلفظ آخر ، وهو حديث حسن لغيره .

٤٢٥٦- حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا عبد الرحمن بن بشر، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا عثمان بن حكيم الأنصاري قال: أخبرني سليمان بن يسار، قال:

كنت عند زيد بن ثابت، فأتاه فتى من الأنصار، فقال: إن ابنة عم لي وأنا وليها، أعتقت جارية عن دبر، ليس لها مال غيرها، فقال زيد: فلتأخذ من رحمها ما دامت حية. قال أبو بكر: هذا حديث غريب.

٤٢٥٧- حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا علي بن حرب والميموني، قالوا: حدثنا محمد بن عبيد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر، قال: ولدت المدبرة يعتقون بعثتها، ويرقون برقها.

٤٢٥٦- قوله: «قال: كنت عند زيد بن ثابت» الحديث، قال القاضي العلامة شيخنا حسين بن محسن الأنصاري اليماني في معنى هذا الحديث: قوله: أنا وليها: أي: أنا وارثها بالعصبة، ليس لها وارث غيري، وهي تريد التصرف في حياتها بكل مالها، ولا يكون لي منه شيء، فقال له زيد: فلتأخذ من رحمها ما دامت حية، أي: لك أن تأخذ من غير المال الذي تصرف فيه بسبب الرحم الذي بينك وبينها ما دامت حية، انتهى.

٤٢٥٧- قوله: «ولدت المدبرة...» الحديث، روى عبد الرزاق في «مصنفه» (١٦٦٨٣) أخبرنا معمر، عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن ابن عمر قال: ولدت المدبرة بمنزلته، وأخرج عن الزهري وابن المسيب نحوه، ذكره الزيلعي.

٤٢٥٨- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا يوسف بن موسى ، حدثنا جرير ، عن عبد الغفار بن القاسم ، عن أبي جعفر قال : ذكّر عنده الذي كان عطاءً وطاووساً يقولان

عن جابر في الذي أعتقه مولاة في عهد النبي ﷺ ، كان أعتقه عن دُبرٍ ، فأمره أن يبيعه ويقضي دينه ، فباعه بثمان مئة درهم (١) .

قال أبو جعفر : شهدت الحديث ، من جابر ، إنما أذن في بيع خدمته .
عبد الغفار ضعيف ، ورواه غيره عن أبي جعفر مرسلأ .

٤٢٥٩- حدثنا أبو بكر النيسابوري ، حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا يزيد ابن هارون ، حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان

عن أبي جعفر ، قال : باع رسول الله ﷺ ، خدماً المدبرة .

٤٢٥٨- قوله : «عبد الغفار ضعيف . .» إلخ قال عبدالحق في «أحكامه» :
أخرجه ابن عدي [في «الكامل» ٣٢٧/٥ ترجمة رقم (١٤٧٩)] عن أبي مریم عبد الغفار بن القاسم الكوفي ، عن أبي جعفر ، عن جابر بن عبد الله في قصة هذا المدبر ، وفيه : وإنما أذن النبي ﷺ في بيع خدمته ، قال عبدالحق :
وعبد الغفار هذا يرمى بالكذب وكان غالباً في التشيع ، انتهى ، وقال ابن القطان في كتابه : هو مرسل صحيح ، لأنه من رواية عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي وهو ثقة ، عن أبي جعفر وهو ثقة ، انتهى . وقال صاحب «التنقيح» : وعبد الغفار من غلاة الشيعة ، وقد روى عنه شعبة ، قال ابن عدي : ومع ضعفه يكتب حديثه ، انتهى .

(١) انظر ما سيأتي برقم (٤٢٦١) من طريق عطاء وحده ، عن جابر .

٤٢٦٠- حدثنا أبو بكر ، حدثنا يوسف بن سعيد بن مسلم ، حدثنا حجاج

وهيثم بن جميل ، قالوا : حدثنا شريك ، عن جابر

عن أبي جعفر ، قال : إنما باع رسول الله ﷺ خدمة المدبرة .

قال أبو بكر : لم أجد فيه حديثاً غير هذا ، وأبو جعفر وإن كان من الثقات ،

فإن حديثه هذا مرسل .

٤٢٦١- حدثنا أحمد بن محمد بن زياد القطان ، حدثنا عبدالكريم بن

الهيثم ، حدثنا محمد بن طريف ، قال : ابن فضيل حدثنا ، عن عبدالمك بن

أبي سليمان ، عن عطاء

عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا بأس ببيع

خدمة المدبر إذا احتاج » (١) .

هذا خطأ من ابن طريف ، والصواب عن عبدالمك ، عن أبي جعفر مرسل ،

وقد تقدم .

٤٢٦٢- حدثنا أبو عمرو يوسف بن يعقوب ، حدثنا إبراهيم بن عبدالعزيز

المقوم ، حدثنا سلم بن قتيبة ، حدثنا ابن أبي ذئب ، عن محمد بن المنكدر

عن جابر ، قال : أمر رسول الله ﷺ ببيع المدبر (٢) .

٤٢٦٣- حدثنا أبو محمد ابن صاعد ويعقوب بن إبراهيم البراز ، قالوا : حدثنا

علي بن مسلم ، حدثنا علي بن ظبيان ، حدثنا عبيد الله بن عمر ، عن نافع

٤٢٦٣- قوله : «المدبر من الثلث» الحديث في إسناده علي بن ظبيان وهو =

(١) هو في «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٤٩٣٤) ، وهو حديث صحيح .

(٢) هو في «مسند» أحمد (١٥٢٢٩) ، وفي «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٤٩٢٧)

بنحوه .

وانظر رقم (٤٢٦٦) بنحوه .

عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « المَدْبَرُ مِنَ الثُّلُثِ » (١) .

٤٢٦٤- حدثنا أبو جعفر محمد بن عُبيد الله بن العلاء الكاتب وأحمد بن محمد بن أبي بكر وجماعة ، قالوا : حدثنا علي بن حَرْب ، حدثنا عمرو بن عبد الجبار أبو معاوية الجزري ، عن عمه عبيدة بن حَسَّان ، عن أيوب ، عن نافع عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : « المَدْبَرُ لَا يَبَاع ، وَلَا يُوْهَب ، وَهُوَ حَرٌّ مِنَ الثُّلُثِ » (٢) .

لم يسنده غيرُ عبيدة بن حَسَّان ، وهو ضعيفٌ ، وإنما هو عن ابنِ عُمر موقوف من قوله .

=ضعيف . قال المصنف في «عله» : هذا حديث يرويه عُبيد الله بن عُمر وأيوب ، واختلف عنهما ، فرواه علي بن ظبيان ، عن عُبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً ، وغير ابن ظبيان يرويه موقوفاً ، ورواه عبيدة بن حَسَّان ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً ، وغير عبيدة بن حَسَّان يرويه موقوفاً ، والموقوف أصح ، انتهى ، وقال ابن أبي حاتم في «عله» : سئل أبو زُرْعَةَ عن حديث رواه علي بن ظبيان ، عن عُبيد الله ، فقال : هذا حديث باطل ، وقال ابن أبي حاتم : ورواه خالد ابن إلياس ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : المَدْبَرُ مِنَ الثُّلُثِ ، من قوله ، وقال ابنُ القَطَّان في كتابه : وعُبيدة هذا ، قال أبو حاتم فيه : مُنكَر الحديث ، وأبو معاوية عمرو بن عبد الجبار الجزري رواه عنه ، مجهولُ الحال ، وقد رواه حَمَّاد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عُمر من قوله ، وهو الصحيح ، لثِقَّة حماد ، وضعف عُبيدة ، انتهى . ذكره الزيلعي [في «نصب الراية» : ٢٨٥/٣] .

- (١) أخرجه الدارمي (٣٢٧٣) ، وابن ماجه (٢٥١٤) ، والطبراني في «الكبير» ١٢/١٣٣٦٥ ، والبيهقي ١٠/٣١٤ .
(٢) في (ت) : «عن» .
(٣) أخرجه البيهقي ١٠/٣١٤ .

٤٢٦٥- حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا أبو
الثَّعْمَانِ، حدثنا حمادُ بن زيد، عن أيوب، عن نافع

عن ابن عمر: أنه كره بيع المدبر.

هذا هو الصحيح، موقوف، وما قبله لا يثبت مرفوعاً، ورواته ضعفاء.

٤٢٦٦- حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا أحمد بن يوسف السلمي
والعباس بن محمد وإبراهيم بن هانئ، قالوا: حدثنا أبو نعيم، حدثنا شريك،
عن سلمة بن كهيل، عن عطاء وأبي الزبير

عن جابر، أن رجلاً مات، وترك مدبراً ودينياً، فأمرهم رسول الله
ﷺ أن يبيعه في دينه، فباعوه بثمان مئة (١).

قال أبو بكر: قول شريك أن رجلاً مات خطأ منه، لأن في حديث
الأعمش عن سلمة بن كهيل: ودفع ثمنه إليه، وقال: اقض دينك، وكذلك
رواه عمرو بن دينار وأبو الزبير، عن جابر: أن سيد المدبر، كان حياً يوم بيع
المدبر.

٤٢٦٦- قوله: «عن جابر أن رجلاً مات . . .» الحديث أخرجه البخاري
(٢٢٣١)، ومسلم (٩٩٧) (٥٩) عن عمرو بن دينار، عن جابر أن رجلاً من
الأنصار أعتق غلاماً له عن دُبرٍ لم يكن له مالٌ غيره، فبلغ ذلك النبي ﷺ،
فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبدالله بثمان مئة درهم، فدفعها
إليه، قال: وسمعتُ جابراً يقول: عبداً قبطياً مات عام أول. انتهى. ورواه
الأربعة [أبو داود (٣٩٥٥)، وابن ماجه (٢٥١٢)، والترمذي (١٢١٩)، =

(١) هو في «مسند» أحمد (١٤٩٧٠)، وفي «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٤٩٣٠)،
و«صحيح» ابن حبان (٤٩٣٢) و(٤٩٣٤)، وليس فيه أن الرجل كان قد مات، وهو حديث
صحيح.

٤٢٦٧- حدثنا أبو محمد ابن صاعد ، حدثنا محمد بن المثني ، حدثنا
عبد الوهاب الثقفي ، قال : سمعت يحيى بن سعيد ، يقول : أخبرني ابن عمرة
محمد بن عبد الرحمن بن حارثة - وهو أبو الرجال - عن عمرة

= والنسائي [٣٠٤/٧] ، وابن حبان (٤٩٣٠) ، والبيهقي (٣٠٨/١٠ - ٣٠٩) من
طرق كثيرة بألفاظٍ مُتنوعة ، وقال النسائي فيه : وكان مُحتاجاً ، كان عليه دينٌ ،
فباعه عليه السلام بثمان مئة درهم ، وقال : «اقض بها دينك» . انتهى . كذا في
الزليعي [«نصب الراجحة» : ٢٨٥/٣] و«التلخيص» (٢١٥/٤) .

قوله : «قال أبو بكر : قول شريك أن رجلاً مات . . . الخ وكذا وقع في رواية
الترمذي .

قوله : «أن سيد المدبر كان حياً» قال الحافظ في «الفتح» : وقد انفقت طرقُ
رواية عمرو بن دينار ، عن جابر أن البيع وقع في حياة السيد ، إلا ما أخرجه
الترمذي (١٢١٩) من طريق ابن عُيينة عنه بلفظ : أن رجلاً من الأنصار دبر
غلاماً له ، فمات ولم يترك مالا غيره ، الحديث ، وقد أعله الشافعي بأنه سمعه
من ابن عُيينة مراراً لم يذكر قوله : فمات ، وكذلك رواه الأئمة أحمد
(١٤٣١) ، وإسحاق ، وابن المديني والحُمَيدي (١٢٢٢) ، وابن أبي شيبه
(١٧٤/٦) عن ابن عُيينة ، ووجه البيهقي الرواية المذكورة : بأن أصلها أن رجلاً
من الأنصار أعتق مملوكه إن حدث به حادثٌ ، فمات ، فدعا به النبي ﷺ
فباعه من نعيم ، كذلك رواه مطرُ الورّاق عن عمرو ، قال : فقوله : فمات ، من
بقية الشرط ، أي : فمات من ذلك الحادث ، وليس إخباراً عن أن المدبر مات ،
فحذف من رواية ابن عُيينة قوله : إن حدث به حادثٌ فوق الغلط بسبب ذلك ،
والله أعلم .

٤٢٦٧- قوله : «عن عمرة أن عائشة» الحديث رواه مالك في «الموطأ» =

أن عائشة أصابها مَرَضٌ ، وأن بعضَ بني أخيها ذكروا شكواها
لرَجُلٍ من الرُّطِّ يَتَطَبَّبُ ، وأنه قال لهم : إنكم لتذكرون امرأةً مسحورةً ،
سَحَرَتْهَا جاريةٌ لها ، في حجرِ الجاريةِ الآن صَبِيٌّ قد بالَ في حجرِها ،
فذكروا ذلك لعائشة ، فقالت : ادعوا لي فلانةً ، لجاريةٍ لها ، فقالوا : في
حجرِها فلانٌ صَبِيٌّ لهم قد بالَ في حجرِها ، فقالت : ائتوني بها ،
فَأْتَيْتُ بها ، فقالت : سَحَرْتَنِي؟ قالت : نعم ، قالت : لمه؟ قالت : أردت
أن أُعْتَقَ ، وكانت عائشة أَعْتَقَتْها عن دُبُرِ منها ، فقالت : إن لله عليَّ
أن لا تُعْتَقِي أبداً ، انظروا أسوأَ العَرَبِ مَلَكَةً فبيعوها مِنْهُمْ ، واشترت
بِثَمَنِها جاريةً ، فأَعْتَقَتْها .

= (٢٧٨٢) من رواية القَعْنَبِيِّ عنه ، عن محمد بن عبدالرَّحْمَنِ بن حارثة أبي
الرَّجَالِ ، عن عَمْرَةَ عن عائشة أنها مَرَضَتْ ، الحديث ، ورواه الحاكم في
«المستدرک» (٢١٩/٤ - ٢٢٠) في كتاب الطبِّ ، وقال : صحيحٌ على شرطِ
الشَّيْخِينَ ، ولم يُخَرِّجْها ، انتهى ، قاله الزيلعي [في «نصب الراية» : ٢٨٦/٣]
قلت : ورواه محمد بن الحَسَنِ في «مُوطئه» من طريقِ مالكٍ أطول من هذا .

قولها : «لرجلٍ من الرُّطِّ . . . إلخ وفي رواية محمد : دَخَلَ رجلٌ سِنْدِي ، في
«المجمع» : الرُّطُّ : هم جنسٌ من السودان والهنود ، انتهى .

قولها : «أسوأَ العَرَبِ مَلَكَةً» وفي رواية محمد : ثم أَمَرَتْ عائشةُ ابنَ أُخْتِها
أن يبيِعَها من الأعرابِ من يُسِيءُ مَلَكَتِها ، قالت : ثم ابتع لي بِثَمَنِها رَقَبَةً ،
الحديث ، يقال : فلانٌ حَسَنَ المَلَكَةِ بفتح الحاء ، أي حسن الصَّنْعِ إلى مماليكه ،
وسِيئُ المَلَكَةِ أي سِيئُ صُحْبَةِ المماليك ، كذا في «النهاية» .

النَّوَادِرُ

٤٢٦٨- حدثنا الحسين بن المغيرة ، حدثنا الزُّعْفَرَانِيُّ ، حدثنا عبدُ الواحد بن سُلَيْمَانَ الْبَرَاءِ ، عن ابنِ عَوْنٍ

عن ابنِ سِيرِينَ ، قال : كان لا يرى بأساً أن يقومَ الرجلُ جاريةَ امرأته على نفسه .

٤٢٦٩- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا يوسف بن موسى ، حدثنا جَرِيرٌ ، عن محمد بن جابر ، عن أيوب ، عن سعيد بن جُبَيْرٍ

عن ابنِ عَبَّاسٍ - أو ابنِ عَمْرِو - قال : لا بأس أن تُفَطِّرَ الحُبْلَى والمُرْضِعُ في رمضان اليوم بين الأيام ، فلا قضاءَ عليهما .

٤٢٦٨- قوله : «عن ابن سيرين ، قال : كان» الحديث في إسناده عبدُ الواحد ابن سُلَيْمَانَ الْأَزْدِي الْبَرَاءِ ، عن ابنِ عَوْنٍ ، مجهول ، قلت : روى عنه جماعةٌ ، قاله بعضُ الحُفَّاظِ ، لكن قال الذهبيُّ : قال ابنِ عَدِي : تفرد بما لا يُتَابَعُ عليه الثقات ، انتهى .

٤٢٦٩- قوله : «عن ابن عباس أو ابن عمر» الحديث ، في إسناده محمد بن جابر السَّحَيْمِيُّ الْيَمَانِيُّ ، ضعَّفه ابنُ مَعِينٍ ، قال الفَلَّاسُ : صدوقٌ ، مَتْرُوكٌ الحديث ، وفي «التَّهْذِيبِ» : كثيرُ الوَهْمِ ، وفي «التَّقْرِيبِ» : صدوقٌ ، ساءَ حِفْظُهُ بعد ذهابِ كُتُبِهِ واختلط ، قال الزيلعي : [في «نصب الراية» : ٢/١٩٠ - ١٩١] وأخرج أصحاب السنن الأربعة [أبو داود (٢٤٠٨) ، وابن ماجه (١٦٦٧) ، والترمذي (٧١٥) ، والنسائي ٤/١٩٠] ، وأحمد في «مسنده» (١٩٠٤٧) ، والطبراني في «معجمه» (٧٦٥) عن عبد الله بن سَوَّادَةَ ، عن أنسِ بن مالك ، رجل من بني عبدِ اللَّهِ بن كعب ، وليسَ بالأنصاري ، قال : أغارت علينا خيلٌ =

= رسول الله ﷺ ، فأتيتُ رسولَ الله ﷺ فوجدته يتَغَدَّى ، فقال : « ادنْ كُلُّ »
فقلت : إني صائم ، فقال : « ادنْ ، أخبرك عن الصوم ، إن الله وضع عن المسافرِ
الصومَ ، وشَطَرَ الصلاةِ ، وعن الحاملِ والمرضعِ الصومَ » فيا لهفَ نفسي أن لا أكون
طَعِمْتُ من طعامِ رسولِ الله ﷺ ، وفي رواية الترمذي : والله لقد قالهما النبيُّ
ﷺ كليهما أو إحداهما ، قال الترمذي : هذا حديث حسن ، ولا نعرف لأنس
هذا ، عن النبي ﷺ غيرَ هذا الحديث ، والعملُ عليه عند بعض أهل العلم ،
وقال بعضهم : الحامل والمرضع يُفطِران ، ويُقَضيان ، ويُطعمان ، وبه يقول : سُفيان
ومالك والشافعي وأحمد ، وقال بعضهم : يُفطِران ويُطعمان ، ولا قضاءَ عليهما ،
وإن شاءتا قَصَّتا ، ولا إطعامَ عليهما ، وبه يقول إسحاق ، انتهى . وفي
«التلخيص» (٢٠٩/٢) وفي رواية النسائي : ورخصَ للمُرْضِعِ والحُبْلَى . وأما
الفدية فالمحفوظُ من قول ابن عباس أخرجه أبو داود (٢٣١٨) ولفظه في قوله :
«وعلى الذين يُطيقونه» [البقرة : ١٨٤] قال : كانت رخصةً للشيخ الكبير ،
والمرأة الكبيرة ، وهما يُطيقان الصيام ، أن يُفطرا ، ويُطعما مكانَ كلِّ يومٍ مسكيناً ،
والحُبْلَى والمُرْضِعُ إذا خافتا - يعني على أولادهما - أَفطَرتا وأطعمتا ، وأخرجه
البخاري كذلك ، وزاد في آخره ، وكان ابنُ عباس يقول لأُمِّ ولدِله حُبْلَى : أنت
بمنزلةِ التي لا تُطيقُه ، فعليكِ الفِداءُ ، ولا قضاءَ عليك ، وصَحَّحَ الدارقطني
إسناده ، ومَنْ أحرَقَ قضاءَ رمضان مع الإمكان ، كان عليه مع القضاء لكلِّ يومٍ مُدٌّ ،
رُوي ذلك عن ابن عمر وابن عباس ، انتهى كلامُ الحافظ ، وفي «صحيح»
البخاري [في التفسير باب (٢٥) قوله تعالى : «أياماً معدوداتٍ فمن كان منكم
مريضاً أو على سَفَرٍ فَعِدَّةٌ من أيامٍ أحرَقَ» [البقرة : ١٨٤]] وقال عطاء : يُفطِرُ من
المَرَضِ كله ، كما قال الله تعالى ، وقال الحسن وإبراهيم في المُرْضِعِ والحامل : إذا
خافتا على أنفسهما ، أو وُلدِهما تُفطِران ، ثم تُقَضيان ، وأما الشيخ الكبير إذا لم
يُطِقِ الصيام ، فقد أطعمَ أنسُ بن مالك بعدما كَبِرَ عاماً أو عامين ، كل يوم =

٤٢٧٠- حدثنا علي بن الحسن بن هارون بن رُسْتَم ، حدثنا محمد بن عبد الملك الدَّقِيقِي ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا بَقِيَّةُ ، حدثنا إسحاق بن مالك الحَضْرَمِي ، عن عِكْرَمَةَ

= مسكيناً خبزاً ولحماً وأفطر . قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ ﴿يُطَيِّقُونَهُ﴾ ، وهو أكثرُ ، وفي «الفتح» (١٧٩/٨-١٨٠) : فأما أثرُ الحسن فوصله عبدُ بن حميد من طريق يونس بن حميد ، عن الحسن هو البَصْرِي ، قال : المَرْضِعُ إذا خافت على ولدها أفطرت ، وأطعمت ، والحاملُ إذا خافت على نفسها أفطرت ، وقَصَّتْ ، وهي بمنزلة المريض ، ومن طريق قتادة عن الحسن ، تَفْطِرَان ، وتَقْضِيَان ، وأما قولُ إبراهيم ، وهو النخعي : فوصله عبد بن حميد أيضاً من طريق أبي مَعْشَرٍ عن النَّخَعِيِّ قال : الحاملُ والمَرْضِعُ إذا خافتا أفطرتا ، وقَصَّتَا صَوْمًا ، انتهى ، قال : واختلف السلفُ في الحَدِّ الذي إذا وجده المَكْلَفُ جازله الفِطْرُ ، والذي عليه الجمهورُ أنه المرضُ الذي يُبيحُ له التيممُ مع وجود الماء ، وهو ما إذا خافَ على نفسه لو تمادى على الصَّوْمِ ، أو على عضوٍ من أعضائه ، أو زيادةً في المرض ، الذي بدأ به ، أو تمادى به ، وعن ابن سيرين : متى حَصَلَ لِلإِنْسَانِ حَالٌ يَسْتَحِقُّ بِهَا اسْمَ المَرْضِ ، فله الفِطْرُ ، وهو نحو قول عطاء ، وعن الحسن والنَّخَعِيِّ : إذا لم يقدر على الصلاة قائماً ، وفي فوائد لمحمد بن هشام بن مَلَّاسٍ عن مروان بن معاوية ، عن حميد قال : ضَعُفَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ الصَّوْمِ عَامَ تَوَفِيهِ ، فَسَأَلْتُ ابْنَةَ عُمَرَ ابْنَ أَنَسٍ أَطَاقَ الصَّوْمَ؟ قَالَ : لَا ، فَلَمَّا عَرَفَ أَنَّهُ لَا يُطَيِّقُ الْقَضَاءَ ، أَمَرَ بِجِفَانٍ مِنْ خَبِزٍ وَلَحْمٍ فَأَطْعَمَ الْعِدَّةَ أَوْ أَكْثَرَ ، قَالَ الْحَافِظُ : وَاخْتَلَفَ فِي الْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ ، وَمَنْ أَفْطَرَ لِكَبِيرٍ ، ثُمَّ قَوِيَ عَلَى الْقَضَاءِ بَعْدَ ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ : يَقْضُونَ وَيُطْعَمُونَ ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالْكَوْفِيُّونَ : لَا إِطْعَامَ ، انْتَهَى كَلَامُهُ .

٤٢٧٠- قوله : «عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال» الحديث في إسناده إسحاق بن مالك الحَضْرَمِي شامي ، قال الأزدي : ضعيف ، كذا في «الميزان» . =

عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قال : «مَنْ حَلَفَ عَلَى أَحَدٍ يَمِينٍ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ سَيَبْرُهُ فَلَمْ يَفْعَلْ ، فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِي لَمْ يُبْرَهُ» (١) .

٤٢٧١- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا الصغاني ، حدثنا أحمد بن أبي الطيب ، أخبرنا ابن وهب ، قال : حدثني معاوية بن صالح ، عن أبي الزاهرية وراشد بن سعد

عن عائشة ، قالت : أهدت لها امرأة طبقاً فيه تمرٌ ، فأكلت منه عائشةُ ، وأبقتُ منه تمرات ، فقالت المرأة : أقسمتُ عليكِ إلا أكلتِه كَلَّهُ ، فقال رسول الله ﷺ : «بريها ، فإن الإثم على المَحْنِثِ» (٢) .

= وقد ورد في إبرار القسم والرخصة في تركه للعذر أحاديثٌ صحاحٌ ، منها ما أخرجه الشيخان [البخاري (٦٦٥٤) ، ومسلم (٢٠٦٩)] من حديث البراء بن عازب قال : أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ، وفيه : وإبرارُ القَسَمِ أو المَقْسِمِ ، وأخرجنا أيضاً [البخاري (٧٠٤٦) ، ومسلم (٢٢٦٩)] من حديث ابن عباس في حديث رؤيا قصها أبو بكر : أن أبا بكر قال : أخبرني يا رسول الله بأبي أنت وأمي أصبتُ أم أخطأتُ؟ قال : «أصبتَ بعضاً ، وأخطأتَ بعضاً» قال : فوالله لَتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أخطأتَ ، قال : «لا تُقسم» .

٤٢٧١- قوله : «عن عائشة رضي الله عنها . .» الحديث ، قال الذهبي : ورواه الليث عن معاوية مرسلأ ، لم يقل : عن عائشة ، انتهى . وعلى كل حال هذا الحديث لا يخلو عن مقال .

(١) أخرجه البيهقي ٤١/١٠ .

(٢) أخرجه أحمد برقم (٢٤٨٣٥) ، وانظره فيه .

٤٢٧٢- حدثنا يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بَهلول ، حدثنا جدي ،
حدثنا يحيى بن سعيد القَطَّان ، عن سفيان ، عن الأعمش ، عن سعد بن
عُبيدة ، عن أبي عبد الرحمن السَّلَمي

أن حذيفة بدا له الصوم بعدما زالت الشمس ، فصام .

٤٢٧٢- قوله : « أن حذيفة بدا له . . » الحديث وفي البخاري [في الصوم
باب (٢١) قبل الحديث (١٩٢٤)] باب إذا نوى بالنهار صوماً ، وقالت أم
الدَّرءاء : كان أبو الدَّرءاء يقول : عندكم طعام؟ فإن قلنا : لا ، قال : فإنني صائم
يومي هذا ، وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة رضي الله تعالى
عنهم ، انتهى ، قال في «الفتح» : (١٤١/٤) : أما أثر أبي طلحة فوصله
عبدالرزاق (٧٧٧٧) من طريق قتادة ، وابن أبي شيبة (٣١/٣) من طريق حميد ،
كلاهما عن أنس ، ولفظ قتادة : أن أبا طلحة كان يأتي أهله ، فيقول : هل من
عَداءٍ؟ فإن قالوا : لا ، صامَ يومه ذلك ، قال قتادة : وكان معاذُ بن جَبَل يفعلُه ،
ولفظ حميد نحوه ، وزاد : وإن كان عندهم أظفر ، ولم يذكر قصة معاذ ، وأما أثر
أبي هريرة فوصله البيهقي (٢٠٤/٤) عن سعيد بن المسيَّب قال : رأيت أبا هريرة
يطوفُ بالسُّوق ، ثم يأتي أهله ، فيقول : عندكم شيءٌ؟ فإن قالوا : لا ، قال : فأنا
صائم ، ورواه عبدالرزاق (٧٧٨١) بسند آخر فيه انقطاع : أن أبا هريرة وأبا طلحة
فذكر معناه . وأما أثر ابن عباس فوصله الطَّحاوي [في «شرح المعاني» : ٥٦/٢]
من طريق عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أنه كان يُصبح حتى
يُظهر ، ثم يقول : والله لقد أصبحتُ وما أريدُ الصَّومَ ، وما أكلت من طعام ولا
شرابٍ منذ اليوم ، ولأصومن يومي هذا ، وأما أثر حذيفة فوصله عبدالرزاق
(٧٧٨٠) ، وابن أبي شيبة (٢٩/٣) من طريق سعد بن عُبيدة ، عن أبي
عبدالرحمن السَّلَمي قال : قال حذيفة : من بدا له الصيام بعد ما تزولُ =

٤٢٧٣- حدثنا إسماعيل بن العباس الوراق ، حدثنا أبو البخترى عبد الله بن

محمد بن شاکر .

(ح) وحدثنا يوسف بن يعقوب الأزرق ، حدثنا حميد بن الربيع ، حدثنا أبو

أسامة ، حدثني إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان ، عن طلحة بن مُصَرَّف ،
عن سعد بن عُبيدة ، عن أبي عبد الرحمن

أن حُذيفةَ بن اليمان بدا له بعد أن زالت الشمس ، فصامَ .

٤٢٧٤- حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، حدثنا العباس بن الوليد

النَّرسِيّ ، حدثنا معاذ بن هشام .

= الشمسُ فليصم . وفي رواية ابن أبي شيبة : أن حُذيفةَ بدا له في الصوم بعدما
زالت الشمسُ ، فصامَ ، وقد جاءَ نحو ما ذكرنا عن أبي الدرداء مرفوعاً من
حديث عائشة ، أخرجه مسلم (١١٥٤) ، وأصحابُ السنن [أبو داود (٢٤٥٥) ،
والترمذي (٧٣٣) ، وابن ماجه (١٧٠١) ، والنسائي (١٩٤/٤)] من طريق طلحة
ابن يحيى بن طلحة ، عن عمته عائشة بنتِ طلحة ، وفي رواية له : حدثني
عائشة بنتُ طلحة ، عن عائشة أم المؤمنين ، قالت : دخل عليَّ رسولُ الله ﷺ
ذاتَ يوم ، فقال : «هل عندكم شيء؟» قلنا : لا ، قال : «فإني إذن صائمٌ»
الحديث ، قال النَّوويُّ : في هذا الحديث دليلٌ للجُمهور في أنَّ صومَ النافلةِ يجوزُ
بِنِيَّةٍ في النهار قبل زوال الشمسِ ، وقال ابن المنذر : اختلفوا : فمن أصبح يريدُ
الإفطارَ ، ثم بدا له أن يصومَ تطوعاً ، فقالت طائفة : له أن يصوم متى بدا له ،
فذكر عن تقدم ، وزاد ابن مسعود وأبا أيوب وغيرهما وساق ذلك بأسانيدِهِ
إليهم ، قال : وبه قال الشافعيُّ وأحمد .

٤٢٧٤- قوله : «عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ» الحديث رواه أحمد

(٨٩٩٧) ، والنَّسائي (٦١/٨) عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من أطلعَ في =

(ح) وحدثنا محمد بن المَعْلَى الشُّونِيزِي والحُسَيْن بن إِسْمَاعِيل وجماعة ، قالوا : حدثنا عَمْرُو بن عَلِي ، حدثنا معاذ بن هشام ، أخبرني أبي ، عن قتادة ، عن النَّضْرِ بن أَنَس ، عن بَشِير بن نَهَيْكٍ

عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «لو أن رجلاً أطلع على جاره ، فخذف عينه بحصاةٍ ، فلا دية ، ولا قضاء» (١) ، ولا قصاص» (٢) .

٤٢٧٥- حدثنا محمد بن مَخْلَد بن حفص إِمْلَاءً من كتابه ، حدثنا القاسمُ ابن الفضل بن بَرِيع سنة تسع وخمسين ومئتين ، حدثنا زكريا بن عَطِيَّة ، حدثنا سعيدُ بن خالد ، حدثني محمد بن عُثْمَان ، عن عَمْرُو بن دينار

عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أُعْطِيَتْ جَوَامِعُ الْعِلْمِ ، وَاخْتَصِرَ لِي الْحَدِيثُ اخْتِصَارًا» .

= بيت قوم بغير إذنهم فَفَقَوْوا عَيْنَه ، فلا دية له ولا قصاص» وفي رواية أحمد (٧٦١٦) ، ومسلم (٢١٥٨) عنه : أن النبي ﷺ قال : «من أطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حلَّ لهم أن يَفَقَوْوا عَيْنَه» وفي المتفق عليه : «لو أن رجلاً أطلع عليك بغير إذنٍ ، فَحَدَفْتَه بحصاةٍ ففقتَ عَيْنَه ، ما كان عليك جناحٌ» انتهى ، كذا في «المنتقى» .

٤٢٧٥- قوله : «عن ابن عباس رضي الله عنه قال . . .» الحديث ، في إسناده زكريا بن عطية ، قال أبو حاتم : مُنْكَرُ الْحَدِيثِ كَذَا فِي «الْمِيزَانِ» ، وَذَكَرَهُ السَّيُّوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ، وَقَالَ شَارِحُهُ الْعَزِيزِيُّ فِي شَرْحِهِ «السَّرَاجُ الْمُنِيرُ» : إِسْنَادُهُ حَسَنٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) جاء في هامش (غ) : «قوله : ولا قضاء . ليس في أصل شيخنا» .

(٢) هو في «مسند» أحمد (٨٩٩٧) ، وفي «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٩٣٩)

(٩٤٠) ، و«صحيح» ابن حبان (٦٠٠٤) ، وهو حديث صحيح .

٤٢٧٦- وبإسناده قال : قال رسول الله ﷺ : «القرآن ذلول ، ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه» .

٤٢٧٧- حدثنا محمد بن مخلد ، حدثنا محمد بن داود القنطري أبو جعفر الكبير ، حدثنا جبّرون بن واقد ببيت المقدس ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أبي الزبير

عن جابر بن عبدالله ، قال رسول الله ﷺ : «كلامي لا ينسخ كلام الله ، وكلام الله ينسخ كلامي ، وكلام الله ينسخ بعضه بعضاً» (١) .

٤٢٧٨- حدثنا الحسن بن أحمد بن الربيع الأثماطي ، حدثنا عمر بن شبة ، حدثنا محمد بن الحارث ، حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني ، عن أبيه

عن ابن عمر ، قال رسول الله ﷺ : «إن أحاديثنا ينسخ بعضها بعضاً كنسخ القرآن» .

٤٢٧٧- قوله : «عن جابر بن عبدالله» الحديث في إسناده جبّرون بن واقد الإفريقي عن سفيان بن عيينة ، قال الذهبي : مُتَّهَم ، فإنه روى بقلة حياءٍ عن سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً ، ثم روى الحديثين بإسناده ، وقال : هما موضوعان ، والله أعلم . انتهى .

٤٢٧٨- قوله : «عن عبدالله بن عمر قال» الحديث رواه ضعفاء : محمد بن الحارث بن زياد بن الربيع الحارثي البصري ، روى عباس ، عن يحيى : ليس بشيء ، قال : والذي يحدث عنه ليس بشقة ، وقال الفلاس : أحاديثه مُنكَرَةٌ متروكة ، وتركه أبو زرعة ، حديثه في الشفعة ، وقال أبو حاتم : ضعيف . ومحمد =

(١) أخرجه ابن عدي ٦٠٢/٢ ، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» ١٣٢/١ .

٤٢٧٩- حدثنا محمد بن موسى البزّاز، حدثنا علي بن أحمد بن سليمان، حدثنا محمد بن عبدالرحيم البرقي، حدثنا عبد الله بن عبدالحكم، حدثنا ابن لهيعة، عن أبي صخره، عن عبدالله بن عطاء، عن عروة بن الزبير عن عبدالله بن الزبير، قال: أشهد على أبي لحدثني: أن رسول الله ﷺ كان يقول القول ثم يلبث حيناً، ثم ينسخه بقول آخر، كما ينسخ القرآن بعضه بعضاً.

٤٢٨٠- حدثنا الحسين بن إسماعيل، حدثنا أحمد بن عثمان بن حكيم، حدثنا عبد الرحمن بن شريك، حدثنا أبي، عن مجالد، عن الشعبي، عن عمرو بن حريث

عن عمر بن الخطاب، قال: إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا.

= ابن عبد الرحمن بن البيهقي، عن أبيه ضعيف، قال البخاري والنسائي وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال الدارقطني وغيره: ضعيف، وقال ابن حبان: حدث عن أبيه بنسخة شبيهة بمثلي حديث كلها موضوعة، وأبو عبد الرحمن بن البيهقي لئنه أبو حاتم، وقال الدارقطني: ضعيف، لا تقوم به حجة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، كذا في «الميزان» وغيره.

٤٢٧٩- قوله: «عن عبدالله بن الزبير قال» الحديث في إسناده ابن لهيعة، وفيه مقال مشهور، وعبدالله بن عطاء هذا أظنه هو مولى آل الزبير، قال يحيى: ليس بشيء، كذا في «الميزان».

٤٢٨٠- قوله: «عن عمر بن الخطاب قال: إياكم» الحديث في إسناده مجالد وهو ضعيف، ضعفه ابن معين، ووثقه النسائي في موضع.

٤٢٨١- حدثنا عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال ، حدثنا هاشم بن الجنيدي أبو صالح ، حدثنا عبد المجيد بن أبي رواد ، حدثنا مروان بن سالم ، عن الكلبي ، عن أبي صالح

عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّمَا هَلَكَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ حَدَّثَ فِيهِمُ الْمُؤَلَّدُونَ أَبْنَاءَ سَبَايَا الْأُمَمِ ، فَوَضَعُوا الرَّأْيَ ، فَضَلُّوا» .

٤٢٨٢- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا أحمد بن إسماعيل المدني ، حدثنا مالك بن أنس ، عن محمد بن المنكدر

عن أميمة بنت رقيقة أنها قالت : أتينا رسول الله ﷺ نبايعه ، فقلنا : يا رسول الله نبايعك على أن لا نشرك بالله شيئاً ، ولا نسرق ،

٤٢٨١- قوله : «عن أبي هريرة قال» الحديث في إسناده الكلبي وهو ضعيف ، وفي «مجمع الزوائد» عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : «لَمْ يَزَلْ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُعْتَدِلًا ، حَتَّى بَدَأَ فِيهِمْ سَبَايَا الْأُمَمِ ، فَأَفْتَوْا بِالرَّأْيِ ، فَضَلُّوا ، وَأَضَلُّوا» رواه البزار [في «كشف الأستار» - ١٦٦] وفيه قيس بن الربيع ، وثقه شعبة والثوري ، وضعفه جماعة ، وقال ابن القطان : هذا إسناد حسن ، انتهى ، وروى ابن ماجه (٥٦) عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لَمْ يَزَلْ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُعْتَدِلًا ، حَتَّى نَشَأَ فِيهِمُ الْمُؤَلَّدُونَ أَبْنَاءَ سَبَايَا الْأُمَمِ ، فَقَالُوا بِالرَّأْيِ ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» انتهى ، وفي إسناده أيضاً قيس بن الربيع ، وبسند آخر [برقم (٥٢)] ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا ، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا ، فَسُئِلُوا ، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» انتهى .

ولا تَزْنِي ، ولا نَقْتَلِ أَوْلَادَنَا ، ولا نَأْتِي بِبُهْتَانٍ نَفْتَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا ، ولا نَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ : «فِيمَا اسْتَطَعْتُنَّ وَأَطَقْتُنَّ» فقلنا : اللهُ ورسوله أرحمُ بنا من أنفسنا ، هلمَّ نبايعك يا رسولَ اللهِ ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ : «إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ ، إِنْ قَوْلِي لِمِئَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ مِثْلَ قَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ» (١) .

٤٢٨٣- حدثنا علي بن عبد الله بن مَبَشَّر ، حدثنا أحمد بن سنان ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن سفيان ، عن محمد بن المنكدر ، عن أميمة بنت رقيقة ، عن النبي ﷺ نحو حديث السهمي عن مالك ، وقال فيه :

«إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ ، إِنَّمَا قَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَقَوْلِي لِمِئَةِ امْرَأَةٍ» .

٤٢٨٣- قوله : «نحو حديث السهمي» وهو أحمد بن إسماعيل السهمي المدني ، راوي «الموطأ» عن مالك ، وحديثه سلف قبله .

قوله : «إِنَّمَا قَوْلِي لِامْرَأَةٍ» إلخ . وروى النسائي (١٤٩/٧) والطبري [جامع البيان] : [٧٩/٢٨] من طريق محمد بن المنكدر أن أميمة بنت رقيقة بقافين مُصَغَّرًا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا دَخَلَتْ فِي نِسْوَةِ تُبَايَعٍ ، فَقُلْنَ : يَا رَسُولَ اللهِ ابْسُطْ يَدَكَ نَصَافِحِكَ ، فَقَالَ : «إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ ، وَلَكِنْ سَأَخِذُ عَلَيْكُنَّ» فَأَخَذَ عَلَيْنَا حَتَّى بَلَغَ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ ، فَقَالَ : «فِيمَا أَطَقْتُنَّ وَاسْتَطَعْتُنَّ» فقلنا : اللهُ ورسوله أرحمُ بنا من أنفسنا ، وفي رواية الطبري : «مَا قَوْلِي لِمِئَةِ امْرَأَةٍ ، إِلَّا كَقَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ» وَقَدْ جَاءَ فِي أَخْبَارٍ أُخْرَى أَنَّهُنَّ كُنَّ يَأْخُذْنَ بِيَدِهِ عِنْدَ الْمُبَايَعَةِ مِنْ فَوْقِ ثَوْبٍ ، أَخْرَجَهُ يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنِ الشَّعْبِيِّ ، وَفِي =

(١) هو في «مسند» أحمد (٢٧٠٠٧) ، و«صحيح» ابن حبان (٤٥٥٣) ، وهو حديث صحيح .

٤٢٨٤- حدثنا علي ، حدثنا أحمد ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا ورفاء ،

حدثنا محمد بن المتكدر

عن أميمة بنت رقيقة - وكانت خالة فاطمة بنت رسول الله ﷺ -

قالت : بايعنا رسول الله ﷺ فذكر نحوه .

= «المغازي» لابن إسحاق عن أبان بن صالح أنه كان يغمس يده في إناء فيغمس أيديهن فيه . كذا في «الفتح» (٦٣٧/٨) . قلت : ورواية الطبري والمصنف موافقة لرواية البخاري ، وهو الرأجح ، وما سواها مرجوح ، وإن صح فيه شيء فالقياس على النبي ﷺ المعصوم المالك لإربه قياس مع الفارق ، لا سيما في هذا الزمان الشائع فيه آثار الفسوق والعصيان ، وكان شيخنا العلامة القاضي مولانا بشير الدين بن كريم الدين القنوجي رحمه الله تعالى من أشد المنكرين على ذلك ، وله في ذلك رسالة ، وبسط الكلام في عدم جواز مصادفة النساء وهو الحق والله أعلم .

٤٢٨٤- قوله : «عن أميمة بنت رقيقة . .» الحديث ، وأخرج البخاري

(٥٢٨٨) عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي ﷺ : أن رسول الله ﷺ

كان يمتحن من هاجر إليه من المؤمنات بهذه الآية : بقول الله تعالى : ﴿يا أيها

النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك﴾ إلى قوله : ﴿غفور رحيم﴾ [المتحنة : ١٢]

قال عروة : قالت عائشة : فمن أقر بهذا الشرط من المؤمنات ، قال لها رسول الله

ﷺ : «قد بايعتك كلاماً» ولا والله ما مسّت يده يد امرأة قط في المبايعه ، ما

يباعهن إلا بقوله : «قد بايعتك على ذلك» تابعه يونس ومعمّر وعبدالرحمن بن

إسحاق ، عن الزهري ، وقال إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، عن عروة وعمرة .

انتهى . قال في «الفتح» (٦٣٦/٨) قولها : ولا والله ، فيه القسم لتأكيد الخبر ،

وكان عائشة أشارت بذلك إلى الرد على ما جاء عن أم عطية ، فعند ابن خزيمة =

٤٢٨٥- حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا أبو أمية وإبراهيم بن مَرْزوق
وعباس بن محمد قالوا: حدثنا أبو عاصم، عن بَكَارِ بن عبدالعزیز بن أبي
بَكْرَةَ، عن أبيه

عن جَدِّه: أن رسولَ الله ﷺ كان إذا جاءه أمرٌ يُسرُّه خَرَّ ساجداً
لله .

= وابن حبان (٣٠٤١)، والبزار [كشف - ٧١] والطبري [«جامع البيان»: ٨٠/٢٨-٨١] وابن مَرْذويه من طريق إسماعيل بن عبدالرحمن، عن جدته أم عطية في قصة المبايعة، قال: فمدَّ يَدَه من خارج البيت، ومدَّدنا أيدينا من داخل البيت، ثم قال: «اللهم اشهد» وكذا حديثُ أم عطية المروي في «صحيح» البخاري (٤٨٩٢) حيث قالت فيه: قَبَضْتُ منا امرأةَ يَدَها، فإنه يُشعرُ بأنهن كن يبايعنه بأيديهن، ويمكن الجواب عن الأول: بأن مَدَّ الأيدي من وراء الحجاب إشارة إلى وقوع المبايعة، وإن لم تقع مصافحة، وعن الثاني بأن المراد بقَبْضِ اليد عن التأخر عن القبول، أو كانت المبايعة تقع بحائل، فقد روى أبو داود في «المراسيل» (٣٧٣) عن الشعبي: أن النبي ﷺ حين بايع النساء أتي ببردٍ قَطْرِيٍّ، فوضَعَه على يَدِه، وقال: «لا أصافحُ النساء»، وعند عبد الرزاق (٩٨٣٢) من طريق إبراهيم النَّخَعِي مُرسلاً نحوه، وعند سعيد بن منصور من طريق قيس بن أبي حازم كذلك، وأخرج ابن إسحاق في «المغازي» من رواية يونس بن بكير عنه، عن أبان بن صالح أنه ﷺ كان يَغْمِسُ يده في إناءٍ، وتَغْمِسُ المرأةُ يَدَها فيه، ويحتمل التعدد، وقد أخرج الطبراني (٨٥)/٢٥] أنه بايعهن بواسطة عمر.

٤٢٨٥- قوله: «كان إذا جاءه أمرٌ يُسرُّه» الحديث في إسناده بَكَارِ بن عبدالعزیز بن أبي بَكْرَةَ وهو صدوق يَهِم، كذا في «التقريب» وفي «الخلاصة» قال =

٤٢٨٦- حدثنا علي بن محمد المصري ، حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح ،
حدثنا نعيم ، حدثنا رشدين ، حدثنا عقيل ، عن الزهري ، عن عروة بن الزبير
عن الزبير ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يُقاتل عن أحد من
المشركين ، إلا عن أهل الذمة .

= ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، وهو من الضعفاء الذين يُكتَبُ حَدِيثُهُمْ ، ورواه
الأربعة [أبو داود (٢٧٧٤) ، وابن ماجه (١٣٩٤) ، والترمذي (١٥٧٨)] إلا
النسائي وزادوا : شُكراً لله تعالى ، وتقدّم البحث في هذه المسألة في باب سجود
الشكر من المجلد الأول ، فليُرجع إليه ، وقد بسطتُ هناك بما يَقنع به القلب ، ولله
الحمد .

٤٢٨٦- قوله : «عن الزبير قال : نهى» الحديث في إسناده يحيى بن عثمان
ابن صالح السهّمي أبو زكريا المصري ، قال ابن أبي حاتم : يتكلمون فيه ، كذا في
«الخلاصة» وفي «التقريب» : هو صدوق رُمي بالتشيع ، وليّنه بعضهم ،
ورشدين : هو ابن سعد ، فيه لين أيضاً ، مر ذكره ، وفي البخاري : باب يُقاتلُ
عن أهل الذمة ، ولا يُسترقون ، وذكر فيه طرفاً من قصة قتلِ عُمر بن الخطاب
موصولاً ، وقال : عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال : وأصيه بذمة الله
وذمة رسوله ﷺ أن يُوفى لهم بعهدهم ، وأن يُقاتل من ورائهم ولا يُكلفوا إلا
طاقتهم .

قوله : «إلا عن أهل الذمة» فإنه يجب علينا أن ندفع عن أهل الذمة من
يريد قتالهم ، أو إيذاءهم بأيّ وجه ، بسبب حرمة دمايتهم وأموالهم كحرمة
المسلمين ، فيجب الدفع عنهم ، ولا يجب الدفع عن المشركين وإن أودوا أو
قوتلوا ، والله أعلم .

الوصايا

٤٢٨٧- حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل المقرئ ، حدثنا إبراهيم ابن إسحاق بن أبي العنْبَس ، حدثنا عُبيدالله بن موسى ، أخبرنا المبارك بن حسان ، عن نافع ، قال :

قال ابن عمر : قال رسولُ الله ﷺ : « إن الله يقول : يا ابن آدم ، اثنتان لم تكن لك واحدةٌ منهما ، جعلتُ لك نصيباً من مالك حين أخذتُ بِكَظْمِكَ لأَطَهَّرَكَ به ، ولأُزَكِّيكَ بِصلاةِ عبادي عليك بعد انقضاءِ أَجَلِكَ » .

٤٢٨٨- حدثنا الحسين بن محمد بن سعيد ، حدثنا عبدالرحمن بن الحارث ، حدثنا بَقِيَّةُ ، عن خُلَيْد بن أَبِي خُلَيْد ، عن أَبِي حَلْبَس ، عن معاوية ابن قُرَّة

٤٢٨٧- قوله : « قال ابن عمر : قال رسولُ الله ﷺ » الحديث ، رواه ابن ماجه (٢٧١٠) من طريق عُبيدالله بن موسى بسندِ المُصَنَّفِ ومَتْنِهِ ، وفي إسناده مُبارك بن حسان وهولين الحديث ، « لم تكن لك » أي : لا حَقَّ لَكَ في واحدةٍ منهما ، إلا أَنِي تَرَحَّمْتُ عَلَيْكَ ، فأجزت لك التَّصَدُّقَ بِثُلْثِ مالِكَ ، مع اقتضاءِ المانع ، وهو استحقاقُ الوَرْثَةِ . والكَظْمُ ، بالتحريك : مَخْرَجُ النَّفْسِ مِنَ الحَلْقِ ، والمُرَادُ به إمارة الموت .

قوله : « بِصلاةِ » إلخ ، أي : استغفار المؤمنين لك ، بأن أمرت عبادي بأن يقولوا : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ولِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ [الحشر : ١٠] وقد ثبت بالأحاديثِ الصَّحِيحَةِ أن دُعَاءَ الأحياءِ للأَمْواتِ يَصِلُ إِلَيْهِمْ وينفعهم .

٤٢٨٨- قوله : « مَنْ حَضَرَتْهُ الوفاةُ » الحديث ، في إسناده بَقِيَّةُ بن الوليد ، هو =

عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من حَضَرْتَهُ الْوَفَاةَ فَأَوْصَى ، فَكَانَتْ وَصِيَّتُهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ، كَانَتْ كِفَارَةً لِمَا تَرَكَ مِنْ زَكَاتِهِ » (١) .

٤٢٨٩- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا محمد بن عبد الله بن منصور الفقيه ، حدثنا سليمان ابن بنت شُرْحَيْبِل ، حدثنا ابن عِيَّاش ، حدثنا عُتْبَةُ بن حُمَيْد ، عن القاسم ، عن أبي أُمَامَةَ

عن مُعَاذِ بن جَبَل ، عن النبي ﷺ ، قال : « إِنْ اللَّهُ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَقَاتِكُمْ ، زِيَادَةٌ فِي حَسَنَاتِكُمْ ، لِيَجْعَلَهَا لَكُمْ زَكَاءَ فِي أَعْمَالِكُمْ » .

= صدوق كثير التُّدْلِيسِ عن الضُّعْفَاءِ ، وَشَيْخُهُ خُلَيْدُ بن أَبِي خُلَيْدٍ : مَجْهُولٌ ، وَأَبُو حَلْبَسٍ : بَفَتْحِ أَوَّلِهِ ، وَسُكُونِ اللَّامِ ، وَفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ بَعْدَهَا مَهْمَلَةٌ أَيْضاً : مَجْهُولٌ ، كَذَا فِي «التَّقْرِيبِ» .

٤٢٨٩- قَوْلُهُ : « إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصَدَّقَ » الْحَدِيثُ ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢) أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ ، وَفِي إِسْنَادِهِ إِسْمَاعِيلُ بن عِيَّاشَ وَشَيْخُهُ عُتْبَةُ بن حُمَيْد ، وَهَمَّا ضَعِيفَانِ ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٤٨٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، وَلَفْظُهُ : « إِنْ اللَّهُ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَقَاتِكُمْ ، زِيَادَةٌ لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ » وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رَوَاهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «تَارِيخِ الضُّعْفَاءِ» (٢٧٥/١) مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بن عُمَرَ بن مَيْمُونٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ ، وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (٤١٢٩) عَنْ خَالِدِ بن عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيِّ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي =

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٧٠٥) ، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» ١٩/٦٩ ، وَالمَزِينِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» ٣٠٦/٨ .

(٢) لَمْ نَقْفِ عَلَيْهِ فِي «سُنَنِهِ» لَكِنَّهُ فِي «المَعْرِفَةِ» ٩/١٨٧ بَعْدَ أَنْ سَاقَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « قَدْ رَوَى بِإِسْنَادِ شَامِيٍّ عَنْ مُعَاذِ بن جَبَلٍ ، كَذَلِكَ مَرْفُوعاً » .

٤٢٩٠- حدثنا عبدالله بن محمد بن عبد العزيز ، حدثنا داود بن رشيد ،
حدثنا إسماعيلُ ابنُ عُلَيَّة .

(ح) وحدثنا محمد بن المعلّى الشونيزي ، حدثنا محمود بن خدّاش ، حدثنا
إسماعيلُ بن إبراهيم ، حدثنا أيوبُ ، عن نافع

عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، قال : « ما حقُّ امرئٍ أن يبيتَ
ليلتين ، وله مالٌ يريدُ أن يوصيَ فيه ، إلا ووصيته مكتوبةٌ عنده » (١) .

٤٢٩١- حدثنا عمر بن أحمد بن علي الدّرّبي ، حدثنا محمد بن الوليد
القُرشي ، حدثنا عبد الوهّاب الثَّقفي ، حدثنا أيوب ، عن نافع

= صُحْبَتِهِ ، رواه عنه ابنُه الحارث ، وهو مجهول ، كذا في «التلخيص» (٩١/٣)
وقال الزيلعي [في «نصب الراية» : ٤/٤٠١] : ورؤي عن أبي هريرة أيضاً ،
أخرجه ابن ماجه (٢٧٠٩) من طريق طلحة بن عمرو المكي ، عن عطاء بن أبي
رياح ، عن أبي هريرة قال : قال رسولُ الله ﷺ : «إن الله تصدّق عليكم عند
وفاتكم بثلث أموالكم ، زيادة لكم في أعمالكم» ورواه البزار في «مُسنده» وقال :
لا نعلم رواه عن عطاءٍ إلا طلحة بن عمرو ، وهو وإن روى عنه جماعةٌ ، فليس
بالقوي ، انتهى .

٤٢٩٠- قوله : «قال ما حقُّ امرئٍ» الحديث متفق عليه (٢) .

٤٢٩١- قوله : «امرئ مسلم» كذا في أكثر الروايات والوصف بالمسلم خرَجَ
مخرَجَ الغالب ، فلا مفهوم له ، أو ذُكِرَ للتّهيج ، لتقع المبادرة لامثاله لما يُشعرُ به =

(١) هو في «مسند» أحمد (٥١١٨) و(٥١٩٧) و(٥٥١١) و(٥٥١٣) و(٥٩٣٠) ،
و«صحيح» ابن حبان (٦٠٢٤) ، وهو حديث صحيح .
وانظر رقم (٤٢٩٢) من طريق الحسن ، عن ابن عمر .
(٢) البخاري (٢٧٣٨) ، ومسلم (١٦٢٧) .

عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، قال : « ما حقُّ امرئٍ مسلمٍ له مالٌ يريد أن يوصي فيه ، ويبيت ليلتين ، إلا ووصيته مكتوبةٌ عنده » .

= من نفي الإسلام عن تارك ذلك ، ووصية الكافر جائزة في الجملة ، وحكى ابن المنذر فيه الإجماع .

قوله : « له مالٌ يريد أن يوصي » وأخرجه الإسماعيلي من طريق روح بن عبادة عن مالك وابن عَوْنٍ جميعاً ، عن نافع بلفظ : « ما حقُّ امرئٍ مسلمٍ له مالٌ يريد أن يوصي فيه » وذكره ابنُ عبد البر من طريق ابنِ عَوْنٍ بلفظ : « لا يحلُّ لامرئٍ مسلمٍ له مالٌ » وأخرجه الطحاويُّ أيضاً [في «مشكل الآثار» (٣٦٢٧)] . وقد أخرجه النسائي (٢٣٩/٦) من هذا الوجه ، ولم يسق لفظه ، قال أبو عمر : لم يتابع ابنُ عَوْنٍ على هذه اللفظة ، وفي البخاري (٢٧٣٨) عن مالك ، عن نافع : « ما حقُّ امرئٍ مسلمٍ له شيءٌ يوصي فيه ، يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبةٌ عنده » انتهى .

قال ابن عبد البر : لم يختلف الرواة عن مالك في هذا اللفظ ، ورواه أيوب ، عن نافع بلفظ : « له شيءٌ يريد أن يوصي فيه » ورواه عُبيد الله بن عُمر ، عن نافع مثل أيوب ، أخرجه مسلم (١٦٢٧) (١) ، ورواه أحمد (٤٥٧٨) عن سفيان ، عن أيوب بلفظ : حقُّ على كل مسلم أن لا يبیت ليلتين وله ما يوصي فيه ، الحديث .

قوله : « ويبيت ليلتين » كذا لأكثر الرواة ، ولأبي عَوَانَةَ والبيهقي من طريق حَمَّاد بن زيد ، عن أيوب : يبیت ليلةً أو ليلتين ، ولمسلم والنسائي من طريق الزُّهري ، عن سالم ، عن أبيه ، يبیت ثلاث ليالٍ ، وكان ذكرُ الليلتين والثلاث لرفع الحرج ، واختلاف الروايات فيه دالٌّ على أنه للتقريب لا للتحديد ، والمعنى : لا يمضي عليه زمانٌ وإن كان قليلاً إلا ووصيته مكتوبةً ، وكان الثلاث غايةً للتأخير ، ولذلك قال ابنُ عمر في روايةِ سالم المذكورة : لم أبت ليلةً منذُ سمعت رسولَ الله ﷺ يقول ذلك ، إلا ووصيتي عندي .

٤٢٩٢- حدثنا محمد بن مَخْلَد ، حدثنا محمد بن جَعْفَرٍ لَقْلُوق ، حدثنا
عُبَيْدَالله بن تَمَّام ، عن يُونُس بن عُبيد ، عن الحسن

عن ابن عمر ، أن رسولَ الله ﷺ قال : « ما يَنْبَغِي لرجلٍ أتى عليه
ثلاثةٌ ، وله مالٌ يريد أن يُوصِيَه فيه إلا أوصَى فيه » (١) .

٤٢٩٣- حدثنا عبِيدَالله بن عبدالصمد بن المُهْتَدِي ، حدثنا بَكْر بن سَهْل ،
حدثنا عبِيدَالله بن يوسف ، حدثنا عمر بن المغيرة ، حدثنا داود بن أبي هند ، عن
عِكْرمة

عن ابن عباسٍ ، عن رسولِ الله ﷺ ، قال : « الإِضْرَارُ فِي الوَصِيَّةِ
من الكِبَائِرِ » .

٤٢٩٣- قوله : « قال : الإِضْرَارُ » الحديث ، ورواه ابن مَرْدَوِيَه في « تفسيره »
بلفظ : « الحَيْفُ فِي الوَصِيَّةِ من الكِبَائِرِ » . ورواه العُقَيْلِي فِي « ضعفائه » (١٨٩/٣)
بلفظ المَصْنَف ، وقال : لا نعرف أحداً رفعه غيرَ عمر بن المغيرة المِصْبِي ،
انتهى ، وأخرجه النسائي في « التفسير » (١١٢) عن علي بن مُسَهْر ، عن داودَ
ابن أبي هند ، به ، موقوفاً ، وكذلك رواه البيهقي (٢٧١/٦) وقال : هو الصحيح ،
ورفعه ضعيفاً ، ورواه ابنُ أبي شَيْبَةَ فِي « مُصَنَّفِهِ » (٢٠٥/١١) حدثنا أبو خالد
الأحمر ، حدثنا داودُ بن أبي هِنْد ، به موقوفاً ، ورواه عبدالرزاق في « مصنفه »
(١٦٤٥٦) أخبرنا الثوري ، عن داودَ بنِ أبي هِنْد ، به موقوفاً : وأخرجه الطبري
(١٩٥/٤) عن جماعةٍ رَوَوْه عن داودَ بنِ أبي هِنْد ، فوقفوه ، كذا في « نَصْبِ
الرأية » (١٠٤ - ٤٠٢) .

(١) انظر سابقه من طريق نافع ، عن ابن عمر .

٤٢٩٤- حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار ، حدثنا عباس بن محمد ، حدثنا معاوية بن عمرو ، حدثنا أبو إسحاق ، عن ابن عون ، عن القاسم بن محمد عن عائشة ، قالت : لِيَكْتُبَ الرَّجُلُ فِي وَصِيَّتِهِ : إِنْ حَدَّثَ بِي حَدَّثَ مَوْتٍ (١) قَبْلَ أَنْ أُغَيَّرَ وَصِيَّتِي هَذِهِ .

٤٢٩٥- حدثنا أبو بكر النيسابوري ، حدثنا يوسف بن سعيد ، حدثنا حجّاج ، عن ابن جريج ، عن عطاء

عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تَجُوزُ الوَصِيَّةُ لَوَارِثٍ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الوَرَثَةُ » (٢) .

٤٢٩٦- حدثنا علي بن إبراهيم بن عيسى ، حدثنا أحمد بن محمد الماسرجسي ، حدثنا عمرو بن زُرارة ، حدثنا زياد بن عبدالله ، حدثنا إسماعيل ابن مسلم ، عن الحسن

عن عمرو بن خارجة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا وصية لوارثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الوَرَثَةُ » (٣) .

٤٢٩٧- حدثنا عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي ، حدثنا محمد بن عمرو ابن خالد ، حدثنا أبي ، عن يونس بن راشد ، عن عطاء الخراساني ، عن عكرمة

٤٢٩٥- قوله : « عن عطاء ، عن ابن عباس » الحديث ، وعطاء : هو الخراساني لم يُدْرِكْ ابنَ عباس ، لكن وصله يونس بن راشد ، فرواه عن عطاء ، عن عكرمة ، عن ابن عباس وسيجيء برقم (٤٢٩٧) .

٤٢٩٧- قوله : « عن ابن عباس قال » الحديث ، قال ابن القطان في كتابه : =

(١) في الأصول : « حدث موتي » ، والمثبت من نسخة بهامش (غ) .

(٢) سلف مكرراً برقم (٤١٥٠) .

(٣) انظر رقم (٤٢٩٩) عن عبد الرحمن بن غنم ، عن عمرو بن خارجة .

عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تجوزُ لوارثِ وصية (١) إلا أن يشاءَ الوَرثة » (٢) .

٤٢٩٨- حدثنا أحمدُ بن كامل ، حدثنا عُبيد بن كثير ، حدثنا عَبَّاد بن يعقوب ، حدثنا نوح بن دَرَّاج ، عن أبان بن تَعْلَب ، عن جعفر بن محمد

عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا وَصِيَّة لوارثٍ ، ولا إقرارَ بديينٍ » (٣) .

٤٢٩٩- حدثنا أحمد بن محمد بن زياد ، حدثنا عبدُ الرَّحمن بنُ مرزوق ، حدثنا عبدُ الوهَّاب ، أخبرنا سعيدُ ، عن قتادة ، عن شهر بن حَوْشِب ، عن عبد الرحمن بن غنم

عن عمرو بن خارِجَة ، قال : خَطَبَنَا رسولُ الله ﷺ بِمِنَى ، فقال : « إن الله قَسَمَ لِكُلِّ إنسانٍ نَصيبَهُ مِنَ المِيراثِ ، فلا يجوزُ لوارثٍ وصيةٌ إلا من الثُّلث » (٤) .

= ويونسُ بن راشد قاضي خُرَّاسان ، قال أبو زُرَّعة : لا بأس به ، وقال البخاري : كان مُرَجِّئاً ، انتهى ، قال الزَّيْلَعِيُّ [في «نصب الراية» : ٤/٤٠٤] : وكان الحديثُ عنده حَسَنٌ .

٤٢٩٩- قوله : « عن عمرو بن خارِجَة » الحديثُ أخرجه الترمذي (٢١٢١) ، والنسائي (٢٤٧/٦) ، وابن ماجه (٢٧١٢) ، عن قتادة بسندٍ =

(١) جاء في نسخة بهامش (ع) : « لا تجوزُ وصية لوارثٍ » .

(٢) سلف مكرراً برقم (٤١٥٥) .

(٣) أخرجه البيهقي ٨٥/٦ .

(٤) هو في «مسند» أحمد (١٧٦٦٤) و(١٧٦٦٦) و(١٧٦٦٩) و(١٧٦٧٠) و(١٨٠٨١)

و(١٨٠٨٢) و(١٨٠٨٣) و(١٨٠٨٦) و(١٨٠٨٧) مطولاً . وهو حديث صحيح لغيره .

٤٣٠٠- وقال : أخبرنا سعيدٌ ، عن مطرٍ ، عن شهرٍ عن عمرو بن خارجة ،
عن النبي ﷺ مثله .

٤٣٠١- حدثنا عبدُالله بن محمد بن عبدالعزيز ، حدثنا عباسُ بن الوليد
التُّرسي ، حدثنا عمرانُ بن خالد الخُزاعي ، حدثنا ثابتٌ

عن أنسِ بن مالك ، قال : كان النبي ﷺ في بيتِ عائشةَ ، معه
بعضُ نسائه ينتظرون طُعماً ، قال : فسبقتُها - قال عمرانُ : أكبرُ ظني

= المُصنّف ، وقال الترمذي : حديث حَسَنٌ صحيحٌ ، ورواه أحمد (١٧٦٦٣)
والبزار وأبو يعلى الموصلي (١٥٠٨) في «مسانيدهم» والطبراني في «معجمه»
[٦٢/١٧] .

قال البزار : ولا نعلم لعمرو بن خارجة ، عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث ،
انتهى .

قال الزيلعي : [في «نصب الراية» : ٤٠٣/٤] روى له الطبراني في «معجمه»
حديثاً آخرَ : أن النبي ﷺ ، فذكره . قال ابن عساكر في أطرافه ، وكذلك رواه
جماعةٌ ، عن قتادةَ ، بنحوه ، وقد رواه همامٌ والحجاجُ بن أرطاة ، وعبدُ الرحمن
المسعوديُّ والحسنُ بن دينار ، عن قتادة فلم يذكروا فيه ابنَ غنمٍ ، وكذلك رواه
ليثُ بن أبي سُلَيْمٍ وأبو بكر الهذلي ومطرٌ ، عن شهرٍ ، انتهى .

قلتُ : حديثُ مطرٍ الوزّاق عند عبدالرزاق ، وحديثُ ليثِ بن أبي سُلَيْمٍ
أخرجه ابنُ هشامٍ في أواخر السيرة ، عن ابن إسحاق ، عنه ، عن شهرٍ ، عن
عمرو بن خارجة . انتهى .

٤٣٠١- قوله : «عن أنس قال : كان . . .» إلخ حديث أنس بن مالك أخرجه
البخاري (٥٢٢٥) في النكاح من طريق علي بن عبدالله ، عن إسماعيلَ ابن =

أنه قال : حفصة - بصحفة فيها ثريدٌ ، قال : فوضعتها ، فخرجت عائشة فأخذت الصحفة ، قال : وذلك قبل أن يحتجبين ، قال : فضربت بها فأنكسرت ، فأخذها نبيُّ الله ﷺ بيده ، قال : فضمها - وقال بكفيه ، يصف ذلك عمران - قال : « غارت أمكم » فلما فرغ أرسل بالصحفة إلى حفصة ، وأرسل بالمكسورة إلى عائشة ، فصارت قضيئة من كسر شيئاً فهو له ، وعليه مثله (١) .

٤٣٠٢ - حدثنا أحمد بن محمد بن سعدان ، حدثنا شعيب بن أيوب ، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا أبو بكر بن عيَّاش ، عن الكلبي ، عن أبي صالح

عن ابن عباس في قوله عز وجل : ﴿وَإِذْ أَسْرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ [التحریم : ٣] قال : اطلعت حفصة على النبي ﷺ مع

= عُلَيَّة ، عن حميد ، عن أنس ، وأخرجه أحمد (١٢٠٢٧) أيضاً وابن حزم في «المحلَّى» من طريق حميد ، عن أنس ، وفي «الأوسط» للطبراني (٤١٩٦) من طريق عبيد الله العمري ، عن ثابت ، عن أنس ، وروى النسائي (٧٠/٧-٧١) من طريق حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أبي التوكّل ، عن أم سلمة ، وروى ابن أبي شيبة (٢١٤/١٤) ، وابن ماجه (٢٣٣٣) ، عن رجل غير مسمى ، عن عائشة ، بنحو هذه القصة .

٤٣٠٢ - قوله : «عن ابن عباس» الحديث في إسناده الكلبي ، وهو معروف بالضعف ، وأخرج الضياء في «المختارة» (١٨٩) من مُسند الهيثم بن كليب ، ثم =

(١) هو في «مسند» أحمد (١٢٠٢٧) و(١٣٧٧٢) ، وفي «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٣٣٥٥) ، وهو حديث صحيح .

أم إبراهيم ، فقال : « لا تخبري عائشة » وقال لها : « إن أباك وأباها سيملكان - أو سيَلِيان - بعدي ، فلا تخبري عائشة » قال : فانطلقت حَفْصَةُ ، فأخبرت عائشة ، فأظهره الله عليه ، فعَرَفَ بَعْضَهُ ، وأَعْرَضَ عن بعض ، قال : أَعْرَضَ عن قَوْلِهِ : « إن أباك وأباها يكونان بعدي » كَرِهَ رسولُ الله ﷺ أن ينتشر ذلك في الناس ، فأَعْرَضَ عنه .

٤٣٠٣- حدثنا أبو محمد ابن صاعد ، حدثنا محمد بن زُنْبُور ، حدثنا

فُضَيْلُ بن عِيَاض ، عن هشامٍ ، عن ابن سيرين

عن أنس بن مالك ، قال : كانوا يكتبون في صُدُورِ وصاياهم : هذا ما أوصى به فلانُ بن فلان ، أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن الساعة آتيةٌ لا ريبَ فيها ، وأنَّ اللهَ يبعثُ مَنْ في القُبُورِ ، وأوصى مَنْ ترك بعده من أهله أن يتقوا اللهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ، وأن يُصَلِّحُوا ذاتَ بينهم ، ويُطِيعُوا اللهَ ورسولَهُ إن كانوا مؤمنين ، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيمُ بنيه ويعقوبُ ﴿ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣٢] .

= من طريق جَرِيرِ بن حازم ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر قال : قال رسولُ الله ﷺ حَفْصَةُ : « لا تُخبري أحداً أنَّ أمَّ إبراهيمَ عليَّ حرامٌ » قال : فلم يَقْرَبْها حتى أخبرت عائشة فأنزل الله ﴿ قد فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ كذا في «الفتح» (٦٥٧/٨) .

٤٣٠٣- قوله : « عن أنس بن مالك ، قال : كانوا » الحديث في إسناده محمد

ابن زُنْبُور ، وثقه النسائي وابن حبان ، وقال ابن خزيمة : ضعيف ، وقال أبو أحمد =

الْوَكَاةُ

٤٣٠٤- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا عُبيدالله بن سَعْدِ الرَّهْرِيِّ ، حدثنا عمي ، حدثنا أبي ، عن محمد بن إسحاق ، عن أبي نُعَيْمٍ ، يعني وهبَ ابنِ كَيْسَانَ

عن جابر بن عبدالله ، أنه سمعه يقول : أردتُ الخروجَ إلى خَيْبَرَ ، فأتيتُ رسولَ الله ﷺ وهو في المسجدِ ، فسلمتُ عليه ، فقلتُ له : إني أريدُ الخروجَ إلى خَيْبَرَ ، فأحببتُ التسليمَ عليك ، بأبي أنت وأمي يكونُ ذلكَ آخرَ ما أصنعُ بالمدينةِ ، قال : فقال لي : «إذا أتيتَ وكيلي بخيبرَ ، فخذ منه خمسةَ عَشَرَ وَسَقًا» قال : فلما وليتُ دعائي ، فقال : «خذ منه ثلاثينَ وَسَقًا ، فوالله ما لآلِ محمدٍ بخيبرِ تمرٌ غيرُها ، فإن ابتغى منك آيةً ، فضعْ يدك على تَرْقُوتِهِ . .» وذكر باقي الحديث .

= الحاكم : ليس بالمتين كذا في «الميزان» ، وفي «التقريب» : صدوق له أوهام ، وروى البيهقي بإسنادٍ حَسَنَةٍ الحافظ ، عن ابن مسعود أنه أوصى فكتب وصيَّتي هذه إلى الله تعالى وإلى الزبير وابنه عبدالله ، الحديث .

٤٣٠٤- قوله : «عن جابر بن عبدالله أنه سمعه» الحديث رواه أبو داود (٣٦٣٢) من طريق وهب بن كَيْسَانَ ، عن جابرٍ بسند حسن ، وعلق البخاري طرفاً منه في أواخر كتابِ الخمس [باب (١٥) ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين] ، كذا في «التلخيص» (٥١/٣) .

[خبر الواحد يوجب العمل]

٤٣٠٥- حدثنا عبيدالله بن عبدالصمد بن المهتدي بالله ، حدثنا الحسن بن غليب الأزدي ، حدثنا يحيى بن سليمان الجعفي ، حدثنا سليمان بن حيان ، حدثنا حميد الطويل

عن أنس ، قال : كان أبو طلحة وأبي بن كعب وسهيل بن بيضاء عند أبي طلحة يشربون من شرابٍ بُسِرٍ وتمر - أو قال : رُطَبٍ - وأنا أسقيهم من الشراب ، حتى كاد يأخذ منهم ، فمر رجلٌ من المسلمين ، فقال : ألا هل علمتم أن الخمرَ قد حُرِّمَتْ؟ قالوا : يا أنس اكفأ ما في إنائك ، وما قالوا : حتى نتبين ، قال : فكفأته (١) .

قال أبو عبدالله ابن المهتدي : هذا يدل على أن خبر الواحد يوجب العمل .

٤٣٠٥- قوله : «عن أنس قال كان أبو طلحة» . الحديث أخرجه البخاري (٤٦١٧) في التفسير من طريق إسماعيل ابن علية ، عن عبدالعزيز بن صهيب ، قال : قال أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه : ما كان لنا خمرٌ غير فضيخكم هذا الذي تُسمونه الفضيخ ، فإني لقائم أسقي أبا طلحة وفلاناً وفلاناً ، إذ جاء رجلٌ فقال : وهل بلغكم الخبر؟ فقالوا : وما ذلك؟ قال : حُرِّمَتْ الخمرُ ، قالوا : أهرق هذه القلال يا أنس ، قال : فما سألوها عنها ، ولا راجعوها بعد خبر الرجل ، وأخرجه مسلم (١٩٨٠) (٤) في الأشربة من هذا الوجه ، ووقع عند البخاري (٢٤٦٤) من رواية ثابت ، عن أنس قال : كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة فنزل تحريمُ الخمر ، فأمر مُنادياً فنادى ، فقال أبو طلحة : اخرج فانظر ما هذا =

(١) هو في «مسند» أحمد (١٢٨٦٩) ، و«صحيح» ابن حبان (٥٣٦١) و(٥٣٦٣) . وهو حديث صحيح .

٤٣٠٦- حدثنا أبو عُبيد القاسم بن إسماعيل ، حدثنا القاسم بن هاشم السُّمَّار ، حدثنا عبدالعظيم بن حَبِيب بن رَعْبَان ، حدثنا هشام بن عُروَة ، عن أبيه عن عائشة ، قالت : ذُكِرَ عند رسول الله ﷺ الشُّعْر ، فقال رسول الله ﷺ : «هو كلام ، فحسنه حَسَنٌ ، وقبيحه قبيحٌ» (١) .

٤٣٠٧- حدثنا ابن مجاهد ، حدثنا الحسن بن إسحاق العَطَّار ، حدثنا عامر ابن سعيد ، حدثنا عبدالرحمن بن عبدالله بن عُمر ، حدثنا هشام بن عُروَة ، بهذا مثله .

٤٣٠٨- حدثنا يعقوب بن إبراهيم البَرَّاز ، حدثنا الحسن بن عَرَفَة ، حدثنا إسماعيل بن عَيَّاش ، عن عبدالرحمن بن زياد بن أنعم ، عن عبدالرحمن بن رافع

=الصوت؟ قال : فخرجت ، فقلت : هذا منادٍ ينادي : ألا إنَّ الخمرَ قد حُرِّمَتْ ، فقال لي : اذهب فأهرِّقها ، الحديث .

٤٣٠٦- قوله : «قالت : ذُكِرَ عند رسول الله ﷺ» الحديث في إسناده عبدالعظيم ابن حَبِيب بن رَعْبَان ، وهو بالراء المهملة والغين المعجمة ، قال الذهبي في كتاب «المُشْتَبِه والمختلف» عبدالعظيم بن حَبِيب بن رَعْبَان ، عن أبي حنيفة وطبقته ، متروك . وقال في «الميزان» : قال الدارقطني : ليس بثقة .

٤٣٠٧- قوله : «عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر» هو ابن حفص العُمَرِي المدني ، قال النسائي وأبو حاتم : متروك ، وقال البخاري : يتكلمون فيه ، ليس بالقوي ، وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» (٨٦٦) عن عائشة أنها كانت تقول : الشُّعْر منه حَسَنٌ ، ومنه قبيحٌ ، خذ الحَسَنَ ، ودَعِ القبيحَ . انتهى .

٤٣٠٨- قوله : «عن عبدالله بن عمرو بن العاص» الحديث فيه عبدالرحمن ابن زياد الإفريقي ، وهو متكلم فيه ، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» =

(١) أخرجه أبو يعلى (٤٧٦٠) ، والبيهقي ٢٣٩/١٠ .

عن عبدالله بن عمرو بن العاص ، قال رسول الله ﷺ : «الشعر بمنزلة الكلام ، حسنه كحسن الكلام ، وقبيحه كقبح الكلام» .

٤٣٠٩- حدثنا أبو الحسن المصري ، حدثنا عبدالرحمن بن معاوية ، حدثنا عبدالله بن سليمان الشامي من أهل الجزيرة ، حدثنا إسماعيل بن عيَّاش ، عن عبدالله بن عون ، عن محمد بن سيرين

عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «حسن الشعر كحسن الكلام ، وقبح الشعر كقبح الكلام» .

٤٣١٠- حدثنا ابن صاعد ، حدثنا يوسف بن محمد بن سابق ، حدثنا يحيى بن يمان ، عن سفيان ، عن قابوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس : قال رسول الله ﷺ .

(ح) حدثنا أبو بكر أحمد بن إسماعيل الأدمي ، حدثنا الفضل بن سهل ، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا جعفر الأحمر .

(ح) وحدثنا أحمد ، عن الفضل بن سهل ، حدثنا عفان ، حدثنا أبو كُدَيْنة ، جميعاً عن قابوس ، عن أبيه .

= (٨٦٥) من حديث عبدالله بن عمرو نحوه سواء ، وسنده ضعيف أيضاً ، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٦٩٢) وقال : لا يُروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد ، والله أعلم .

٤٣١٠- قوله : «أبو كُدَيْنة» وهو يحيى بن المهلب وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي والعجلي . وشيخه قابوس بن أبي ظبيان ، ضعيف ، قال أبو حاتم : لا يُحتج به ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن القطان : ربما ترك بعضهم حديثه ، وكان قد افترى على رجلٍ فحُدَّ ، فَتُرِكَ لذلك ، والحديث أخرجه أبو =

(ح) حدثنا أحمد بن محمد ، حدثنا الفضلُ بن سهل ، حدثنا أبو أحمد الزُّبيري ، حدثنا سفيان .

(ح) وحدثنا أحمد ، حدثنا الفضلُ بن سهل ، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا زهير ، جميعاً عن قابوس

عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، قال : «ليس على مُسلمِ جِزْيَةٌ» .

٤٣١١- حدثنا أبو حامد محمد بن هارون ، حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ، حدثنا الحجاج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه

عن جده ، قال : قال النبي ﷺ : «البَيِّنَةُ على المُدَّعي ، واليمينُ على المُدَّعي عليه» (١) .

= داود في الخراج (٥٠٣٢) ، والترمذي (٦٣٣) في الزكاة عن جرير ، عن قابوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس نحوه سواء . قال أبو داود : وسئل سفيان الثوري عن هذا ، فقال : يعني إذا أسلم فلا جِزْيَةَ عليه ، وقال الترمذي : وقد روى قابوس ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ مُرْسِلاً ، ورواه أحمد في «مسنده» (٢٥٧٦) وقد ورد باللفظ الذي فسَّر به سفيان ، قال الطبراني في «معجمه الأوسط» (٧٧٦٨) : حدثنا محمد بن يعقوب الخطيب ، حدثنا عيسى بن أبي حَرْب ، حدثنا يحيى ابن أبي بُكَيْر ، حدثنا عُمر بن يزيد ، عن مُحارب بن دِثَار ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : «مَنْ أسلم فلا جِزْيَةَ عليه» والله أعلم .

٤٣١١- قوله : «البينة على المُدَّعي» الحديث في إسناده محمد بن الحسن ابن أبي يزيد الهمداني الكوفي ، قال ابن معين : لم يكن ثقة ، وقال مرة : كان =

(١) سلف برقم (٣١٩١) .

٤٣١٢- حدثنا ابن صاعد ، حدثنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم ، أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة

عن عبدالله بن عباس ، عن رسول الله ﷺ ، قال : «لو يُعطى الناس يدعواهم ، لادعى ناسٌ دماءَ رجالٍ وأموالهم ، ولكن اليمينُ على المدعى عليه» .

٤٣١٣- قرئ على أبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز وأنا أسمع ، حدثكم شجاع بن مخلد ، حدثنا هشيم ، أخبرنا عبد الله بن أبي صالح ، عن أبيه عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «يمينك على ما يُصدِّقك به صاحبك»^(١) .

= يكذب ، وقال النسائي : متروك ، وقال أبو داود : ضعيف ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، كذا في «الميزان» .

٤٣١٢- قوله : «عن عبدالله بن عباس ، عن رسول الله ﷺ قال : لو يُعطى» الحديث أخرجه الشيخان [البخاري (٢٥١٤) ، ومسلم (١٧١١)] عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس مرفوعاً ، بلفظ : «لكن اليمينُ على المدعى عليه» .

٤٣١٣- قوله : «عن أبي هريرة قال : قال» الحديث أخرجه مسلم (١٦٥٣) ، وأحمد (٧١١٩) ، وابن ماجه (٢١٢٠) ، والترمذي (١٣٥٤) ، وفي رواية لمسلم : اليمين على نية المستخلف ، هو بكسر اللام ، وهذا الحديث محمولٌ على الخلف ، باستحلاف القاضي ، فإذا ادعى رجلٌ على رجلٍ فحلَّفه القاضي ، فحلَّف وورَّى فنوى غير ما نوى القاضي ، انعقدت يمينه على ما نوى القاضي ، =

(١) هو في «مسند» أحمد (٧١١٩) ، وفي «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (١٨٧٢) ، وهو حديث حسن .

٤٣١٤- حدثنا عبدالله بن محمد إملاءً من حِفْظِهِ ، حدثنا أحمد بن حنبل ، حدثنا هُشَيْمٌ ، بإسناده مثله .

٤٣١٥- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا هُشَيْمٌ ، مثله سواء .

٤٣١٦- حدثنا يحيى ابن صاعد ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم وزياد بن أيوب ومحمد بن عمرو بن سليمان .

(ح) وحدثنا أحمد بن علي بن العلاء قال : حدثنا زياد بن أيوب ، قالوا : حدثنا هُشَيْمٌ ، حدثنا عبدالله بن أبي صالح ، بإسناده مثله سواء .

النُّذُور

٤٣١٧- حدثنا أبو حفص عمر بن محمد بن المسيَّب النَّيْسَابُورِيُّ ، أخبرنا عبدالله بن رَوْح المَدائِنِيُّ ، حدثنا سَلَامٌ بن سُلَيْمَانَ ، حدثنا محمد بن الفضل ابن عطية ، عن عبدالعزيز بن رُقَيْع ، عن تَمِيم بن طَرْفَة

= ولا ينفعه التورية ، وهذا مجمع عليه ، ودليله هذا الحديث والإجماع ، وقد بسط النووي الكلام في فوائد هذا الحديث فليرجع إليه .

قوله : «النذور» هو جمع نَذْرٍ ، وأصله : الإنذار بمعنى التخويف ، وعَرَفَهُ الرَّاعِبُ : بأنه إيجابٌ ما ليس بواجب لحدوث أمرٍ ، والأيمان جمع يمين ، وهو في اللغة : اليد ، وأطلقت على الحَلْفِ ، لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كلُّ بيمين صاحبه ، وقيل : لأن اليد اليمنى من شأنها حفظُ الشيء ، فسُمِّي الحلف بذلك : المحلوف عليه ، وسُمِّي المحلوف عليه يميناً ، وعُرفت شرعاً بأنها تأكيد الشيء بذكر اسم أو صفة لله ، كذا في «الفتح» (٥١٦/١١) .

٤٣١٧- قوله : «النذر نذران» الحديث في إسناده محمد بن الفضل بن عطية ابن عُمَر ، وهو ضعيف جداً ، وقد روى النسائي (٢٩/٧) والحاكم (٣٠٥/٤) ، =

عن عدي بن حاتم ، قال : قال رسول الله ﷺ : «النَّذْرُ نَذْرَان ، فمن نَذَرَ نَذراً لله فليَفِ به ، ومن نَذَرَ نَذراً في مَعْصِيَةِ اللهِ فكفَارَتُهُ كَفَارَةٌ يَمِين» .

٤٣١٨- حدثنا حمزة بن القاسم الإمام ، حدثنا محمد بن الخليل ، حدثنا محمد بن عبد الله بن عمران ، حدثنا طلحة بن يحيى ، عن الضحاك بن عثمان ، عن عبد الله بن سعيد .

(ح) وحدثنا الحسن بن الخضر ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس ، حدثنا جعفر بن مسافر ، حدثنا ابن أبي فديك ، حدثنا طلحة بن يحيى ، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، عن بكير .

= والبيهقي (١٠/٦٨-٦٩) ومداره على محمد بن الزبير الحنظلي ، عن أبيه ، عن عمران بن الحصين بلفظ : «لا نَذْرُ في مَعْصِيَةِ اللهِ ، وكفَارَتُهُ كَفَارَةٌ يَمِين» ومحمد ابن الزبير ليس بالقوي ، ورواه أحمد (٢٦٠٩٨) وأصحاب السنن [أبو داود (٣٢٩٠) ، وابن ماجه (٢١٢٥) ، والترمذي (١٥٢٤) ، والنسائي ٢٦/٧] ، والبيهقي (١٠/٦٩) من رواية الزهري ، عن أبي سلمة عن عائشة^(١) ، وهو منقطع لم يسمعه الزهري من أبي سلمة ، وقد رواه أصحاب السنن [أبو داود (٣٢٩٢) ، والترمذي (١٥٢٥) ، والنسائي ٢٧/٧] من حديث سليمان بن بلال ، عن موسى بن عُقبة ومحمد بن أبي عتيق ، عن الزهري ، عن سليمان بن أرقم ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، قال النسائي : سليمان بن أرقم متروك .

٤٣١٨- قوله : «عن عبدالله بن عباس» الحديث أخرجه أبو داود (٣٣٢٢) ، وابن ماجه (٢١٢٨) من طريق بكير بن عبدالله ، مثله مختصراً ، قال أبو داود : =

(١) وقع في المطبوع : «عن أبي هريرة» - وكذلك أيضاً في «التلخيص» ١٧٥/٤ للحافظ ابن حجر - بدل عن : «عن عائشة» ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه كما في المصادر .

(ح) وحدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا حميد بن زنجويه النسائي ، حدثنا ابن أبي أويس ، حدثني أبي ، عن داود بن الحصين ، عن ثور بن زيد (١) الديلي - أو عن خاله موسى بن ميسرة - عن بكير بن عبدالله بن الأشج ، عن كريب مولى عبدالله بن عباس

عن عبدالله بن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : «من نذر نذراً لم يُسمَّه ، فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً في معصية الله ، فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً لم يُطقه ، فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً لله يطقه ، فليف به» (٢) .

واللفظ للمحامي .

= ورواه وكيع وغيره عن عبدالله بن سعيد ، فوقفوه . انتهى . قال ابن أبي حاتم في «علله» : سألت أبي وأبا زرعة عن حديث يعقوب بن كاسب ، عن مغيرة بن عبد الرحمن ، عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند ، عن بكير ، فقالا : رواه وكيع ، عن مغيرة ، فوقفه ، وهو الصحيح ، قلت لهما : فالوهم من؟ قالا : لا ندري ، من مغيرة أو ابن كاسب ، وقال البيهقي في «المعرفة» : حديث ابن عباس هذا اختلَفَ في رفعه ، وروي نحوه عن عقبه بن عامر ، والصحيح عن عقبه مرفوعاً ، كفارة النذر كفارة اليمين ، وهو عند جماعة من أهل العلم محمولٌ على نذر الحاج الذي يخرج متخرج الأيمان انتهى .

قال في «التلخيص» (١٧٦/٤) : وللحديث طريق آخر رواه أبو داود من =

(١) وقع في الأصلين : «يزيد» وعليه ضبة ، والصواب ما أثبتناه من نسخة بهامش (غ) ، و«إنحاف المهرة» لل حافظ ابن حجر ٦٩٠/٧ ، وله ترجمة في «تهذيب الكمال» ، وقد تحرف في الطبعة الهندية إلى : «ثور بن خالد» .
(٢) سيأتي برقم (٤٣٢١) .

٤٣١٩- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا أحمد بن منصور زاج ، حدثنا
عمر بن يونس ، حدثنا سليمان بن أبي سليمان ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن
طاووس

عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا نذر إلا فيما أطيع
الله ، ولا يمين في غضب ، ولا طلاق ولا عتاق فيما لا يملك » (١) (٢) .

٤٣٢٠- حدثنا أحمد بن محمد بن زياد القَطَّان ، حدثنا جعفر بن محمد
ابن كُزَّال أبو الفضل ، حدثنا محمد بن نُعيم بن هارون ، حدثنا كثير بن مروان ،
حدثنا غالب بن عُبَيْد الله العُقَيْلي ، عن عطاء بن أبي رباح

= حديث كُريب عن ابن عباس ، وإسناده حسن ، فيه طلحة بن يحيى وهو
مختلف فيه ، وقال أبو داود : روي موقوفاً - يعني وهو أصح - وقال النووي في
«الروضة» : حديث «لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين» ضعيف باتفاق
المحدثين ، قال ابن حَجَر : قد صححه الطحاوي وأبو علي بن السَّكَن ، فأين
الاتفاق . انتهى .

٤٣١٩- قوله : « لا نذر إلا فيما أطيع الله » الحديث ، وذكره عبدالحق في
«أحكامه» من جهة المصنّف ، وقال : إسناده ضعيف ، قال ابن القَطَّان : وعلته
سليمان بن أبي سليمان ، فإنه شيخ ضعيف الحديث ، قاله أبو حاتم الرّازي ،
وقال صاحب «التنقيح» : هذا حديث لا يصح ، فإن سليمان متفق على ضعفه .
٤٣٢٠- قوله : «عن عائشة قالت» الحديث قال صاحب «التنقيح» : غالب
ابن عبيد الله مُجمع على تركه .

(١) في (غ) : «ولا إعتاق فيما لا يملكه» .

(٢) سلف برقم (٣٩٣٩) ، والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٩٣٣) .

عن عائشة ، قالت (١) : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ جَعَلَ عَلَيْهِ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَكَفَارَةٌ يَمِينٍ ، وَمَنْ جَعَلَ عَلَيْهِ نَذْرًا فِيمَا لَا يُطِيقُ فَكَفَارَةٌ يَمِينٍ ، وَمَنْ جَعَلَ عَلَيْهِ نَذْرًا فِيمَا لَمْ يُسَمِّهِ فَكَفَارَةٌ يَمِينٍ ، وَمَنْ جَعَلَ مَالَهُ هَدِيًّا إِلَى الْكَعْبَةِ فِي أَمْرٍ لَا يَرِيدُ فِيهِ وَجْهَ اللَّهِ ، فَكَفَارَةٌ يَمِينٍ ، وَمَنْ جَعَلَ مَالَهُ فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةً فِي أَمْرٍ لَا يَرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ، فَكَفَارَةٌ يَمِينٍ ، وَمَنْ جَعَلَ عَلَيْهِ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ فِي أَمْرٍ لَا يَرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ، فَكَفَارَةٌ يَمِينٍ ، وَمَنْ جَعَلَ عَلَيْهِ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ فِي أَمْرٍ يَرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ، فَلْيَرْكَبْ ، وَلَا يَمْشِ ، فَإِذَا أَتَى مَكَّةَ قَضَى نَذْرَهُ ، وَمَنْ جَعَلَ عَلَيْهِ نَذْرًا لِلَّهِ فِيمَا يَرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلْيَفِ بِهِ مَا لَمْ يُجْهِدْهُ» .

غالبُ ضعيفُ الحديث .

٤٣٢١- حدثنا حمزةُ بن القاسم الإمام ، حدثنا محمد بن الخليل ، حدثنا محمد بن عبدالله بن عمران البياضي ، حدثنا طلحةُ بن يحيى ، عن الضحَّاك ابن عثمان ، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، عن بُكير بن عبدالله بن الأشج ، عن كُريب

عن ابن عباس ، أن رسولَ الله ﷺ قال : «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ ، فَكَفَارَتُهُ كَفَارَةٌ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُطِيقْهُ ، فَكَفَارَتُهُ كَفَارَةٌ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فَأَطَاقَهُ ، فَلْيَفِ بِهِ» (٢) .

(١) قوله : «عن عائشة قالت» لم ترد في (ت) .

(٢) سلف برقم (٤٣١٨) .

٤٣٢٢- حدثنا أبو عمر ، حدثنا يحيى بن الفضل الخرقى ، حدثنا أبو عامر ،
حدثنا زهير بن محمد ، عن ابن حزملة

أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب فقال : إني قلت : عليّ المشي إلى
الكعبة ، فقال سعيدٌ : أقلتَ : عليّ نذرٌ؟ قال الرجلُ : لا ، فقال : ليس
عليك شيءٌ .

٤٣٢٢- قوله : «أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب» الحديث لا بأس بإسناده ،
وأبو عامر هذا هو عبد الملك بن عمرو القيسي العقدي ، ثقة ، وأما في «موطأ
مالك» (٢١٩٣) عن سعيد بن المسيب فبخلاف ذلك ، وهذه عبارته : مالك ،
عن عبد الله بن أبي حبيبة قال : قلت لرجل وأنا يومئذ حديث السن : ما علي
الرجل أن يقول : عليّ مشي إلى بيت الله ، ولم يقل : عليّ نذرٌ مشي ، فقال لي
رجل : هل لك أن أعطيك هذا الجرّو ، لجرّو قثاء في يده ، وتقول : عليّ مشي إلى
بيت الله ، قال : فقلت : نعم ، فقلته ، وأنا يومئذ حديث السن ، ثم مكثت حتى
عقلت ، فقبل لي : إن عليك مشياً ، فجئت سعيد بن المسيب فسألته عن ذلك ،
فقال لي : عليك مشي ، فمشيت ، قال مالك : وهذا الأمر عندنا ، قال الزرقاني :
وبذلك قال ابن عمر وطائفة من العلماء ، ورؤي مثله عن القاسم بن محمد ،
ورؤي عنه أيضاً أن فيه كفارة يمين ، والمعروف عن ابن المسيب خلاف ما روى
عنه ابن أبي حبيبة ، وأنه لا شيء عليه ، حتى يقول : عليّ نذرٌ مشي إلى
الكعبة ، وأظنه جعل قوله : عليّ مشي إخباراً بباطل ، لأن الله لم يوجبه عليه
في كتاب ولا سنة ، حتى يقول : نذرت المشي أو عليّ لله المشي نذراً ، وهذا
خالف مالكاً فيه أكثر العلماء ، قال محمد بن عبد الحكم : من جعل على نفسه
المشي إلى مكة ، إن لم يرد حجاً ولا عمرة فلا شيء عليه ، وفي قوله المعروف
عن سعيد خلاف ما هنا شيء ، لأنه إن ثبت ما قال إنه المعروف عنه ، فيكون =

٤٣٢٣- حدثنا محمد بن الحسن بن علي الحرّاني ، حدثنا محمد بن الحسن بن قُتَيْبَةَ ، حدثنا أبي ، حدثنا أيوب بن سُؤَيْد الرَّمْلِي ، عن الحسن بن عُمارة ، عن حَبِيب بن أَبِي ثابت ، عن سعيد بن جُبَيْر

عن ابن عباس ، قال : مرَّ النبي ﷺ على أبي إسرائيل وهو قائم في الشمس ، فقال : « ما بالُ هذا؟ » قالوا : يا رسول الله نذَرَ ألا يتكلم ، ولا يَسْتَظِلُّ ، ولا يقعد ، وأن يصومَ ، فقال : « مروه فليتكلم » ، وَلَيْسْتَظِلُّ ، وليقعد ، وليصُم » ولم يأمره بالكفارة (١) .

٤٣٢٤- وعن الحسن بن عُمارة ، عن الزُّهري ، عن عُبَيْد الله بن عبد الله بن عْتَبَةَ ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ مثله (٢) (٣) .

٤٣٢٥- وعن الحسن بن عُمارة ، عن عمرو بن دينار ، عن طاووس ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، مثله (٤) .

= رجع عن ذلك ، وإلا فالإسناد إليه صحيح ، مالك عن ابن أبي حَبِيبَةَ عنه ، لا سيما وهو صاحبُ القِصَّة ، ولا يضر مالكا مخالفةُ الأكثر له ، لأنه مجتهدٌ ، بل لو انفرد فلا ضرر ، قال الباجي : ولا خلافَ في الأخذ بقول الأفضل الأعلم ، وهل له الأخذ بقول المفضول إذا كَمَلتْ آلاتُ الاجتهاد فيه ، اختلفَ في ذلك ، وعندني يجوز الأخذُ بقول أيِّ مَنْ شاء منهم ، إذ لا خلافَ أن بعض الصحابةِ أفضلُ من بعض وأعلم ، وقد كان جميعُ فقهاءهم يُفتي وينتهي إلى قوله .

(١) سيأتي برقم (٤٣٢٤) و(٤٣٢٦) من طريق عبید الله بن عبد الله بن عتية ، عن ابن عباس ، وبرقم (٤٣٢٥) من طريق طاووس ، عن ابن عباس ، وبرقم (٤٣٢٧) من طريق عكرمة ، عن ابن عباس . والحديث أخرجه البيهقي ٧٥/١٠ .

(٢) قوله : « عن النبي ﷺ مثله » لم يرد في الأصلين ، وأثبتناه من هامش (غ) .

(٣) انظر ما قبله .

(٤) انظر سابقه .

٤٣٢٦- حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد ، حدثنا الحسن بن جعفر بن مِذْرَار ، حدثني عمي طاهر بن مِذْرَار ، حدثنا الحسن بن عُمارة ، عن حَبِيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جُبَيْر ، عن ابن عباس . والزهري ، عن عُبَيْدالله بن عبدالله

عن ابن عباس ، قال : مر النبي ﷺ على أبي إسرائيل ، ثم ذكر مثله سواء . ولم يذكر حديث عمرو بن دينار .

٤٣٢٧- حدثنا أحمد بن عيسى الخَوَّاص ، حدثنا سُفيان بن زياد بن آدم ، حدثنا حَبَّان بن هلال ، حدثنا وَهَيْب ، حدثنا أَيُّوبُ ، عن عِكْرمة

عن ابن عباس ، قال : بينما النبي ﷺ يخطبُ ، إذ رأى رجلاً قائماً في الشمس ، فسأل عنه ، فقالوا : هذا أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ، ولا يَسْتَظِلُّ ، ويصوم ، ولا يتكلم ، فقال : «مُرُوهُ فليقعد ، وليَسْتَظِلُّ ، وليتكلم ، وليصم»^{(١)(٢)} .

٤٣٢٧- قوله : «عن ابن عباس قال : بينما» الحديث ، رواه البخاري (٦٧٠٤) وليس فيه : في الشمس ، ورواه أبو داود (٣٣٠١) ، وابن ماجه (٢١٣٦) ، وابن حبان (٤٣٨٥) بها ، ورواه مالك في «الموطأ» عن حُميد بن قيس وثور بن زيد مرسلًا ، وفيه : فأمر رسولُ الله ﷺ بإتمام ما كان لله طاعةً ، وترك ما كان معصيةً ، ولم يبلغني أنه أمره بكفارةٍ ، ورواه أحمد في «مسنده» (١٧٥٣٢) عن عبدالرزاق ، عن ابن جُرَيْجٍ أخبرني ابن طاووس ، عن أبيه ، عن =

(١) جاء في هامش (غ) : «ويصم» نسخة .

(٢) هو عند ابن حبان (٤٣٨٥) ، وهو حديث صحيح .

وانظر رقم (٤٣٢٣) من طريق سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .

٤٣٢٨- حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز ، حدثنا خلف بن هشام ،
حدثنا عبثر ، عن ليث ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن علقمة

عن عبد الله ، قال : الأيمان أربعة : يمينان تُكْفَران ، ويمينان لا تُكْفَران ،
فالرجل يحلف : والله لا أفعلُ كذا وكذا ، فيفعلُ ، والرجلُ يقول : والله
أفعلُ ، فلا يفعلُ ، وأما اللتان^(١) لا تكفران : فالرجل يحلفُ ما فعلتُ
كذا وكذا وقد فعَلَهُ ، والرجلُ يحلفُ لقد فعلتُ كذا وكذا ، ولم يَفْعَلْهُ .

٤٣٢٩- حدثنا إسماعيلُ بن محمد الصفَّار ، حدثنا عمر بن مُدْرِك ، حدثنا
سعيد بن منصور ، حدثنا ابن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن سالم

عن ابن عمر ، قال : كُلُّ استثناءٍ غيرِ موصولٍ ، فصاحبه حانث .

=أبي إسرائيل قال : دخل رسول الله ﷺ المسجدَ وأبو إسرائيل يُصلي . قيل : يا
رسولَ الله هو ذا لا يقعد ، ولا يُكَلِّمُ الناس ، الحديث ، وقوله : عن أبي إسرائيل
لم يقصد به الرواية عنه ، والتقدير : عن طاووس أنه حدثهم عن قصة أبي
إسرائيل ، فذكرها مرسلًا ، ويدل على ذلك الالتفاتُ الذي في السياق ، وأن
عمرو بن دينار رواه ، عن طاووس مرسلًا ، كذا أخرجه الشافعي (٧٥/٢) عن
سفيان عنه ، عن طاووس أن رسولَ الله ﷺ مر بأبي إسرائيل ، الحديث ، وفي
آخره : ولم يأمره بكفارةٍ ، ورواه البيهقي (٧٥/٤) من حديث محمد بن كُريب
عن أبيه ، عن ابن عباس وفيه الأمر بالكفارة ، ومحمد بن كُريب ضعيفٌ ، قال
البيهقي : وهو خطأ وتصحيف ، كذا في «التلخيص» (١٧٧/٤) .

٤٣٢٨- قوله : «عن عبد الله ، قال» الحديث في إسناده ليثُ بن أبي سُلَيْم ،
وهو متروكُ الحديث .

(١) وقع في الأصلين : «اللذان» ، والمثبت من نسخة بهامش (غ) .

٤٣٣٠- حدثنا يعقوبُ بن إبراهيم البرَّازُ ، حدثنا عليُّ بن مسلم ، حدثنا خالدُ بنُ مَخْلَدٍ ، حدثنا سُليمان بن بلال ، حدثنا عبدالرحمن بن الحارث ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه

عن جده ، قال : جاءت امرأةُ أبي ذر على راحلةٍ رسولِ الله ﷺ القَصْوَاءَ حينَ أُغِيرَ على لِقاحِهِ ، حتى أناخت عند رسولِ الله ﷺ ، فقالت : إني نذرت إن نَجَّاني اللهُ عليها لا كلنُ من كَبِدِها وسَنامِها ، فقال رسولُ الله ﷺ : «بِئْسَ ما جَزَيْتِها ، ليس هذا نَذراً ، إنما النذرُ ما ابْتُغِيَ به وجهُ الله» .

٤٣٣٠- قوله : «جاءت امرأة» الحديث في إسناده عبدالرحمن بن الحارث قال أحمد : متروكُ الحديث ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن نمير : لا أقدمُ على ترك حديثه . وقال أبو حاتم : شيخ ، وأخرج مسلم (١٦٤١) عن عمران ابنِ حُصَيْنٍ وفيه قال : وأسرت امرأة من الأنصار وأصيبت العَضْبَاءُ ، فكانت المرأة في الوثاق ، وكان القوم يُريحون نَعْمَهُم بين يدي بيوتهم ، فانفلتت ذات ليلة من الوثاق ، فأدت الإبل ، فجعلت إذا دَنَّت من البعير رَغاً فتتركه حتى تنتهي إلى العَضْبَاء فلم تَرُعْ ، قال : وهي ناقةٌ مُنَوَّقةٌ ، فقَعَدَتْ في عَجْزِها ثم زَجَرَتْها ، فأنطَلَقَتْ ، ونذروا بها فطَلَبوها . فأعجَزَتْهم ، قال : ونذرتُ لله عَزَّ وجلَّ إن نَجَّأها اللهُ عليها لَتَنَحَرَّتْها ، فلما قَدِمَتْ المدينةَ رَأها الناسُ ، فقالوا : العَضْبَاءُ ، ناقةٌ رسولِ الله ﷺ ، فقالت : إنها نذرتُ إن نجاها اللهُ عليها لَتَنَحَرَّتْها ، فأتوا رسولَ اللهِ ﷺ فذكروا ذلك له ، فقال : «سبحان الله بئس ما جَزَيْتِها ، نذرتُ لله إن نَجَّأها اللهُ عليها لَتَنَحَرَّتْها ، لا وفاء لنذرٍ في معصيةٍ ، ولا فيما لا يملك العبدُ» وفي رواية له : لا نذر في معصيةِ الله ، انتهى .

٤٣٣١- حدثنا أبو بكر النَّيسابوريُّ ، حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا محمد ابن عبدالله الأنصاري ، حدثنا أشعثُ ، حدثنا بكر بن عبدالله المُزني

عن أبي رافع : أن مولاته أرادت أن تُفَرِّقَ بينه وبين امرأته ، فقالت : هي يوماً يهوديةً ، ويوماً نصرانيةً ، وكلُّ مملوك لها حرٌّ ، وكل مال لها في سبيلِ الله ، وعليها المشيُّ إلى بيتِ الله إن لم تُفَرِّقَ بينهما ، فسألت عائشةَ وابن عمر وابن عباس وحفصةَ وأمَّ سلمة ، فكلُّهم قال لها : أتريدين أن تكوني مثلَ هاروت وماروت؟ وأمروها أن تُكفِّرَ يمينها وتُخلى بينهما .

= قال النووي : والمرأة التي أُسرت هي امرأة أبي ذر ، وفيه دليل على أن من نذر معصيةً كشربِ الخمرِ ، ونحو ذلك فنذره باطلٌ ، لا ينعقدُ ، ولا يلزمه كفارةٌ يمين ، ولا غيرها ، وبهذا قال مالكٌ والشافعي وأبو حنيفة وداود وجمهور العلماء ، وقال أحمد : يجب فيه كفارةُ اليمين ، بالحديث المروي عن عمران بن الحصين في «سنن» النسائي ، وفي «السنن» الأربعة [أبو داود (٣٢٩٢) ، والترمذي (١٥٢٥) ، والنسائي (٢٧/٧) ، وابن ماجه (٢١٢٥)] عن عائشة عن النبي ﷺ قال : «لا نذر في معصية ، وكفارته كفارةُ يمين» واحتجَّ الجمهور بحديث عمران بن الحصين المذكور في «صحيح مسلم» (١٦٤١) ، وأمَّا حديثُ : «كفارته كفارةُ يمين» ، فضعيف باتفاق المحدثين ، انتهى .

قلت : والمراد بالمعصية في حديث النذر ما عدى الشرك والكفر ، فلو نذر شركاً أو كفرةً كما يَنذُرُ جهالُ زماننا للأموات فنذرهم باطلٌ ، وأيمانهم ساقطةٌ ، فعليهم الاستئنافُ بالإيمان ، ولا كفارةٌ عليهم .

٤٣٣١- قوله : «عن أبي رافع . .» الحديث ، وروى مالك [في «الموطأ» (٢٢٠٩)] والبيهقي (٦٥/١٠) بسندٍ صحيحٍ ، وصححه ابن السكن ، عن =

٤٣٣٢- حدثنا أبو بكر النَّيسابوريُّ ، حدثنا محمد بن إسحاق ، حدثنا

الحسن بن موسى ، حدثنا أبو هلال ، حدثنا غالب ، عن بكر بن عبدالله المزني

عن أبي رافع ، قال : قالت مولاتي : لأفَرِّقَنَّ بينك وبين امرأتك ، وكل مال لها في رِتاحِ الكعبة ، وهي يوماً يهوديةً ، ويوماً نصرانيةً ، ويوماً مجوسيةً إن لم يُفَرَّقَ بينك وبين امرأتك ، قال : فانطَلَقْتُ إلى أمِّ المؤمنين أم سلمة ، فقلت : إن مولاتي تريد أن تُفَرِّقَ بيني وبين امرأتي ، فقالت : انطلق إلى مولاتك ، فقل لها : إنَّ هذا لا يحل لك ، قال : فرجعتُ إليها ، قال : ثم أتيتُ ابنَ عمر فأخبرتهُ ، فجاء حتَّى انتهى إلى الباب ، فقال : ها هنا هاروتُ وماروتُ؟! فقالت : إنني جعلتُ كلَّ مالٍ لي في رِتاحِ الكعبة ، قال : فما تأكلين؟ قالت : وقلت : أنا يوماً يهوديةً ويوماً نصرانيةً ، ويوماً مجوسيةً فقال : إن تَهَوَّدتِ قُتِلتِ ، وإن تَنَصَّرتِ قُتِلتِ ، وإن تَمَجَّسْتِ قُتِلتِ ، قالت : فما تأمرني؟ قال : تكفِّرين بيمينك ، وتَجْمعين بين فتاكِ وفتاتِكِ .

٤٣٣٣- حدثنا يعقوب بن إبراهيم البرزّاز ، حدثنا الحسن بن عرفة ، حدثنا

عُمر بن عبدالرحمن الأبار ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن القاسم ، قال :

= عائشة أنها سُئلت عن رجلٍ جعل ماله في رِتاحِ الكعبة إن كلم ذا قرابة له ، فقالت : يُكفر اليمين ، وروى أبو داود عن عمر نحوه ، كذا في «التلخيص» .

٤٣٣٣- قوله : «عن القاسم قال : جاءت» الحديث ، رواه مالك في «الموطأ»

(٢٢١٥) عن يحيى بن سعيد الأنصاري مثله ، وزاد قريباً ، فقال ابن عباس : إن الله عز وجل قال : ﴿والذين يُظَاهرون منكم من نِسائهم﴾ [المجادلة : ٣] ثم =

جاءت امرأة إلى ابن عباس قد نذرت في نحر ابنها ، فأمرها بالكفارة ، فقال رجل من القوم : سبحان الله ، أكفارة في معصية الله تعالى؟ فقال ابن عباس : نعم ، قد ذكر الله الظَّهَارَ ، وأمر بالكفارة .

٤٣٣٤- حدثنا أبو بكر النيسابوري ، حدثنا عبدالرحمن بن بشر بن الحكم ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن عبيدالله ، عن نافع

عن ابن عمر ، قال : كفارة اليمين مُدٌّ من حنطةٍ لكلِّ مسكينٍ .

٤٣٣٥- حدثنا النيسابوري ، حدثنا علي بن حرب ، حدثنا ابن إدريس ، عن داود بن أبي هند ، عن عكرمة

عن ابن عباس ، قال : لكلِّ مسكينٍ مُدٌّ من حنطةٍ ، ريعه إدامه .

= جعل فيه من الكفارة ما رأيت . انتهى . قال الزُّرقاني : قال ابن عبدالبرِّ : لا معنى للاعتبار في ذلك بكفارة الظَّهَارِ لأنَّ الظَّهَارَ ليس بنذر ، ونذر المعصية جاء فيه نصٌّ عن النبي ﷺ قولاً وفعلاً .

٤٣٣٤- قوله : «عن ابن عمر قال» الحديث . وأخرج مالك في «الموطأ» (٢٢٠٤) عن نافع ، عن ابن عمر أنه كان يقول : من حلف بيمين فوكَّدها ، ثم حنث ، فعليه عتق رقبةٍ أو كسوةُ عشرةٍ مساكين ، ومن حلف بيمين فلم يُوكَّدها ثم حنث فعليه إطعامُ عشرةٍ مساكين ، لكلِّ مسكينٍ مُدٌّ من حنطةٍ ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، قال الزُّرقاني : قال أيوب : قلت لنافع : ما التوكيد؟ قال : تردادُ الأيمان في الشيء الواحد .

٤٣٣٥- قوله : «عن ابن عباس قال : لكلِّ» الحديث إسناده صحيح .

قوله : «ريعه» الريع : الزيادة والنماء على الأصل ، ومنه حديث كفارة اليمين ، أي : لا يلزمه مع أكل إدام ، وأن الزيادة التي تحصل من دَقِيق المد إذا طَحَنه يشتري به الإدام كذا في «المجمع» .

٤٣٣٦- حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا وهبُ
ابن جرير، عن هشام صاحب الدستواثي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي
سلمة بن عبدالرحمن

عن زيد بن ثابت في كفارة اليمين قال: مُدٌّ من حنطة لكلِّ
مسكين .

٤٣٣٧- حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثني يوسف بن سعيد، حدثنا
حجاج، حدثنا ابن لهيعة، عن سليمان بن موسى، عن عطاء، قال:
سمعت أبا هريرة في هذا المسجد يقول: ثلاثة أشياء فيهن مُدٌّ مُدٌّ:
في كفارة اليمين، وكفارة الظهر، وفدية طعام مسكين .

٤٣٣٨- حدثنا أبو شيبة عبدالعزیز بن جعفر، حدثنا عبدالله بن خالد بن
يزيد اللؤلؤي، حدثنا محمد بن أبي عدي، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة
عن ابن عباس، قال: لكلِّ مسكينٍ مُدٌّ من حنطة، فيه إدامه .

٤٣٣٦- قوله: «عن زيد بن ثابت» الحديث إسناده صحيح، وفي الحديث
الذي يليه من رواية أبي هريرة، فيه ابن لهيعة .

٤٣٣٨- قوله: «عن ابن عباس قال» الحديث وفي «الموطأ» (٢٢٠٥) قال
مالك: عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار أنه قال: أدركتُ الناسَ وهم
إذا أعطوا في كفارة اليمين أعطوا مُدًّا من حنطة بالمدِّ الأصغر، ورأوا ذلك مُجْزِيًّا
عنهم، قال مالك: أحسنُ ما سمعت في الذي يُكفر عن يمينه بالكسوة، أنه إن
كسا الرجال كساهم ثوباً ثوباً، وإن كسا النساء كساهن ثوبين ثوبين درعاً
وخماراً، وذلك أدنى ما يُجزئ كلاً في صلاته، انتهى . وفسر الزرقاني المدَّ
الأصغر بمدَّ النبي ﷺ، لأن جميع الكفارات به ما عدا الظهر . انتهى .

٤٣٣٩- حدثنا محمد بن منصور بن أبي الجهم ، حدثنا نصر بن علي ،
حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا خالد الحذاء ، عن عكرمة

عن ابن عباس ، قال : إذا عَجَزَ الشيخُ الكبيرُ عن الصيام ، أطمع
عن كل يوم مُدًّا مُدًّا .

٤٣٤٠- حدثنا أبو بكر النيسابوري ، حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا عمرو
ابن أبي سلمة ، حدثنا زهير - يعني ابن محمد - عن ابن جريج ، عن عمرو بن
شعيب ، عن أبيه

عن جده ، عن النبي ﷺ ، قال : «إذا ادَّعت المرأةُ طلاقَ زوجها ،
فجاءت على ذلك بشاهد عدلٍ ، استحلَّفتُ زوجها ، فإن حَلَفَ بَطَلَّتْ
شهادةُ الشاهد ، وإن نكَلَ فنكولُه بمنزلةِ شاهدٍ آخر ، وجاز طلاقه» (١) .

٤٣٤١- حدثنا محمد بن مخلد ، حدثنا عباس بن عبد الله الترقفي ، حدثنا
يحيى بن يعلى ، حدثنا أبي ، حدثنا غيلان بن جامع ، عن إسماعيل بن أبي
خالد ، عن عامر الشعبي ، قال :

شهد رجلان من أهل دُقُوقاء (٢) نصرانيين على وصية مسلم مات
عندهم ، فارتاب أهل الوصية ، فأتوا بهما أبا موسى الأشعري ،

٤٣٣٩- قوله : «إذا عَجَزَ الشيخُ» الحديث إسناده صحيح .

٤٣٤١- قوله : «عن عامر الشعبي» الحديث ، ورواه أبو داود (٣٦٠٥)
قال : حدثنا زياد بن أيوب ، حدثنا هُشيم ، أخبرنا زكريا ، عن الشعبي ، أن
رجلاً من المسلمين حَضَرَتْهُ الوفاةُ بِدُقُوقاءِ هذه ، ولم يجد أحداً من المسلمين =

(١) سلف مكرراً برقم (٤٠٤٨) .

(٢) دُقُوقاء : مدينة بين إربل - وهي من أعمال الموصل - وبغداد . انظر «معجم البلدان» .

فاستخلفهما بعد صلاة العصر: والله ما اشتريا به ثمناً ، ولا كتما شهادة الله ، إنا إذن لمن الآثمين .

قال عامر : قال أبو موسى : والله إن هذه لقضية ما قضي بها منذ مات رسول الله ﷺ قبل اليوم .

٤٣٤٢- حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، حدثنا أحمد بن عيسى المصري ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، أن أبا الزبير حدثه ، عن عدي بن عدي

عن أبيه : أنه أتى رجلاً يختصمان إلى النبي ﷺ في أرض ، فقال أحدهما : هي لي ، وقال الآخر : هي لي ، حزتها فقبضتها ،

= يُشهد على وصيته ، فأشهد رجلين من أهل الكتاب ، فقدم الكوفة ، فأتيا أبا موسى الأشعري فأخبراه ، وقدما بتركته ووصيته ، فقال الأشعري : هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله ﷺ ، فأخلفهما بعد العصر بالله ما خانا ولا كذبا ولا بدلاً ولا كتما ولا غيراً ، وأنها لو وصية الرجل وتركته ، فأمضى شهادتهما ، انتهى . والحديث سكت عنه أبو داود ثم المنذري في «مختصره» .

٤٣٤٢- قوله : «عن عدي بن عدي ، عن أبيه» الحديث ، إسناده صحيح ، وأخرج البخاري^(١) ومسلم (١٣٩) (٢٢٣) في القضاء عن وائل بن حُجر ، قال : جاء رجل من حضرموت ، ورجل من كندة إلى النبي ﷺ فقال الحضرمي : يا رسول الله إن هذا غلبني على أرض كانت لأبي ، فقال الكندي : هي أرضي في =

(١) كذا في «نصب الراية» ٩٤/٤ ، ولم نجده في «صحيح» البخاري .

فقال : «فيها اليمين للذي بيده الأرض» فلما تَفَوَّهَ (١) ليحلف . قال له رسولُ الله ﷺ : «أما إنه مَنْ حَلَفَ على مالِ امرئٍ مُسلمٍ ، لقي الله وهو عليه غَضَبَان» قال : فمن تركها؟ قال : «فله الجنة» (٢) .

٤٣٤٣- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا محمد بن عبد الله الزهيري ، حدثنا محمد بن جَهْضَم ، حدثنا إسماعيل بن جعفر ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، قال : أخبرني أبو الزبير ، أن عدي بن عدي أخبره ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ نحوه .

٤٣٤٤- حدثنا إسماعيل بن محمد الصَّفَّار ، حدثنا عباس بن محمد ، قال : حدثنا الحسن بن بشر ، حدثنا الحَكَم بن عبد الملك ، عن قَتَادَةَ

= يدي ، أزرعها ، ليس له فيها حقٌ ، فقال عليه السلام للحَضْرَمي : «ألك بينة؟» قال : لا ، قال : «فلك بينة» قال : يا رسول الله الرجل فاجرٌ ، لا يبالي على ما حلف عليه ، وليس يَتَوَرَّعُ عن شيءٍ ، فقال : «ليس لك منه إلا ذلك» فانطلق ليحلف ، فقال عليه السلام لما أدبر : «أما لئن حلف على ماله ليأكله ظلماً ليلقَيْن الله وهو عنه مُعرض» .

٤٣٤٤- قوله : «عن أنس بن مالك قال» الحديث في إسناده الحكم بن عبد الملك القرشي البصري وهو ضعيف ، والحديث أخرجه ابن أبي شيبه (٥٠٠/١٤) ، والبيهقي في «الدلائل» (٦٠/٥) من هذا الوجه ، وروى ابن أبي شيبه (٤٩٢/١٤) من طريق أبي عثمان النهدي أن أبا بَرزَةَ الأسلمي قتل ابن =

(١) جاء في هامش (غ) : «تقدم» نسخة .

(٢) هو في «مسند» أحمد (١٧٧١٦) و(١٧٧٢١) ، وفي «شرح مشكل الآثار»

للطحاوي (٤٤٧٨) ، وزاد أحمد في سنده في الموضعين بين عدي بن عدي وأبيه : رجاء بن حيوة والعرس بن عميرة ، وهو حديث صحيح .

وسياتي برقم (٤٥٠٠) .

عن أنس بن مالك ، قال : آمن رسولُ الله ﷺ الناسَ يومَ فتحِ مكَّةَ إلا أربعةَ نفرٍ : عبدَ العزى بنَ خَطَل ، ومِقيس بنَ صُبابَةَ الكِناني ، وعبدالله بن سعد بن أبي سرح ، وأمَّ سارة ، فأما عبدُ العزى فقتل وهو أخذ بأستار الكعبة ، وذكر باقي الحديث (١) .

٤٣٤٥- حدثنا أبو عبدالله أحمد بن محمد بن المغلس ، حدثنا زهير بن محمد بن قُمير ، حدثنا أحمد بن المفضل ، حدثنا أسباط بن نصر ، قال : زعم السُّدي ، عن مصعب بن سعد

= خَطَل وهو متعلق بأستار الكعبة ، وإسناده صحيح مع إرساله ، كذا في «فتح الباري» (٦٠/٤-٦١) وحديث أنس أخرجه الأئمة الستة [البخاري (٣٠٤٤) ، ومسلم (١٣٥٧) ، وأبو داود (٢٦٨٥) ، وابن ماجه (٢٨٠٥) ، والترمذي (١٦٩٣) ، والنسائي (٢٠٠/٥)] من طريق مالك ، عن الزهري ، عن أنس ، مختصراً ، أخرج البخاري (١٨٤٦) في الحج عن عبدالله بن يوسف ، أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك : أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر ، فلما نَزَعَه جاءه رجل ، فقال : إن ابنَ خَطَلٍ مُتَعَلِقٌ بأستار الكعبة ، فقال : «اقتلوه» قال الحافظ جمال الدين المزي في «تحفة الأشراف» : وأخرجه البخاري في الجهاد ، ومسلم في المناسك ، وأبو داود في الجهاد ، والترمذي فيه ، والنسائي في الحج ، وابن ماجه في الجهاد بأسانيدهم ، انتهى .

٤٣٤٥- قوله : «عن أبيه» هو سعد بن أبي وقاص ، وفيه أحمد بن المفضل الكوفي صدوق شيعي في حفظه شيء ، وأسباط بن نصر صدوق كثير الخطأ ، =

(١) هو في «مسند» أحمد (١٢٠٦٨) و(١٢٦٨١) و(١٢٨٥٢) و(١٢٩٣٢) و(١٣٣٤٥) و(١٣٤١٣) و(١٣٤٣٦) و(١٣٥١٨) ، وفي «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٤٥١٩) و(٤٥٢٠) ، و«صحيح» ابن حبان (٣٧١٩) و(٣٧٢١) و(٣٨٠٥) من طريق الزهري ، عن أنس مختصراً ، وهو حديث صحيح .

عن أبيه ، قال : لما كان يوم فتح مكة آمن رسول الله ﷺ الناس إلا أربعة نفر وامرأتين ، وقال : «اقتلوهم وإن وجدتموهم مُتَعَلِّقِينَ بِأَسْتَارِ الكعبة ، عكرمة بن أبي جهل ، وعبدالله بن خَطَل ، ومِقيس بن صُبَّابة ، وعبدالله بن سعد بن أبي سَرَح» وذكر باقي الحديث (١) .

٤٣٤٦- حدثنا إسماعيل بن محمد الصَّفَّار ، حدثنا العباس بن محمد ، حدثنا أحمد بن المُفَضَّل بهذا الإسناد ، مثله .

٤٣٤٧- حدثنا إبراهيم بن حَمَّاد ، حدثنا علي بن حَرْب ، حدثنا زيد بن الحُبَّاب ، حدثني عُمر بن عثمان بن عبدالرحمن بن سعيد الخزومي ، حدثني أبي عن جدي ، أن رسول الله ﷺ قال يوم فتح مكة : «أربعة لا أوْمُنهم في حِلٍّ ولا حَرَمٍ : الحويرث بن نُقيذ ، ومِقيس ، وهلال بن خَطَل ، وعبدالله بن أبي سَرَح» وذكر باقي الحديث (٢) .

= وأخرجه أبو داود (٢٦٨٣) ، والنسائي (١٠٥/٧ - ١٠٦) من حديث سعد : لما كان فتح مكة آمن رسول الله ﷺ الناس إلا أربعة وامرأتين ، وقال : «اقتلوهم ، وإن وجدتموهم مُتَعَلِّقِينَ بِأَسْتَارِ الكعبة : عكرمة بن أبي جهل ، وعبدالله بن خطل ، وعبدالله بن سعد بن أبي سرح ، ومِقيس بن صُبَّابة» الحديث وأخرج أيضاً البزار (١٨٢١ - كشف) والحاكم (٤٥/٣) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥٩/٥) مثله .

٤٣٤٧- قوله : «عن جدِّي» هكذا في الأصول التي بأيدينا ، ولعله عن جده ، أي : يقول عمر بن عثمان : حدثني أبي عثمان ، عن جده سعيد بن يربوع =

(١) سلف مكرراً برقم (٣٠٢٢) ، وسيأتي بعده .

(٢) سلف مكرراً برقم (٢٧٩٣) .

٤٣٤٨- حدثنا محمد بن مَخْلَد بن حفص ، حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل ، حدثني صالح بن عبدالله الترمذي ، حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، عن محمد بن أبي القاسم ، عن عبدالملك بن سعيد بن جُبَيْر ، عن أبيه عن ابن عباس ، قال : كان تميم الداريُّ وعدي بن بداء ، وكانا يختلفان إلى مكة بالتجارة ، فخرج رجل من بني سَهْم ، فتوفي بأرضٍ

= الخَزُومِي ، ويؤيده قولُ الحافظ ابن الأثير في «أسد الغابة» في ترجمته ، وهذا لفظه : سعيد بن يربوع الخَزُومِي : أسلم قبل الفتح وشهده ، وروى عمر بن عثمان ابن عبدالرحمن بن سعيد بن يربوع ، عن أبيه ، عن جده ، وكان اسمه الصرم ، فسماه رسول الله ﷺ سعيداً ، وأن رسول الله ﷺ قال له : «أينا أكبر أنا أو أنت؟» فقلت : يا رسول الله أنت أكبر مني وأخير ، وأنا أقدم ميلاداً منك ، وروى أيضاً قصة ابن خَطَل ، انتهى مختصراً ، وروى البيهقي بلفظ آخر ، قال الحافظ في «التلخيص» (١١٧/٤) في باب الأمان : روى البيهقي [في «الدلائل» : ٦٢/٥ - ٦٣] من طريق عمر بن عثمان بن عبدالرحمن بن سعيد الخَزُومِي ، حدثنا جدي ، عن أبيه قصة قتل ابن خَطَل . انتهى . وقال الحافظ في «الإصابة» في ترجمته : قال النسائي وغيره : له صحبة ، روى حديثه أبو داود من رواية ابنه عبدالرحمن عنه ، وروى عنه أيضاً ابن له آخر اسمه عثمان ، وروى البغوي وابن منده من طريق عمر بن عثمان بن عبدالرحمن بن سعيد ، حدثني جدي ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال له : «أينا أكبر؟» فذكر الحديث ، والله أعلم .

وقوله : «نُقيد» هو بالنون والقاف مُصَغَّر .

٤٣٤٨- قوله : «عن ابن عباس قال» الحديث رواه البخاري (٢٧٨٠) أيضاً

= من طريق يحيى بن زكريا نحوه .

ليس بها مسلم ، فأوصى إليهما ، فدفعاً تَرَكَتَهُ إِلَى أَهْلِهِ ، وَحَبَسَا جَاماً مِنْ فِضَّةٍ مُخَوَّصاً بِالذَّهَبِ ، فَاسْتَحْلَفَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا كَتَمْتُمَا ، وَلَا اطَّلَعْتُمَا ، ثُمَّ عُرِفَ الْجَامُ بِمَكَّةَ ، فَقَالُوا : اشْتَرَيْنَاهُ مِنْ عَدِيِّ بْنِ بَدَاءٍ وَتَمِيمٍ ، فَقَامَ^(١) رَجُلَانِ مِنْ أَوْلِيَاءِ السَّهْمِيِّ ، فَحَلَفَا بِاللَّهِ : إِنَّ هَذَا الْجَامَ لِلْسَّهْمِيِّ^(٢) وَلَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا ، وَمَا اعْتَدِينَا إِنْ أَدَّاهُ مِنَ الظَّالِمِينَ ، فَأَخَذُوا الْجَامَ ، وَفِيهِمْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ .

٤٣٤٩- حدثنا القاضي أحمد بن إسحاق بن البُهلول ، حدثنا الحسين بن الحكم بن مسلم الوشاء ، حدثنا الحسن بن الحسين العُرَني ، حدثنا أبو كُدَيْتَةَ يَحْيَى بْنِ الْمُهَلَّبِ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ

= قوله : « كان تميم الداري » أي : الصحابي المشهور ، وذلك قبل أن يسلم تميم ، وقد جاء في بعض الطرق أنه رواها عن تميم نفسه ، بين ذلك الكلبي عن أبي صالح ، عن ابن عباس ، عن تميم نفسه ، عند الترمذي (٣٠٥٩) ، والطبري [« جامع البيان » : ١١٥/٧] .

قوله : « فتوفي بأرض » : في رواية الكلبي : فمرض السهمي ، فأوصى إليهما ، وأمرهما أن يُبَلِّغَا مَا تَرَكَ أَهْلَهُ ، قَالَ تَمِيمٌ : فَلَمَّا مَاتَ أَخَذْنَا مِنْ تَرَكَتِهِ جَاماً ، وَهُوَ أَكْبَرُ تِجَارَتِهِ ، فَبَعْنَاهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، فَاقْتَسَمْتُمَا أَنَا وَعَدِيٌّ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ السَّهْمِيَّ الْمَذْكُورَ مَرَضَ ، فَكَتَبَ وَصِيَّةً بِيَدِهِ ، ثُمَّ دَسَّهَا فِي مَتَاعِهِ ، ثُمَّ أَوْصَى إِلَيْهِمَا ، فَلَمَّا مَاتَ فَتَحَا مَتَاعَهُ ، ثُمَّ قَدَّمَ عَلَى أَهْلِهِ ، فَدَفَعَا إِلَيْهِمْ مَا أَرَادَا ، فَفَتَحَ أَهْلُهُ مَتَاعَهُ ، فَوَجَدُوا الْوَصِيَّةَ ، وَفَقَدُوا أَشْيَاءَ ، فَسَأَلُوهُمَا عَنْهَا ، فَجَحَدَا فَرَفَعُوهُمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَحْلِفُوهُمَا ، كَذَا فِي «الفتح» (٤١١/٥) .

- (١) جاء في نسخة بهامش (غ) : «فقدم» .
(٢) جاء في نسخة بهامش (غ) : «لجام السهمي» .

عن ابن عباس ، قال : كان تميم الداري وعدي يختلفان إلى مكة ، فخرج معهما فتى من بني سَهْم ، فتوفي بأرض ليس بها مسلم ، فأوصى إليهما ، فدفعا تركته إلى أهله ، وحبسا جاماً من فضة مُخَوَّصاً بالذهب ، فاستحلفهما النبي ﷺ : ما كتمتما ولا اطلعتما ، ثم وُجِدَ الجامُ بمكة فقالوا : اشتريناه من عدي وتيمم ، فجاء رجلان من ورثة السَّهْمِي ، فحلفا أن هذا الجامُ للسهمي ، ولشهادتُنا أحقُّ من شهادتهما وما اعتدينا ، قال : وأخذوا الجام ، وفيهم نزلت هذه الآية .

٤٣٥٠- حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز وأحمد بن الحسين بن الجنيّد ، قالا : حدثنا الحسن بن عرفة ، حدثنا عبدالرحيم بن سليمان ، عن مُجَالِد ، عن الشَّعْبِيِّ

عن جابر ، قال : أتى النبي ﷺ يهوديٌّ ويهودية قد زنيا ، فقال لليهود : « ما يمنعكم أن تقيموا عليهما الحد؟ » فقالوا : كنا نفعل إذ كان المُلْكُ لنا ، فلما أن ذهب^(١) مُلْكُنَا فلا نجترئ على الفعل ، فقال لهم : « اثتوني بأعلم رجلين فيكم » ، فأتوه بابني صُورِيا ، فقال لهما : « أنتما

٤٣٥٠- قوله : « عن جابر قال » الحديث أخرجه أبو داود (٤٤٥٢) من طريق مجالد ، عن الشعبي ، عن جابر بلفظ : اثتوني بالشهود ، إلخ . وكذلك رواه إسحاق بن راهويه ، وأبو يعلى الموصلي (٢١٣٦) ، والبزار في « مسانيدهم » [كشف - ١٥٥٨] وكلهم قالوا : فدعا بالشهود ، وقال في « التنقيح » : قوله في الحديث : فدعا بالشهود فشهدوا ، زيادة في الحديث تفرّد بها مجالد ، ولا يحتج =

(١) جاء في نسخة بهامش (غ) : « فلما ذهب » .

أَعْلَمُ مَنْ وَرَاءَ كَمَا؟» قَالَا : يَقُولُونَ ، قَالَ : «فَأَنْشُدُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى ، كَيْفَ تَجِدُونَ حُدُومَهُمَا فِي التَّوْرَةِ؟» فَقَالَا : الرَّجُلُ مَعَ الْمَرْأَةِ رَيْبَةٌ ، وَفِيهِ عَقُوبَةٌ ، وَالرَّجُلُ عَلَى بَطْنِ الْمَرْأَةِ رَيْبَةٌ ، وَفِيهِ عَقُوبَةٌ ، فَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ يُدْخِلُهُ فِيهَا كَمَا يُدْخِلُ الْمَيْلُ فِي الْمَكْحَلَةِ رُجِمَ ، قَالَ : «اتَّوْنِي بِالشُّهُودِ» فَشَهِدُوا أَرْبَعَةً ، فَرَجَمَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ .

تفرد به مُجالد ، عن الشعبي ، وليس بالقوي .

٤٣٥١- حدثنا أبو محمد ابن صاعد وأبو بكر النيسابوري وموسى بن جعفر ابن قرين وأحمد بن إبراهيم بن حبيب الزُّرَّاد وعبدالله بن أحمد بن إسحاق المصري ، قالوا : حدثنا الربيع بن سليمان ، حدثنا بشر بن بكر ، حدثنا الأوزاعي ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن عبيد بن عمير

= بما ينفرد به ، قال ابن عدي : عامة ما يرويه غيرُ محفوظ ، انتهى . قلت : وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٤٥٣) عن هُشَيْم ، عن المغيرة ، عن الشعبي مرسلأً بنحوه ، لم يذكر فيه : فدعا بالشُّهُود فشَهِدُوا ، والله أعلم ، ولكنه يُشكَلُ بحديث رواه المُصَنَّف (٤٠٦٤) من طريق عُمر بن راشد اليمامي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : «لا تجوز شهادة مِلَّةٍ على مِلَّةٍ ، إِلَّا مِلَّةٌ مُحَمَّدٍ ، فَإِنِهَا تَجُوزُ عَلَى غَيْرِهِمْ» انتهى . وذكره عبدالحق من جهة المُصَنَّف أيضاً في «أحكامه» ثم قال : وعمر بن راشد اليمامي ليس بالقوي ، ضعفه أحمد بن حنبل وأبو زرعة وابن معين ، انتهى . وأعله ابن عدي أيضاً بعمر بن راشد ، وأسند تضعيفه عن البخاري وأحمد والنسائي وابن معين .

٤٣٥١- قوله : «عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ» الحديث ، وأخرجه الطبراني [في «الصغير» (٧٦٥)] والحاكم في «صحيحه» (١٩٨/٢) قال البيهقي (٢٥٦/٧) : جوده بشر بن بكر ، وقال الطبراني في «الصغير» : لم يروه =

عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : «إن الله تجاوز لأمتي
الخطأ والنسيان وما استكبرها عليه» .

٤٣٥٢- حدثنا أبو بكر النيسابوري ، حدثنا يوسف بن سعيد بن مسلم ،
حدثنا حجاج بن محمد ، عن ابن جريج ، عن عطاء

عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إن الله تعالى تجاوز عن
أمتي ما حدثت بها أنفسها ، وما أكرهها عليه ، إلا أن يتكلموا به ، أو
يعملوا به» (١) .

= عن الأوزاعي - يعني مجوداً - إلا بشر بن بكر ، تفرد به الربيع بن سليمان ،
وله طرق عن ابن عباس ، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» : سألت أبي عنها ،
فقال : هذه أحاديث مُنكَرَة ، كأنها موضوعة ، وقال في موضع آخر : لم يسمعه
الأوزاعي من عطاء ، إنما سمعه من رجلٍ لم يُسمه ، أتوهم أنه عبد الله بن عامر
الأسلمي ، أو إسماعيل بن مسلم قال : ولا يصح هذا الحديث ، ولا يثبت
إسناده ، وقال عبد الله بن أحمد في «العلل» : سألت أبي عنه ، فأنكره جداً ،
وقال : ليس يُروى هذا إلا عن الحسن ، عن النبي ﷺ . كذا في «المقاصد
الحسنة» .

٤٣٥٢- قوله : «عن أبي هريرة» الحديث رواه البخاري (٥٢٦٩) قال : حدثنا
مسلمٌ ، حدثنا هشامٌ ، حدثنا قتادةٌ ، عن زُرارة بن أوفى ، عن أبي هريرة رضي
الله عنه عن النبي ﷺ قال : «إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ، ما
لم تعمل ، أو تتكلم» . وقال قتادة : إذا طَلَّقَ في نفسه فليس بشيء . انتهى .

(١) هو في «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (١٦٣٥) ، ورواه أحمد برقم (٧٤٧٠) من
طريق زُرارة بن أوفى ، عن أبي هريرة ، وهو حديث صحيح .

٤٣٥٣- حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن المقرئ ، حدثنا الحسين بن إدريس ، عن خالد بن الهَيَّاج ، حدثنا أبي ، عن عَنبَسَةَ بن عبد الرحمن ، عن العلاء ، عن مكحول

عن واثلة بن الأسقع وعن أبي أمامة ، قالوا : قال رسول الله ﷺ :
«ليس على مَقهورٍ يمين» .

الرَّضَاع

٤٣٥٤- حدثنا عبد الملك بن أحمد الدَّقَّاق ، حدثنا بحر بن نصر ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني ابن لهيعة ، عن أبي الزبير

عن جابر ، أنه سأله : ترى تحريمَ الرِّضَاعَةِ من واحدة^(١)؟ قال : نعم .

٤٣٥٥- حدثنا محمد بن إسماعيل ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، حدثنا عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن ليث ، عن مجاهد

عن علي وابن مسعود ، قالوا : يُحرَّمُ من الرضاعة قليله وكثيره .

٤٣٥٦- حدثنا محمد بن مخلد ، حدثنا العباس بن محمد الدوري .

(ح) وحدثنا عثمان بن أحمد الدَّقَّاق ، حدثنا الحسن بن سلام السَّوَّاق ،

٤٣٥٣- قوله : «ليس على مقهور» الحديث ، وفي إسناده عَنبَسَةَ ، وهو ضعيف ، قال في «التنقيح» : حديث منكر بل موضوع ، وفيه جماعة ممن لا يجوز الاحتجاج بهم . انتهى .

٤٣٥٤- قوله : «عن جابر» الحديث فيه ابن لهيعة ، وأبو الزبير اسمه محمد ابن مسلم بن تَدْرُس ثقة صدوق إلا أنه يلدس .

(١) جاء في نسخة بهامش (غ) : «تحرم الرضاعة مرة واحدة» .

قالا : حدثنا سليمان بن داود الهاشمي ، حدثنا عبد الوهّاب الثقفي ، حدثنا أيوب ، عن ابن أبي مُليكة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ (١) .
٤٣٥٧- وأيوب عن ابن أبي مُليكة ، عن ابن الزبير

عن عائشة ، عن النبي ﷺ قال أحدهما : « لا تُحَرِّمُ المِصَّةُ والمِصَّتَانِ » ، وقال الآخر : « لا تُحَرِّمُ الإِمْلاجَةَ والإِمْلاجَتَانِ » (٢) .

٤٣٥٧- قوله : «عن عائشة» الحديث رواه مسلم (١٤٥٠) مفراً في حديثين ، فروى الجملة الأولى من حديث ابن أبي مُليكة عن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا تُحَرِّمُ المِصَّةُ ولا المِصَّتَانِ » وأخرجه أيضاً عن أم الفضل أنه ﷺ قال : « لا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ والرُّضْعَتَانِ ، ولا المِصَّةُ ولا المِصَّتَانِ » ، وروى برقم (١٤٥١) الجملة الثانية من حديث أم الفضل بلفظ : « لا تُحَرِّمُ الإِمْلاجَةَ والإِمْلاجَتَانِ » ، وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤٢٢٩) حديثاً واحداً ، كالمُصنّف من رواية محمد بن دينار ، حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ ، بمتن المُصنّف بعينه ، انتهى ، وروى صدره من حديث ابن الزبير ، ثم قال : ولا يُستنكر سماع ابن الزبير بهذا من النبي ﷺ ، وقد سمعه من أبيه ، وخالته ، لأنه مرة روى ما سمع ، ومرة روى عنهما ، قال : وهذا شيءٌ مستفاضٌ في الصحابة . انتهى .

قال الترمذي في «جامعه» : روى هذا الحديث غير واحدٍ عن هشام ، عن أبيه ، عن ابن الزبير عن النبي ﷺ ، ورواه محمد بن دينار ، عن هشام ، عن أبيه ، عن ابن الزبير ، عن الزبير وهو غير محفوظ ، والصحيح حديث ابن أبي مُليكة ، عن ابن الزبير ، عن عائشة . انتهى .

(١) انظر ما سيأتي برقم (٤٣٦٠) من طريق الحجّاج بن الحجّاج ، عن أبي هريرة .
(٢) هو في «مسند» أحمد (٢٤٠٢٦) ، و«صحيح» ابن حبان (٤٢٢٨) وهو حديث صحيح .
وسياًتي برقم (٤٣٨٣) .

٤٣٥٨- حدثنا أحمد بن إسحاق بن بُهلول ، حدثنا أبي ، حدثنا وكيعٌ ، عن
سُلَيْمان بن المغيرة ، عن أبي موسى الهلالي ، عن أبيه

أن رجلاً كان في سَفَرٍ فولدت امرأته ، فاحتبس لبنُها ، فخشى
عليها ، فجعل يمصُه ويمُجُّه ، فدخل في حَلَقِه ، فسأل أبا موسى فقال :
حَرُمْتَ عليك ، فأتى ابن مسعود فسأله ، فقال : قال رسول الله ﷺ :
« لا يُحرَّمُ من الرِّضَاعِ إلَّا ما أنبت اللَّحْمَ ، وأنشَرَ العَظْمَ » (١) .

= ورواه العُقَيْلي في كتابه (٦٣/٤) وأعلَّه بمحمد بن دينار الطَّاحي ، وأسند
تضعيفَه عن أحمد وابن معين ، ذكره الزَّيْلَعِي . وقال الحافظ في «التَّلْخِيصِ»
(٥/٤) : وأعلَّه ابن جرير الطبري بالاضطراب ، فإنه رُوِيَ عن ابن الزبير ، عن
أبيه ، وعنه ، عن عائشة ، وعنه ، عن النبي ﷺ بلا واسطة . وجمع ابن حبان
(٤٢٢٨) بينها بإمكان أن يكون ابن الزبير سمعه من كل منهم ، وفي ذلك
الجمع بُعد على طريقة أهل الحديث ، ورواه النسائي [في «الكبرى» (٥٤٣٧)]
من حديث أبي هريرة ، وقال ابن عبد البر : لا يصح مرفوعاً .

٤٣٥٨- قوله : «عن أبي موسى الهلالي ، عن أبيه» الحديث رواه أبو داود
(٢٠٦٠) أيضاً من حديث أبي موسى الهلالي ، عن أبيه ، قال أبو حاتم : هما
مجهولان ، لكن أخرجه البيهقي (٤٦١/٧) من وجه آخر من حديث أبي
حَصِين ، عن أبي عطية ، قال : جاء رجل إلى أبي موسى فذكره بمعناه ، كذا في
«التَّلْخِيصِ» (٥/٤) .

(١) هو في «مسند» أحمد (٤١١٤) ، وهو حديث صحيح لشواهده .
وانظر ما سيأتي برقم (٤٣٦١) من طريق ابن لعبد الله بن مسعود ، عن أبيه ، وبرقم
(٤٣٦٢) أبي عطية ، عن ابن مسعود .

٤٣٥٩- حدثنا محمد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب ، حدثنا محمد بن
سنان ، حدثنا عبيد الله بن تمام ، حدثنا حنظلة ، حدثنا سالم بن عبد الله ، عن
ابن عمر

عن زيد بن ثابت ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ
ولا الرُّضْعَتان » (١) .

٤٣٦٠- حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز ، حدثنا عثمان بن أبي
شيبة ، حدثنا جرير .

(ح) وحدثنا أبو عثمان سعيد بن محمد بن أحمد الكرخي ، حدثنا يوسف
ابن موسى ، حدثنا جرير ، عن محمد بن إسحاق ، عن إبراهيم بن عتبة ، قال :
كان عروة بن الزبير يُحدث ، عن الحجاج بن الحجاج

عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تُحَرِّمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ
المِصَّةَ ولا المِصَّتَانِ ، ولا يُحَرِّمُ إِلَّا ما فَتَقَ الأمعاء » (٢) .

قال إبراهيم فذكرته لسعيد بن المسيب ، فقال : إذا دخلت قطرة واحدة في
جوف الصبي وهو صغير ، حرمت عليه ، وقال عثمان : « إلا ما فَتَقَ الأمعاء من
اللبن » ولم يزد على هذا .

٤٣٦١- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا خلاد بن أسلم ، حدثنا النضر

٤٣٥٩- قوله : « عن زيد بن ثابت » الحديث في إسناده عبيد الله بن تمام أبو
عاصم ، ضعفه الدارقطني وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم ، وقد رواه مسلم
(١٤٥١) (٢٠) بهذا اللفظ من حديث أم الفضل .

(١) أخرجه البيهقي ٤٥٧/٧ .

(٢) انظر ما سلف برقم (٤٣٥٦) ، من طريق ابن أبي مليكة ، عن أبي هريرة .

ابن شُمَيْل ، حدثنا سُلَيْمان بن المغيرة ، حدثنا أبو موسى ، عن أبيه ، عن ابن
لعبدالله بن مسعود

أن رجلاً كان معه امرأته ، وهو في سفر ، فولدت فجعل الصبيُّ لا
يمصُّ ، فأخذ زوجها يمصُّ لبنها ويمجُّه ، قال : حتَّى وجد طعمَ لبنها
في حَلْقِهِ (١) ، فأتى أبا موسى فذكر ذلك له ، فقال : حرمت عليك
امراتك ، فأتاه ابن مسعود فقال : أنت الذي تُفتي هذا بكذا وكذا ،
وقال رسول الله ﷺ : « لا رَضاعَ إلا ما شدَّ العظم ، وأنبت اللحم » (٢) .

٤٣٦٢- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا أبو هشام الرُّفَاعِي ، حدثنا أبو
بكر بن عيَّاش ، حدثنا أبو حصين ، عن أبي عطية ، قال :

جاء رجل إلى أبي موسى ، فقال : إنَّ امرأتي ورم ثديها ،
فمَصَصْتُه ، فدخل حَلْقِي شيءٌ سَبَقَنِي ، فشدَّدَ عليه أبو موسى ، فأتى
عبدالله بن مسعود ، فقال : سألت أحداً غيري؟ قال : نعم ، أبا موسى ،
فشدَّدَ عليَّ ، فأتى أبا موسى ، فقال : أرَضِيع هذا؟ فقال أبو موسى : لا
تسألوني ما دام هذا الحَبْرُ بين أظهرِكُم .

٤٣٦٣- حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز ، حدثنا عثمان بن أبي
شيبَةَ ، حدثنا طلحةُ بنُ يحيى ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن عبيدالله

عن ابن عباس ، كان يقول : لا رَضاعَ بعد حَوْلينِ كاملين .

٤٣٦٣- قوله : «عن ابن عباس قال» الحديث ، وأخرج الطبري [«جامع
البيان» : ٤٩٢/٢] عن ابن عباس أن الحَوْلينِ لغايةِ الإرضاع ، وأن لا رضاع =

(١) جاء في نسخة بهامش (غ) : «وجدت طعم لبنها في حَلْقِي» .
(٢) انظر ما سلف برقم (٤٣٥٨) ، وليس فيه ابن عبد الله بن مسعود .

٤٣٦٤- حدثنا الحسين بن إسماعيل وإبراهيم بن دُبَيْس بن أحمد وغيرهما ، قالوا : حدثنا أبو الوليد بن بُرْد الأنطاكي ، حدثنا الهيثم بن جميل ، حدثنا سفيان ، عن عمرو بن دينار

عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا رَضَاعَ إِلَّا ما كان في الحَوْلِينِ » .

لم يسنده عن ابن عُيَيْنَةَ غيرُ الهيثم بن جميل ، وهو ثقةٌ حافظٌ .

= بعدهما ، ورجاله ثقات ، إِلَّا أنه مُنْقَطِعٌ بين الزُّهري وابن عباس ، ثم أخرج (٤٩٢/٢) بإسناد صحيح ، عن ابن مسعود قال : ما كان من رَضَاعَةٍ بعد الحَوْلِينِ فلا رَضَاعَ ، وعن ابن عباس أيضاً بسند صحيح مثله ، ثم أسند عن قتادة قال : كان إرضاعُها الحَوْلِينِ فرضاً ، ثم خُفِّفَ بقوله تعالى : ﴿لَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة : ٢٣٣] . كذا في «الفتح»

٤٣٦٤- قوله : «عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ . . .» الحديث ، قال ابن عَدِي : هذا الحديث يُعرف بالهيثم بن جميل مُسنداً ، وغيره لا يرفعه ، والهيثم هذا سكن أنطاكيَّة ، ويغلط الكثير على الثقات كما يغلط غيره ، وأرجو أنه لا يَتَعَمَدُ الكذب ، وذَهَلُ ابن القَطَّانِ فقال : إن أبا الوليد الأنطاكي لا يُعرف ، وقد ذكره النسائي في الكُنَى ، وقال : هو محمد بن أحمد بن الوليد بن بُرْد الأنطاكي ، صالح ، وذكر ابن أبي حاتم وقال : روى عن الهيثم وأبيه ورؤاد بن الجَرَّاح ومحمد بن كثير المصيصي ، أدركته ولم أسمع منه ، وكتب إليّ بشيء يسير من فوائده . وقال صاحب «التنقيح» : وأبو الوليد هو محمد بن أحمد وثقه الدارقطني ، وقال النسائي : صالح ، والهيثم بن جميل وثقه الإمام أحمد والعجلي وابن حبان وغير واحد ، وكان من الحفاظ إِلَّا أنه وَهَمَ في رفع هذا الحديث ، والصحيح وقفه على ابن عباس ، هكذا رواه سعيد بن منصور ، عن =

٤٣٦٥- حدثنا أبو رَوْق الهِزَّاني^(١) ، حدثنا أحمد بن رَوْح ، حدثنا سفيان ،
عن عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر ، قال :

سمعت عمر يقول : لا رَضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلِينَ فِي الصَّغَرِ .

٤٣٦٦- حدثنا محمد بن منصور ، حدثنا عمرو بن علي ، حدثنا مُعَاذُ بْنُ
هشام .

(ح) وحدثنا أبو حامد محمد بن هارون ، حدثنا يعقوب بن إسماعيل بن
حماد بن زيد ، حدثنا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حدثني أبي ، عن قتادة .

= ابن عُيَيْنَةَ موقوفاً ، انتهى ، ورواه عبدالرزاق في «مُصَنَّفِهِ» (١٣٩٠٣) عن ابن
عُيَيْنَةَ به موقوفاً ، ورواه ابن أبي شيبَةَ في «مُصَنَّفِهِ» [انظر ٢٩٠/٤ من طريق
آخر] حدثنا ابن عُيَيْنَةَ به موقوفاً ، ورواه مالك في «الموطأ» (١٧٣٨) عن ثور بن
زيد ، عن ابن عباس موقوفاً ، ورواه سعيد بن منصور ، عن ابن عيينة فوقفه ،
وقال البيهقي : الصحيح موقوف ، وروى البيهقي [«المعرفة : ٢٦٦/١١ »] عن عمر
وابن مسعود التحديد بالحَوْلِينَ ، قال : وروناه عن سعيد بن المسيب وعروة
والشعبي ، ويحتج له بحديث فاطمة بنت المنذر ، عن أم سلمة لا يَحْرَمُ من
الرَضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءَ ، وكان قبل الفِطَامِ ، كذا في «التلخيص» (٤/٤-٥) .

٤٣٦٦- قوله «عن أمّ الفضل» الحديث رواه مسلم (١٤٥١) من طريق هَمَّام
قال : حدثنا قتادة بهذا السند والمتن ، ورواه أيضاً من طريق بشر بن السري قال :

(١) وقع في الطبعة الهندية : «الهمداني» وكذلك وقع في المطبوع من «إتحاف المهرة»
(١٥٥٩٥) للحافظ ابن حجر وكتب محقق «الإتحاف» في الهامش معلقاً : «في النسختين
الهزاني ، وهو تصحيف ، والصواب الهمداني كما في المطبوع -أي من الدارقطني- وهو
عطية بن الحارث . انظر «التقريب» وأصوله . كذا قال وهو ذهول منه ، فإن عطية بن الحارث
أبو روق الهمداني من الطبقة الخامسة ، يروي عن الشعبي وأقرانه ، وهو غير هذا ، والصواب
ما أثبتناه إن شاء الله ، وهو أحمد بن محمد بن بكر أبو روق الهزاني ، انظر «المقتنى في سرد
الكنى» للحافظ الذهبي الترجمة (٢٦٦٩) .

(ح) وحدثنا القاسم بن عبدالله بن عبدالرحمن بن بُبُلُّل أبو أحمد ، حدثنا الحسن بن سَلَامٌ ، حدثنا عَفَّانٌ ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن أبي الخليل ، عن عبدالله بن الحارث

عن أم الفضل : أن رسولَ الله ﷺ سئل عن المصَّة الواحدة ، أتحرَّم؟ قال : «لا» .

وقال أبو حامد : أن رجلاً من بني عامر بن صعصعة قال : يا نبي الله أتحرَّم الرضعة الواحدة؟ قال : «لا» (١) .

٤٣٦٧- حدثنا إبراهيم بن حماد ، حدثنا زيد بن أخزم ، حدثنا عبد الصمد ، حدثنا أبي ، حدثنا حسين المعلم ، عن مكحول ، عن عروة عن عائشة ، عن النبي ﷺ قال : «لا تُحرَّم المصَّة ولا المصتان ، ولكن ما فتق الأمعاء» (٢) .

٤٣٦٨- حدثنا محمد بن الحسين الحرَّاني ، حدثنا أحمد بن يحيى بن

= حدثنا قتادة بهذا السند ، إلا أن المتن فيه قال : «لا تُحرَّم الإملاجة والإملاجان» . انتهى .

٤٣٦٧- قوله : «عن عائشة عن النبي ﷺ» الحديث ، ليس فيه مجروح .

٤٣٦٨- قوله : «عن أبي هريرة أن امرأة» الحديث فيه أبو المهزم اسمه يزيد ابن سفيان البصري ، قال النسائي وغيره : متروك الحديث .

(١) هو في «مسند» أحمد (٢٦٨٧٣) وفي «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٤٥٦٢) و(٤٥٦٣) ، و«صحيح» ابن حبان (٤٢٢٩) ، وبعضهم يزيد على بعض ، وهو حديث صحيح . وسيأتي برقم (٤٣٨٠) و(٤٣٨١) و(٤٣٨٢) .
(٢) هو في «مسند» أحمد (٢٦٠٩٩) ، و«صحيح» ابن حبان (٤٢٢٧) ، وهو حديث جيد .

زهير ، حدثنا عبدالرحمن بن سعيد أبو أمية ، حدثنا عبد الرحمن بن القُطامي ،
حدثنا أبو المهزَّم

عن أبي هريرة ، أن امرأةً جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : إن
فلاناً تزوّجَ وقد أرضعْتُهما ، قال : كيف أرضعْتِهما؟ قالت : أرضعت
الجاريةَ وهي بنت ست سنين ونصف ، وأرضعت الغلام وهو ابنُ ثلاثِ
سنين ، فقال : « اذهبي ، فقولي له فليضاجعها هنيئاً مريئاً ، لا رَضاع
بعد فِطام ، وإنما يُحرّم من الرضّاع ما في المهْد » .
ابن القُطامي ضعيف .

٤٣٦٩- حدثنا أحمد بن محمد بن أبي شَيْبَةَ ، حدثنا محمد بن هشام
المروزي ، حدثنا إسماعيل ابن عُلية ، حدثنا أيوب ، عن ابن أبي مُليكة ،
حدثني عُبيدُ بن أبي مرّيم

عن عُقْبَةَ بنِ الحارث - قال : وقد سمعته من عقبه ، ولكنني
لحديث عُبيد أحفظ - قال : تزوّجتُ امرأةً فجاءتنا امرأةٌ سوداءُ ،
فقلت : قد أرضعْتُكما ، فأتيت النبي ﷺ فقلت : إني تزوجت
فلانة بنت فلان ، فجاءتنا امرأةٌ سوداءُ ، فقالت : إني قد أرضعْتُكما ،

٤٣٦٩- قوله : « عن عُقْبَةَ بنِ الحارث » الحديث ، رواه البخاري (٥١٠٤)
بأسانيدٍ مُختلفة ، واحتج به مَنْ قَبِلَ شهادةَ المُرضعة وَحَدَّها ، قال علي بن
سعد : سمعت أحمد يُسأل عن شهادةِ المرأةِ الواحدةِ في الرضّاع ، قال : تجوز
على حديث عُقْبَةَ بنِ الحارث ، وهو قول الأوزاعي ، ونقل عن عثمان وابن عباس =

وهي كاذبة ، فأعْرَضَ عني ، فأتيتُه من قِبَلِ وَجْهه ، فقلت : إنها كاذبة ، قال : «كيف وقد زَعَمَتْ أنها أَرْضَعَتْكُما؟! دَعَّها عنك» (١) .

= والزُّهري والحسن وإسحاق ، وروى عبدالرزاق (١٥٤٣٤) عن ابن جُريج ، عن ابن شهاب ، قال : فَرَّقَ عثمان بين ناسٍ تناكحوا بقول امرأة سَوَداء أنها أرضعتهم ، قال ابن شهاب : الناس يأخذون بذلك من قول عثمان اليوم ، واختاره أبو عُبيد إلا أنه قال : إن شَهِدَتِ المرْضعةُ وحدها وجب على الزوج مفارقةُ المرأة ، ولا يجب عليه الحكم بذلك ، وإن شهدت معها أخرى وجب الحكم به ، واحتج أيضاً بأنه ﷺ لم يُلزم عقبه بفرق امرأته ، بل قال له : دَعَّها عنك ، وفي رواية ابن جريج : «كيف وقد زَعَمَتْ» فأشار إلى أن ذلك على التَّنْزِيه ، وذهب الجمهور إلى أنه لا يكفي في ذلك شهادةُ المرْضعة ، لأنها شاهدةٌ على نفسها ، وقد أخرج أبو عُبيد من طريق عُمر والمغيرة بن شُعبة وعلي بن أبي طالب وابن عباس أنهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك ، فقال عمر : فَرَّقَ بينهما إن جاءت ببينة ، وإلا فَخَلَّ بين الرجل وامرأته إلا أن يتنزاها ، ولو فتح هذا الباب لم تَشَأْ امرأة أن تفرق بين الزوجين إلا فَعَلَتْ ، وقال مالك : تُقبل مع أخرى ، وعن أبي حنيفة : لا تُقبل في الرِّضاع شهادةُ النساء المتحصنات ، كذا في «الفتح» (٢٦٨/٥ - ٢٦٩) .

قوله : «وقد سمعته من عُقبه ولكني لحديث عُبيد أحفظ» فيه رد على من زعم أن ابن أبي مُليكة لم يسمع من عُقبه بن الحارث ، وقد حكاه ابن عبدالبر ، =

(١) هو في «مسند» أحمد (١٦١٤٨) و(١٦١٤٩) ، وفي «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٤٥٦٩) و(٤٥٧٠) و(٤٥٧١) و(٤٥٧٢) و(٤٥٧٣) و(٤٥٧٤) و(٤٥٧٥) ، و«صحيح» ابن حبان (٤٢١٦) و(٤٢١٧) و(٤٢١٨) وهو حديث صحيح .
وسيرد بعده من عدة طرق وبعضها لم يذكر فيه عبيد بن أبي مریم ، وبعضهم يزيد على بعض .

٤٣٧٠- حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا أبو

عاصم، عن ابن جريج، عن ابن أبي مُليكة، قال :

حدثني عُقبة بن الحارث - ثم قال : لم يحدثني ، ولكنني سمعته

يحدث - قال : تزوجت ابنة أبي إهاب ، فجاءت امرأة سوداء ، فقالت :

إني قد أرضعتكما ، فأتيتُ النبي ﷺ فسألته ، فأعرضَ عني ، ثم

= ولعل قائل ذلك أخذ من رواية البخاري (٥١٠٤) في النكاح من طريق ابن

عُلية ، عن أيوب ، عن ابن أبي مُليكة ، عن عُبيد بن أبي مريم ، عن عُقبة بن

الحارث - قال ابن أبي مُليكة وقد سمعته من عُقبة ولكنني لحديث عُبيد

أحفظ - وأخرجه أبو داود (٣٦٠٤) من طريق حماد ، عن أيوب ، ولفظه عن ابن

أبي مُليكة ، عن عُقبة بن الحارث قال : وحدثني صاحب لي عنه ، وأنا لحديث

صاحبي أحفظ ، ولم يسمعه ، وفيه إشارة إلى التفرقة في صيغ الأداء بين الأفراد

والجمع أو بين القصد إلى التحديث أو عدمه ، فيقول فيما سمعه وحده من لفظ

الشيخ أو قصد الشيخ تحديثه بذلك ، حدثني بالأفراد وفيما عدا ذلك حدثنا

بالجمع أو سمعت فلاناً يقول ، ووقع عند المصنف في (٤٣٧٠) الذي يليه :

حدثني عُقبة بن الحارث ثم قال : لم يحدثني ولكنني سمعته يُحدث ، فهذا

يُعيِّنُ أحدَ الاحتمالين فقد اعتمدَ ذلك النسائي فيما يرويه عن الحارث بن

مسكين فيقول : الحارث بن مسكين قراءةً عليه وأنا أسمع ، ولا يقول : حدثني

ولا أخبرني لأنه لم يقصده بالتحديث ، وإنما كان يسمعه من غير أن يشعُر به .

كذا في «الفتح» (٢٦٩/٥) .

قوله : «فأعرض عني . .» إلخ فيه إشارة إلى جواز إعراض المفتي لِيَتَبَّه

المُسْتَفْتِي على أن الحكم فيما سأله الكف عنه ، وجواز تكرار السؤال لمن لم

يفهم المراد ، والسؤال عن السبب المُقتضي لرفع النكاح .

سألته فأعرضَ عني ، ثم سألته فأعرضَ عني ، وقال في الرابعة -أو الثالثة- : «كيف بك وقد قيل؟!» قال : ونهاه عنها .

٤٣٧١- حدثنا أبو بكر النيسابوري ، حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن عُقبة بن الحارث - قال أبو عاصم : وأخبرني عُمر بن سعيد ، وأخبرني محمد بن سليم ، وأخبرني أبو عامر الخَزَّاز ، وهذا حديث ابن جريج - قال : تزوجت بنت أبي إهاب ، وساق الحديث .

٤٣٧٢- حدثنا أبو بكر النيسابوري ، حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا محمد بن يوسف ، حدثنا سفيان ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين ، عن ابن أبي مليكة

عن عُقبة بن الحارث : أن امرأةً سوداءً جاءت ، فزَعَمَتْ أنها أرضَعَتْهُمَا ، وكانت تحته بنت أبي إهاب التيمي ، فأعرضَ رسولُ الله ﷺ ، وتبسم ، ثم قال : «كيف وقد قيل؟» .

٤٣٧٣- حدثنا أبو بكر ، حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا سعيد بن أبي عروبة ، عن أيوب ، عن ابن أبي مليكة

عن عُقبة بن الحارث ، قال : تزوجتُ امرأةً فدخلتْ علينا امرأةً سوداءً ، فسألتُ فأبطأنا عليها ، فقالت : تصدقوا عليّ فوالله لقد أرضَعْتُكما جميعاً ، قال : فأتيت النبي ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فقال : «دَعِّها عنك ، لا خيرَ لكَ فيها» .

٤٣٧٤- حدثنا أبو محمد ابن صاعد فيما قرئ عليه ، حدثنا^(١) عبد الجبار ابن العلاء ، حدثنا سفيان ، عن الزُّهري وهشام بن عروة وغيره ، عن عروة عن عائشة ، قالت : استأذن عليّ عمي أفلح بن أبي القَعيس بعدما نَزَلَ الحِجَاب ، فلم أذن له ، فأتى النبي ﷺ ، فسألته ، فقال : «اِذْنِي له ، فإنه عمُّك» قلت : يا رسولَ الله إنما أَرْضَعْتَنِي المرأةَ ، ولم يرضعني الرجل ، فقال : «اِذْنِي له ، فإنه عمُّك»^(٢) .

٤٣٧٥- حدثنا أبو بكر بن أبي داود لفظاً ، حدثنا أبو الطاهر .

٤٣٧٤- قوله : «عن عائشة قالت : استأذن» حديث عائشة أخرجه الأئمة الستة [البخاري (٤٧٩٦) و(٥١٠٣) و(٥٢٣٩) ، ومسلم (١٤٤٥) ، وأبو داود (٢٠٥٧) ، وابن ماجه (١٩٣٧) ، والترمذي (١١٤٨) ، والنسائي ٩٩/٦ و١١٠٢ . قوله : «أفلح بن أبي القَعيس . . .» إلخ بقاف وعين وسين مهملتين ، مُصَغَّرٌ ، ووقع عند البخاري (٢٦٤٤) في الشَّهادات من طريق الحكم ، عن عراك ، عن عروة استأذن عليّ أفلح فلم أذن له ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه : أفلح بن قَعيس ، والمحفوظ أفلح أخو أبي القَعيس ، وأن الذي استأذن هو أفلح ، وأبو القَعيس هو أخوه ، قال القُرطبي : كل ما جاء من الروايات وَهْمٌ إِلَّا مَنْ قَالَ أفلحُ أخو أبي القَعيس ، أو قال : أبو الجعد ، لأنها كُنْيَةُ أفلح ، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» : لا أعلم لأبي القَعيس ذكراً إِلَّا في هذا الحديث .

٤٣٧٥- قوله : «فأمرني أن أذن . . .» إلخ . ووقع في رواية سفيان الثوري ، عن هشام عند أبي داود (٢٠٥٧) : دخل عليّ أفلح ، فاستترت منه ، فقال :

(١) جاء في نسخة بهامش (غ) : «قرئ على أبي محمد ابن صاعد وأنا أسمع حدثكم» .

(٢) هو في «مسند» أحمد (٢٤٠٥٤) و«صحيح» ابن حبان (٤٢١٩) و(٤٢٢٠) ، وهو

حديث صحيح .

(ح) وحدثنا الحسين بن محمد بن سعيد البرزاز ، حدثنا الربيع بن سليمان ،
 قالوا : حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرني مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة
 عن عائشة : أنها أخبرته أن أفلح أخوا أبي القعيس جاء يستأذن
 عليها وهو عمها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب ، قالت : فأبيت أن
 أذن له ، فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعتُ ، فأمرني أن
 أذن له .

= أتستترين مني وأنا عمك؟ قلت : من أين؟ قال : أرضعتك امرأة أخي ، قلت :
 إنما أرضعتني المرأة ، ولم يُرضعني الرجل ، الحديث ، ويُجمع بأنه دخل عليها أولاً
 فاستترت ، ودار بينهما الكلام ، ثم جاء يستأذن ظناً منه أنها قبلت قوله ، فلم
 تَأذن له حتى تستأذن رسول الله ﷺ ، وأخرجه مسلم (١٤٤٥) من طريق يزيد
 ابن أبي حبيب ، عن عراك ، عن عروة في هذه القصة ، فقال النبي ﷺ : « لا
 تحتجبي منه ، فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » ، وقد ثبتت هذه
 الزيادة عن عائشة أيضاً مرفوعة في أول باب الرضاع عند البخاري ، وفي الحديث
 أن لبن الفحل يُحرّم ، فتنشر الحرمة لمن ارتضع الصغير بلبنه ، فلا تحل له بنت
 زوج المرأة التي أرضعته من غيرها مثلاً ، وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين
 وفقهاء الأمصار كالأوزاعي في أهل الشام ، والثوري وأبي حنيفة وأصحابه في
 أهل الكوفة ، وابن جريج في أهل مكة ، ومالك في أهل المدينة ، والشافعي
 وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأتباعهم إلى أن لبن الفحل يُحرّم ، وحُججتهم هذا
 الحديث الصحيح ، وألزم به بعضهم من أطلق من الحنفية القائلين : إن الصحابي
 إذا روى عن النبي ﷺ حديثاً وصح عنه ، ثم صح عنه العمل بخلافه أن
 العمل بما رأى لا بما روى لأن عائشة صح عنها أن لا اعتبار بلبن الفحل ،
 ذكره مالك في «الموطأ» وسعيد بن منصور في «السنن» وأبو عبيد في كتاب =

٤٣٧٦- حدثنا أبو حامد محمد بن هارون ، حدثنا محمد بن يحيى القطعي ، حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، حدثنا محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة ، عن عائشة . وعن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه

عن عائشة ، قالت : لقد نزلت آية الرّجم ، ورّضاعة الكبير عَشْرًا ، فلقد كانت في صحيفةٍ تحت سريري ، فلما مات رسول الله ﷺ شغلنا بموته ، فدخّل الداجنُ فأكلها (١) .

٤٣٧٧- حدثنا أبو حامد ، حدثنا خالد بن يوسف السّمني ، حدثنا حماد ابن زيد ، عن عمرو بن دينار

= النكاح بإسناد حسن ، وأخذ الجمهور - ومنهم الحنفية - بخلاف ذلك وعملوا بروايتها في قصة أخي أبي القُعيس ، وحرّموه بلّين الفحل ، فكان يلزمهم على قاعدتهم أن يتبعوا عمل عائشة ، ويُعرضوا عن روايتها ، ولو كان روى هذا الحكم غيرُ عائشة لكان لهم معذرة ، لكنه لم يروه غيرُها وهو إلزامٌ قوي ، كذا في «الفتح» (١٥١/٩ و ١٥٢) .

٤٣٧٦- قوله : «عن عائشة قالت» الحديث رواه ابن ماجه في «سننه» (١٩٤٤) حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف ، حدثنا عبد الأعلى مثله .

٤٣٧٧- قوله : «أن ابن عمر سئلَ عن شيء» الحديث في إسناده خالد بن يوسف قال في «الميزان» : خالد بن يوسف بن السّمني البصري أما أبو ه فهالك ، وأما هو فضعيف ، انتهى .

(١) هو في «مسند» أحمد (٢٦٣١٦) ، وفي «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٤٥٦٨) ، و«صحيح» ابن حبان (٤٢٢١) و(٤٢٢٢) ، وعند الطحاوي وابن حبان لم يذكر آية الرجم . وانظر ما سيأتي برقم (٤٣٨٤) .

أن ابن عُمَر سُئِلَ عن شيءٍ من أمر الرِّضَاعَةِ ، فقال : لا أعلم إلا أنَّ الله تعالى قد حرَّم الأختَ من الرِّضَاعَةِ ، فقليل له : فإنَّ عبد الله بن الزبير يقول : لا تُحرَّم الرِّضْعَةُ ولا الرِّضْعَتان ، فقال ابن عمر : قضاء الله تعالى خيرٌ من قضائِكَ وقضاءِ ابن الزبير (١) .

٤٣٧٨- حدثنا سعيدُ بن محمد بن أحمد الخنَّاط ، حدثنا عبدالرحمن بن يونس السَّرَّاج ، حدثنا عبد الله بن إدريس ، عن ابن جُريج ومالك ، عن الزُّهري ، عن عمرو بن الشَّرِيد ، قال :

سُئِلَ ابن عباس عن رجلٍ له امرأةٌ وسُرِّيَّةٌ ، فولدت إحداهما غلاماً وأرضعت الأخرى جاريةً ، هل يصلح للغلام أن ينكحَ الجارية؟ فقال : لا ، اللَّقَاح واحدٌ .

٤٣٧٩- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا يوسف بن موسى ، حدثنا

٤٣٧٨- قوله : «سُئِلَ ابن عباس» الحديث رواه الشافعي (٢٤/٢) عن

مالك ، عن ابن شهاب ، عن عمرو بن الشَّرِيد ، عن ابن عباس أنه سئل عن رجل له امرأتان أرضعت إحداهما غلاماً ، والأخرى جاريةً ، أينكح الغلامَ الجارية؟ فقال : لا ، اللَّقَاح واحد ، إنهما إخوان لأب ، وأخرجه الترمذي (١١٤٩) في «جامعه» من هذا الوجه بلفظ : أنه سئل عن رجلٍ له جاريَتان ، أرضعت إحداهما جاريةً ، والأخرى غلاماً ، أيحلُّ للغلام أن يتزوج الجارية ، فقال : لا ، اللَّقَاح واحد ، وهذا تفسير لَبْنِ الفحل ، وهذا الأصل في هذا الباب ، وهو قول أحمد وإسحاق . انتهى .

٤٣٧٩- قوله : «زينب بنت أبي سلمة» . وأخرجه الشافعي (٢٥/٢) من =

(١) هو في «شرح مشكل الآثار» للطحاوي ٤٩٣/١١ . وسيأتي برقم (٤٣٩٤) .

عبدالله بن إدريس ، حدثنا محمد بن عمرو ، عن أبي عُبَيْدَةَ بن عبدالله بن زَمْعَةَ

عن أمّه زينب بنت أبي سلمة ، قالت : كانت أسماء بنت أبي بكر أرضعتني ، وكان الزبيرُ يدخل عَلَيَّ وأنا أمتشط ، فيأخذ بقرنٍ من قُرُونِ رأسي ، ويقول : أقبلي عليّ حديثني ، يرى أنه أبي ، وإنما ولدُه إخوتي ، فلما كان قبل الحرة أرسل عبدالله بن الزبير فخطب^(١) ابنتي عليّ حَمَزَةَ بن الزبير ، وحمزة ومُصعبُ من الكلابية ، قالت : فأرسلتُ إليه ، وهل تصلح له؟ قالت : فأرسلَ إليّ إنما تريدان منع ابنتك ، أنا أخوك ، وما ولدت أسماء فهم إخوتك ، وأما ما ولد الزبير لغير أسماء فليسوا لك بإخوة ، قالت : فأرسلتُ ، وأصحابُ رسول الله ﷺ متوافرون وأمّهاتُ المؤمنين ، فقالوا : إنّ الرضاعة من قبل الرجل ، لا تُحرّم شيئاً .

٤٣٨٠- حدثنا محمد بن منصور ، حدثنا عمرو بن علي ، حدثنا مُعْتَمِرٌ ،

قال : سمعت أياً يُحدّث ، عن أبي الخليل ، عن عبدالله بن الحارث بن نوفل

= طريق الدراوردي عنها ، كذا في «التلخيص» (٥/٤) وقال في «فتح الباري» (١٥١/٩) : وقال به من الفقهاء ربيعة الرأي وإبراهيم ابن غلّية وابن بنت الشافعي وداود وأتباعه ، وحجّتهم قوله تعالى : ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء : ٢٣] ولم يذكر العمّة ولا البنت ، كما ذكرهما في النسب ، وأجيبوا بأن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عمّا عداه ، ولا سيما وقد جاءت الأحاديث الصحيحة .

(١) في نسخة بهامش (غ) : «ينخطب» .

عن أمّ الفضل ، قالت : سمعت رسولَ الله ﷺ يقول : « لا تُحَرِّمُ
الإملاجةَ ولا الإملاجتان »^(١) .

٤٣٨١- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا يعقوب الدُّورقي ، حدثنا ابن
عُلَيَّة ، عن أيوب ، عن أبي الخليل ، عن عبدالله بن الحارث الهاشمي

عن أمّ الفضل ، قالت : كان رسول الله ﷺ في بيتي ، فأتاه
أعرابيٌّ ، فقال : يا رسولَ الله كانت عندي امرأةٌ ، فتزوَّجتُ عليها امرأةً ،
فزعمت امرأتِي الأولى أنها أرضعت امرأتِي الحُدثَى رُضعةً أو رُضعتين ،
-أو قال : إملاجةً أو إملاجتين- ، فقال رسول الله ﷺ . « لا تُحَرِّمُ
الإملاجةَ ولا الإملاجتان » ، أو قال : « الرُّضعةُ والرُّضعتان » .

٤٣٨٢- حدثنا محمد بن جعفر بن رُمَيْس ، حدثنا عُمر بن شَبَّة ، حدثنا
إبراهيم بن صَدَقَة ، حدثنا سعيد ، عن قتادة وأيوب ، عن أبي الخليل ، عن
عبدالله بن الحارث

عن أمّ الفضل ، أن النبيَّ ﷺ سئل عن الرضاع فقال : « لا تُحَرِّمُ
الإملاجةَ ولا الإملاجتان »

قال قتادة : « ولا المصَّةُ ولا المصَّتَان » .

٤٣٨٣- حدثنا محمد بن منصور الشَّيْعي ، حدثنا عمرو بن عَلِي ، حدثنا
مُعْتَمِرٌ وعبد الوهَّاب ، قالوا : حدثنا أيوب ، عن ابن أبي مُلَيْكة ، عن ابن الزبير
عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا تُحَرِّمُ المِصَّةَ ولا المِصَّتَان »^(٢) .

(١) سلف برقم (٤٣٦٦) .

(٢) سلف برقم (٤٣٥٧) .

٤٣٨٤- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن عمرة

أنها سمعت عائشة تقول : نزل في القرآن : عشر رَضَعَات مَعْلُومَات . وهي تريد ما يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاع ، ثم نزل بَعْدُ : أَوْ خَمْسُ مَعْلُومَاتٍ (١) .

٤٣٨٥- حدثنا يعقوب بن إبراهيم البزاز ، حدثنا الحسن بن عرفة ، حدثنا إسماعيل بن عيَّاش ، عن عبد العزيز بن عمر وعبد العزيز بن عبيد الله ، عن عبد الله بن موهَّب

عن تميم الدَّارِي ، قال : سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يُسَلِّمُ عَلَى يَدَي الرَّجُلِ ، فقال رسول الله ﷺ : «هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ» (٢) .

٤٣٨٤- قوله : «أنها سمعت عائشة» الحديث رواه مسلم (١٤٥٢) أيضاً .

٤٣٨٥- قوله : «عن تميم الداري قال : سألت» الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة [أبو داود (٢٩١٨) ، وابن ماجه (٢٧٥٢) ، والترمذي (٢١١٢) ، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٧٨)] في كتبهم في الفرائض ، فأبو داود ، عن يحيى ابن حمزة ، عن عبد العزيز بن عمر قال : سمعت عبد الله بن موهَّب يُحدِّثُ عمر ابن عبد العزيز ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن تميم الدَّارِي ، وأخرجه الترمذي عن =

(١) هو في «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٤٥٦٧) و(٤٥٦٨) ، و«صحيح» ابن حبان (٤٢٢١) و(٤٢٢٢) ، وهو حديث صحيح .
وانظر رقم (٤٣٧٦) .

(٢) هو في «مسند» أحمد (١٦٩٤٤) و(١٦٩٤٨) و(١٦٩٥٣) ، وفي «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٢٨٥٢) و(٢٨٥٦) ، وهو حديث ضعيف لانقطاعه .

٤٣٨٦- حدثنا الحسين بن إسماعيل ، حدثنا ابن أبي مَدْعُور ، حدثنا عيسى بن يونس ، حدثنا معاوية بن يحيى الصَّدْفِيُّ ، عن القاسم الشَّامي عن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من أسلم على يده رجل فله ولاؤه» .

الصَّدْفِيُّ ضعيفٌ ، والذي قبله مرسل .

= أبي أسامة وابن غير ووكيح ثلاثتهم عن عبدالعزيز بن عُمر ، عن عبدالله بن مَوْهَب ، عن تميم الداري فذكره ، وقال : هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن مَوْهَب ، ويقال : وهب ، عن تميم الداري ، وقد أدخل بعضهم بين عبدالله بن مَوْهَب وبين تميم الدَّاري : قَبِيصَةَ بن ذُؤَيْب ، هكذا رواه يحيى بن حَمَزَةَ وهو عندي ليس بمتصل ، انتهى . ورواه أحمد (١٦٩٤٤) ، وابن أبي شيبَةَ (٤٠٨/١١) ، والدارمي (٣٠٣٧) ، وأبو يعلى المَوْصِلي (٧١٦٥) في «مسانيدهم» بالسند المنقطع فقط ، ورواه عبدُ الرزاق في «مُصَنَّفِهِ» (١٦٢٧١) في الولاء : حدثنا ابنُ المبارك ، أخبرني عبدالعزيز بن عمر ، عن عبدالله بن وَهَب ، عن تميم ، وذكره البخاري في «صحيحه» تعليقا في الفرائض (٢٢) ، فقال : باب إذا أسلم على يديه ، ويذكر عن تميم الدَّاري ، رفعه ، وقد اختلفوا في صحة هذا الخبر ، انتهى .

وقال البيهقي في كتاب «مناقب الشافعي» : وقد صرَّح بعضُ الرواة بسماع ابن مَوْهَب من تميم ، ، وضَعَفَهُ البخاري ، وأدخل بعضهم بينه وبين تميم قَبِيصَةَ ، وهو أيضاً ضعيفٌ . .

٤٣٨٦- قوله : «عن أبي أمامة قال» الحديث ، روى الطبراني في «مُعْجَمِهِ» (٧٧٨١) ، وابنُ عَدِي في «الكامل» [٤٠١/٦] ترجمة رقم (١٨٨٥) ، وأَعْلَهُ بمعاوية ابن يحيى ، وأسند تضعيفه عن ابن معين والنسائي وابن المديني ووافقهم ، وقال : في رواياته نظر ، ورواه ابنُ عَدِي أيضاً [١٣٥/٢] ترجمة رقم =

٤٣٨٧- حدثنا عبدالله بن محمد بن عبد العزيز ، حدثنا عبدالرحمن بن صالح الأزدي ، حدثنا علي بن مُسَهْر ، عن عبد العزيز بن عُمر بن عبدالعزیز ، عن عبدالله بن مَوْهَبٍ

عن تميم الدَّارِيٍّ ، قال : سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يُسَلِّمُ على يَدَي الرَّجُلِ ، قال : «هو أولى الناس بِمَحْيَاهِ وَمَمَاتِهِ» .

٤٣٨٨- حدثنا عبدالله بن محمد ، حدثنا الحسن بن حماد سَجَّادَة ، حدثنا علي بن عابس وعبدالرحيم بن سُليمان ومحمد بن ربيعة الكلابي كُلِّهِمْ ، عن عبدالعزیز بن عُمر بن عبدالعزیز ، عن ابن مَوْهَبٍ رجل من خَوْلَانِ ، قال : سمعت تيمماً الدَّارِيَّ يقول : سمعتُ رسول الله ﷺ ، وسأله رجلٌ نحوه .

٤٣٨٩- حدثنا محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ، حدثنا أبي ، حدثنا خالد بن يوسف بن خالد ، حدثنا أبي ، حدثنا زياد بن سعد ، عن سَمِيٍّ ، عن أبي صالح

عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ ، وسئل عن اللُّقْطَةِ ، فقال : «لَا تَحِلُّ اللُّقْطَةُ ، مَنْ التَّقَطَّ شَيْئاً فَلْيَعْرِفْهُ سَنَةً ، فَإِنْ جَاءَهُ صَاحِبُهَا فَلْيُرِدِّهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ صَاحِبُهَا فَلْيَتَّصَدَّقْ بِهَا ، وَإِنْ جَاءَهُ فَلْيُخَيِّرْهُ بَيْنَ الْأَجْرِ وَبَيْنَ الَّذِي لَهُ» .

= (٣٣٥) [من حديث جعفر بن الزبير ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، وأَعْلَهُ بجعفر بن الزبير ، وذكره عبدالحق في «أحكامه» من جهة ابن عَدِيٍّ ، وقال : جعفر متروكٌ ، وكان رجلاً صالحاً ، انتهى .

٤٣٨٩- قوله : «عن أبي هريرة قال» الحديث رواه البزار أيضاً في «مسنده» عن يوسف بن خالد السَّمْتِيٍّ ، وكلاهما ضعيفان .

٤٣٩٠- حدثنا أبو محمد ابن صاعد ، حدثنا عمرو بن علي ، حدثنا مُعتمر بن

سُلَيْمان ، عن عيسى بن المُسيَّب ، عن القاسم بن عبدالرحمن ، عن أبيه ، قال :

قال عبدالله بن مسعود : فرغ من أربع : الخَلْقُ ، والخُلُقُ ، والرِّزْقُ ،
والأَجَلُ ، فليس أحدٌ أكسَبَ من أحد ، والصدقةُ جائزةٌ قُبِضَتْ أو لم
تُقْبَضْ (١) .

٤٣٩١- حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل الأَدَمي المقرئ ،

حدثنا الفضل بن سهل ، حدثنا أسود بن عامر ، حدثنا حماد بن زيد ، عن
أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلب

عن عِمْران بن حُصَيْن ، قال : كانت العَضْبَاءُ لرجلٍ من بني عُقَيْل
أُسر ، فأخذت العَضْبَاءُ معه ، فأتى عليه النبي ﷺ وهو على حمار
عليه قَطِيفَةٌ ، فقال : يا محمد علامَ تأخذوني وتأخذون العَضْبَاءَ ، وأنا

٤٣٩٠- قوله : « قال عبدالله بن مسعود : فرغ » الحديث ، وروى عبدالرزاق

(١٦٥٩٦) في آخر الوصايا ، فقال : أخبرنا سفيان الثوري ، عن منصور ، عن
إبراهيم قال : لا تجوز الهبة حتى تُقْبَضَ ، والصدقةُ تجوزُ قبل أن تقبض ، انتهى ،
كذا في الزَيْلعي ، وعيسى بن المسيب في إسناده المصنّف ضعيفٌ ، قال في
«الميزان» : عيسى بن المسيب البَجَلِي الكوفي ، قال يحيى والنسائي والدَّارِقُطَنِي
وأبو داود : ضعيف ، وقال أبو حاتم وأبو زُرعة : ليس بالقوي ، انتهى .

٤٣٩١- قوله : « عن عِمْران به حُصَيْن قال : كانت » الحديث ، رواه مسلم

(١٦٤١) وأبو داود (٣٣١٦) في النذور ، والنسائي في السير (١٩/٧) .

(١) سيتكرر برقم (٤٤٤٨) .

مسلم ، فقال له رسول الله ﷺ : «لو قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ» قال : ومضى النبي ﷺ فقال : يا محمد إني جائع فأطعممني ، وإني ظمآن فاسقني ، فقال : «هذه حاجتك؟» ففودي برجلين ، قال : وحَبَسَ النبيُّ ﷺ العَضْبَاءَ لِرَحْلِهِ ، وكانت من سَوَابِقِ الْحَاجِّ ، قال : فأغار المشركون على سَرْحِ الْمَدِينَةِ ، وأسروا امرأةً من المسلمين ، قال : وكان المشركون يُريحون إبلهم بأفْنِيَتِهِمْ ، فلما كان الليلُ نَوَّمُوا ، وعمَدت إلى الإبل ، فما كانت تأتي على ناقة فيها إلا أرغت (١) . حتى أتت على العَضْبَاءِ ، فأتت على ناقةٍ ذلولٍ فركبتُها حتى أتت المدينةَ ، ونذرت إن الله تعالى نَجَّاهَا لَتَنْحَرَّتْهَا ، فلما أتت المدينةَ عَرَفَ النَّاسُ النَّاقَةَ ، وقالوا : العَضْبَاءُ ناقةُ رسول الله ﷺ ، قال : وأتى بها النبيُّ ﷺ ، وأخبرَ بنذرِها ، فقال : «بئسما جَزَّتْهَا - أَوْجَزَيْتِهَا (٢) - لا نذر في مَعْصِيَةٍ ، ولا فيما لا يملك ابنُ آدم» (٣) .

٤٣٩٢- حدثنا محمد بن إسماعيل الفارسي ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، حدثنا عبدالرزاق ، حدثنا ابن جريج قال : قال عطاء : تُحَرِّمُ مِنْهَا مَا قَلَّ وَمَا كَثُرَ .

قال : وقال ابن عمر لما بلغه عن ابن الزبير أنه يأثر عن عائشة رضي الله عنها في الرِّضَاعِ أَنَّهُ لَا يُحَرِّمُ مِنْهَا دُونَ سَبْعِ رَضَعَاتٍ ، قال : قول

(١) جاء في نسخة بهامش (غ) : «إلا أرغت» .

(٢) جاء في نسخة بهامش (غ) : «جزيتها أو جزيتها» .

(٣) هو في «مسند» أحمد (١٩٨٦٣) ، و«صحيح» ابن حبان (٤٣٩١) و(٤٨٥٩) ، وقد روي مطولاً ومختصراً ، وهو حديث صحيح .

الله تعالى خَيْرٌ من قولِ عائشةَ ، إنما قال الله : ﴿ وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ ﴾ [النساء : ٢٣] ولم يقل : رَضْعَةٌ أو رَضْعَتَيْنِ .

٤٣٩٣- حدثنا محمد بن إسماعيل ، حدثنا إسحاق ، أخبرنا عبدالرزاق ، عن مَعْمَرٍ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن عُرْوَةَ

عن عائشة ، قالت : « لا يُحَرِّمُ دونَ خَمْسِ رَضَعَاتٍ معلوماتٍ » .

٤٣٩٤- حدثنا محمد ، حدثنا إسحاق ، حدثنا عبدالرزاق ، أخبرنا ابن

جُرَيْجٍ ، أخبرني عمرو بن دينار

أنه سمع ابن عمر وسأله رجل : أ تُحَرِّمُ رَضْعَةً وَرَضْعَتَانِ؟ فقال : ما نعلم الأختَ من الرِّضَاعَةِ إِلَّا حَرَامًا ، فقال الرجل : إن أميرَ المؤمنين - يريد ابن الزُّبَيْرِ - زَعَمَ أنه لا تُحَرِّمُ رَضْعَةً وَلَا رَضْعَتَانِ ، فقال ابن عمر : قضاءُ الله تعالى خَيْرٌ من قضائِكَ ، وقضاءِ أميرِ المؤمنين (١) .

٤٣٩٥- حدثنا محمدٌ ، حدثنا إسحاق ، أخبرنا عبدُ الرزاق ، عن ابن

عُيَيْنَةَ ، عن عمرو ، عن ابن عمر وابن الزُّبَيْرِ مثله .

٤٣٩٦- حدثنا القاسم بن إسماعيل ، حدثنا يعقوبُ بن إبراهيم ومحمد بن

حَسَّانَ الأزرقِ قالا : حدثنا إسحاقُ الأزرقُ ، حدثنا داود بن أبي هند ، عن

مَكْحُولٍ

٤٣٩٦- قوله : « عن أبي ثعلبة الخُشَنِيِّ . » الحديث ، وأخرج البزار بسند

صالح والحاكم (٣٧٥/٢) وصححه من حديث أبي الدرداء رفعه بلفظ : « ما

أحلَّ اللهُ في كتابه فهو حلال ، وما حَرَّمَ فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عَفْوٌ ، =

(١) سلف برقم (٤٣٧٧) ، وسيأتي بعده .

عن أبي ثعلبة الحُسنِيّ ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إن الله تعالى
فَرَضَ فرائضَ فلا تُضَيِّعُوهَا ، وَحَرَّمَ حُرْمَاتَ فلا تَنْتَهِكُوهَا ، وَحَدَّ حُدُوداً
فلا تَعْتَدُوهَا ، وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها» .
لفظ يعقوب .

= فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً وتلا : ﴿وما كان ربك
نسياً﴾ [مریم : ٦٤] انتهى . كذا في «نيل الأوطار» .